المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة

إعداد الطالب:

طارق سولالي

إشراف الأستاذة:

د. ليندة خنيش

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
نجوة بوزورين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
ليندة خنيش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
هجيرة أوبعيش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024م/2025م-1445هـ/1446هـ

{اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ❶ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ❷ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ❸ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ❹ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ❺}

[سورة العلق: 1- 5]

الإهداء

إلى من غرس في نفسي المبادئ والقيم،

إلى والدي الغالي ، إلى رمز القوة والحكمة

إليك أرفع أسمى عبارات الامتنان والتقدير، فوجودك سند لا يُقدّر بثمن.

إلى من منحتني الحنان والرعاية دون حدود، وكانت النور الذي أضاء دربي، إلى النبع الذي لا يتوقف عن العطاء الصادق، أمي الحبيبة أقول لك من أعماق قلبي: أنتِ سرّ النجاح وأساسه.

إلى أختي العزيزة، التي كانت ولا تزال نبع الدعم والإلهام، وإلى إخوتي الأحّبة، سندي ورفاق دربي، وإلى أصدقائي الذين رافقوني في هذه المسيرة....

وإلى أساتذتي الكرام على ما بذلوه من جهد وعطاء

أهدي هذا العمل عربون محبة وامتنان.

إلى كل هؤلاء الأعزاء، أهدي ثمرة جهدي المتواضع،

عرفانًا ووفاءً وتقديرًا

طارق سولالي

انطلاقا من قول النبي ﷺ: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، أتوجه بأسمى عبارات الشكر والحمد إلى الله سبحانه وتعالى، حمدًا كثيرًا طيّبا مباركًا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي وفقني وسدد خطاي لإتمام هذا البحث، سائلًا المولى عز وجل المزيد من التوفيق والنجاح.

وإنه لمن الواجب والوفاء أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة الدكتورة ليندة خنيش

التي كانت نعم الموّجه والمشرف، فلها مني كل الاحترام والتقدير، وأسأل الله أن يجعل جهودها في ميزان حسناتها.

ولا يفوتني أيضًا أن أعّبر عن خالص امتناني لكل أعضاء اللجنة الأفاضل الذين تفضّلوا بمناقشة هذا العمل وإثرائه بملاحظاتهم وتوجيهاتهم.

لكل من ساهم من قريب أو بعيد في دعمي وتشجيعي ومساندتي، أقول:

شكرًا من القلب، ووفقكم الله جميعًا لما فيه الخير والصلاح

مقدمـــة

مقدمة

تُعدّ الأحزاب السياسية من أبرز مؤسسات النظام السياسي في المجتمعات الحديثة، حيث تضطلع بأدوار متعددة في تنظيم الحياة السياسية، وتأطير المواطنين، وضمان تداول السلطة، فضلاً عن كونها وسيلة أساسية للتعبير عن المصالح والاختلافات داخل المجتمع. وقد تطوّر مفهوم الحزب السياسي عبر مراحل متعددة، حتى غدى اليوم فاعلًا رئيسيًا في العملية السياسية وصنع القرار العمومي، من خلال مشاركته في الانتخابات، وتمثيل المواطنين، وصياغة البرامج، واقتراح السياسات، والرقابة على أداء السلطات التنفيذية والتشريعية.

وفي ظل التحولات السياسية والدستورية التي شهدتها الدول النامية، ومن ضمنها الجزائر، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في وظيفة الأحزاب السياسية، ليس فقط كمجرد أدوات للتنافس الانتخابي، وإنما كمؤسسات فاعلة في بلورة السياسات العامة وتوجيهها. فالسياسة العامة تمثل جوهر عمل الدولة، إذ تتجسد من خلالها توجهاتها الكبرى وخياراتها في مختلف المجالات، وتُترجم إلى خطط وبرامج تهدف إلى تلبية حاجيات المواطنين وتحقيق التنمية الشاملة. وبالتالي، فإن فهم من يصنع هذه السياسة، وكيف تُصاغ وتُنفذ، ومن له القدرة على التأثير فيها، يظلّ من المسائل الجوهرية في علم السياسة.

لقد عرف النظام السياسي الجزائري منذ إقرار التعددية الحزبية بموجب دستور 1989، بروز مشهد حزبي متنوع من حيث المرجعيات والبرامج، إلا أن هذا التنوع لم يكن دائماً مؤشراً على ديناميكية سياسية فعالة. فرغم كثرة الأحزاب، إلا أن مساهمتها في صنع السياسة العامة ظلت محدودة في كثير من الأحيان، بفعل جملة من العوامل البنيوية والمؤسساتية، من بينها هيمنة السلطة التنفيذية، وضعف الثقافة الحزبية، وهشاشة التمثيل السياسي، بالإضافة إلى التحديات المرتبطة بالبيئة القانونية والتنظيمية لعمل الأحزاب.

وفي هذا السياق، تكتسي دراسة دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر أهمية بالغة، إذ تسمح بالكشف عن مدى قدرة هذه الفواعل الحزبية على التأثير في صناعة القرار العمومي، سواء من خلال تموقعها داخل السلطة أو عبر أدوارها في المعارضة، كما تتيح إمكانية تقييم فعالية النظام الحزبي الجزائري ومدى مساهمته في بناء مؤسسات قوية وفعالة، قادرة على الاستجابة لمطالب المجتمع وتطلعاته.

الإشكالية:

رغم اعتماد الجزائر للتعددية الحزبية منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن فعالية الأحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة لا تزال محل تساؤل، خاصة في ظل هيمنة السلطة

التنفيذية، وضعف الأداء البرلماني، وهشاشة الثقافة السياسية لدى النخب الحزبية. وتطرح هذه الإشكالية تساؤلاً مركزياً يتمثل في:

كيف تُسهم الأحزاب السياسية في الجزائر في صنع السياسة العامة؟

وللإجابة عن هذا السؤال الرئيسي، يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هو الإطار المفاهيمي والنظري الذي يحدد علاقة الأحزاب السياسية بالسياسة العامة؟
2. ما هي الأسس القانونية والتنظيمية التي تضبط عمل الأحزاب السياسية في الجزائر؟
3. كيف تمارس الأحزاب السياسية دورها في صياغة السياسة العامة من خلال السلطتين التشريعية والتنفيذية؟
4. ما هي التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في الجزائر في سبيل التأثير على صناعة القرار العمومي؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

رغم تعدد الأحزاب السياسية في الجزائر، إلا أن مساهمتها في صنع السياسة العامة تبقى محدودة، نتيجة عوامل قانونية وسياسية ومؤسساتية، تعيق تفعيل دورها في مختلف مراحل صنع السياسات العمومية.

الفرضيات الفرعية:

1. يرتبط الدور المتوقع للأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة بإطار نظري ومفاهيمي، يؤكد على أهمية المشاركة الحزبية في توجيه القرار العمومي داخل الأنظمة الديمقراطية.
2. يُقر الإطار القانوني والتنظيمي الجزائري بالتعددية الحزبية، لكنه يضع قيوداً تنظيمية وممارسات بيروقراطية تحد من حرية الأحزاب في ممارسة وظائفها السياسية والتأثير في صنع السياسات.
3. لا تزال مساهمة الأحزاب السياسية الجزائرية في صنع السياسة العامة من خلال السلطتين التشريعية والتنفيذية محدودة، بسبب ضعف الممارسة الديمقراطية داخل المؤسسات، وغياب آليات فعالة لتفعيل مشاركة الأحزاب.

4. تواجه الأحزاب السياسية في الجزائر تحديات متعددة، منها ضعف التكوين السياسي، وتراجع ثقة المواطن، وهيمنة السلطة التنفيذية، مما يقلص من قدرتها على التأثير في عملية صنع القرار العمومي.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية للدراسة:

تمتد هذه الدراسة عبر فترة زمنية تبدأ من سنة 1989 إلى غاية مرحلة الحراك الشعبي سنة 2019 وما تبعه من تحولات سياسية وقانونية، لا سيما فيما يتعلق بالإطار المنظم لنشاط الأحزاب السياسية. وقد تم التركيز بشكل خاص على المحطات الدستورية والقانونية المفصلية، كدستور 1989 وتعديلاته اللاحقة، لما لها من دور محوري في إرساء التعددية الحزبية وإعادة تشكيل المشهد السياسي.

الحدود المكانية للدراسة:

تنحصر الدراسة في السياق الوطني الجزائري، باعتباره الإطار الجغرافي والسياسي الذي شهد تطور تجربة الأحزاب السياسية محل التحليل. ويشمل ذلك مختلف الفضاءات الرسمية وغير الرسمية التي تمارس فيها الأحزاب نشاطها، من مؤسسات الدولة كالبرلمان والحكومة، إلى المجتمع المدني والرأي العام، مما يتيح فهماً أعمق لطبيعة العلاقة بين السلطة والأحزاب ضمن النظام السياسي الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

ينبع اختيار هذا الموضوع من اهتمام شخصي عميق بمجال النظم السياسية والديمقراطية التشاركية، وبخاصة دور الأحزاب السياسية في الحياة العامة. وقد ساهمت الدراسة الأكاديمية في تعميق هذا الاهتمام من خلال الاطلاع على الأدبيات ذات الصلة، وما طرحته من إشكاليات حول فعالية التعددية الحزبية في الجزائر. كما أن الرغبة في الإسهام العلمي في فهم وتقييم أداء الأحزاب ضمن السياق السياسي الوطني كانت دافعًا أساسيًا لاختيار هذا الموضوع، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها هذه التشكيلات في التمثيل والتأثير على القرار السياسي.

الأسباب الموضوعية:

يستمد الموضوع أهميته الموضوعية من ارتباطه الوثيق بتحولات عميقة يشهدها النظام السياسي الجزائري منذ تبني التعددية الحزبية بعد دستور 1989، وصولًا إلى المرحلة التي أبرز فيها الحراك الشعبي (2019) أزمة ثقة بين المواطن والأحزاب السياسية.

كما أن واقع الأحزاب في الجزائر، وما يشهده من تراجع في الأداء والفعالية، يجعل من دراسة الإطار القانوني والدستوري، والعوامل المؤثرة في نشاط هذه الأحزاب، أمرًا ضروريًا لفهم طبيعة العملية السياسية وآفاق الإصلاح السياسي في البلاد.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة من خلال تسليطها الضوء على أحد أبرز مكونات النظام السياسي، والمتمثل في الأحزاب السياسية، باعتبارها الوسيط الأساسي بين الدولة والمجتمع، والفاعل المفترض في تجسيد المشاركة الديمقراطية وصنع السياسات العامة. وتبرز أهمية البحث من الناحية النظرية في مساهمته في إثراء النقاش العلمي حول طبيعة التعددية الحزبية في الجزائر، والإطار القانوني والدستوري المنظم لها، ومدى توافقه مع المبادئ الديمقراطية. أما من الناحية العملية، فتتجلى الأهمية في محاولة فهم مكامن ضعف الحياة الحزبية، وتشخيص العراقيل التي تحدّ من فعالية الأحزاب في أداء وظائفها التمثيلية والسياسية، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها المشهد السياسي الجزائري منذ حراك 22 فيفري 2019، وما يطرحه ذلك من تحديات أمام بناء ديمقراطية فعلية.

الدراسات السابقة:

كتاب السياسة العامة –منظور كلي في البنية والتحليل لفهمي خليفة الفهداوي:

يعد هذا الكتاب من أبرز المؤلفات العربية في مجال السياسة العامة، حيث يقدم رؤية شاملة للسياسة العامة من حيث بنيتها وآليات تحليلها. يقدم الفهداوي توضيحات عميقة تساعد على فهم كيفية تشكل السياسات العامة وعناصرها المختلفة في بيئة السياسة.

كتاب صنع السياسات العامة لبارة سمير والإمام سلمى:

يركز هذا الكتاب على الجانب المفاهيمي للسياسة العامة، مع تقديم منهجية واضحة لتحليل وصنع السياسات. كما يتناول بيئة صنع السياسات، مما يساعد القارئ على فهم التفاعلات والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات السياسية.

كتاب تحليل وصنع السياسات العامة لبرهان أحمد ولدان:

يعرض المؤلف من خلال هذا الكتاب مفاهيم أساسية تتعلق بالسياسة العامة، ويركز على عمليات رسم وتحليل السياسة العامة. يبرز الكتاب أهمية الفهم العميق للسياسات من أجل تحسين ممارسات صنع القرار.

كتاب مدخل إلى تحليل السياسات العامة لأحمد مصطفى الحسين:

يقدم الكتاب تعريفات واضحة للسياسة العامة وخصائصها، كما يصنف أنواع السياسات المختلفة. يوضح دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في عمليات صنع السياسة، بالإضافة إلى بيئة السياسة العامة التي تؤثر في هذه العمليات.

كتاب المدخل إلى علم السياسة لناجي عبد النور:

يتناول هذا الكتاب مجموعة من المفاهيم السياسية الأساسية، مثل طبيعة السياسة ووظائفها، إضافة إلى التنظيم السياسي والعمليات السياسية. كما يركز على القوى السياسية، سواء كانت مؤسسات رسمية أو غير رسمية، ودورها في النظام السياسي.

مذكرة ماجستير للطالبة ضميري عزيزة بعنوان "الفواعل السياسية ودورها في رسم السياسة العامة في الجزائر":

تدرس هذه المذكرة الفواعل السياسية في الجزائر، خاصة خلال مرحلة التعددية السياسية. تركز على كيفية تدخل هذه الفواعل في صنع السياسة العامة، مع تحليل دقيق لدور كل فاعل في العملية السياسية الجزائرية.

مذكرة ماجستير للطالبة غارو حسيبة بعنوان "دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر"(1997-2007):

تتناول هذه الدراسة دور الأحزاب السياسية في الجزائر خلال الفترة من 1997 إلى 2007، مع التركيز على مدى تأثيرها في صنع السياسات العامة، وتقييم مساهمتها في الحياة السياسية خلال هذه المرحلة المهمة.

الاقترابات والمناهج المستخدمة في الدراسة:

أولًا: الاقترابات المعتمدة

1. **اقتراب النظم السياسية:(Approche Systémique)**
   - يُستخدم لتحليل العلاقة بين الأحزاب السياسية والنظام السياسي ككل.
   - يتيح فهم كيفية تحويل المطالب الاجتماعية إلى مخرجات سياسية (سياسات عامة).
   - يساعد في تحديد موقع الأحزاب كحلقة وصل بين المجتمع والدولة.
2. **اقتراب النخبة:(Approche Élitaire)**
   - يُستخدم لتحليل دور وتأثير النخب السياسية داخل الأحزاب في توجيه وصنع السياسة العامة.
   - يركز على كيفية احتكار فئة محدودة من الفاعلين الحزبيين لعملية اتخاذ القرار داخل الحزب وفي مؤسسات الدولة.
   - يساعد في فهم طبيعة العلاقة بين النخبة الحزبية ومراكز السلطة، ومدى تأثيرها في رسم السياسات بما يخدم مصالحها أو تصوراتها.

ثانيًا: المناهج المعتمدة

1. **المنهج الوصفي:**
   - يُستخدم في عرض وتحليل الإطار القانوني والدستوري المنظم لنشاط الأحزاب السياسية.
   - يسمح بوصف وضعية الأحزاب في الجزائر وتحليل أدائها السياسي.

2. **المنهج التاريخي:**

- يُوظَّف لتتبع تطور الأحزاب السياسية في الجزائر منذ الاستقلال إلى المرحلة الراهنة.
- يساهم في فهم السياق الزمني للتغيرات السياسية والدستورية المؤثرة على الحياة الحزبية.

3. **المنهج المقارن:**

- يُستخدم لمقارنة مراحل مختلفة من تطور الحياة الحزبية في الجزائر (مرحلة الحزب الواحد – التعددية – الحراك).
- يتيح استخلاص الفروقات في التنظيم والتأثير عبر السياقات المختلفة داخل نفس الدولة.

أدوات البحث المعتمدة:

1. **التحليل الوثائقي:** تمّ الاعتماد بشكل أساسي على تحليل محتوى الوثائق الرسمية، مثل:
   - الدساتير الجزائرية (دساتير 1976، 1989، 1996، 2016، و2020).
   - القوانين العضوية المنظمة للأحزاب السياسية (خاصة القانون 12-04).
   - الأوامر والمراسيم التنفيذية ذات الصلة. هذه الوثائق ساعدت في فهم الإطار القانوني والدستوري الذي يؤطر نشاط الأحزاب السياسية.

2. **تحليل الخطاب السياسي والإعلامي:**

شمل ذلك مراجعة بيانات الأحزاب السياسية، والمواقف الرسمية المعلنة خلال فترات محددة (خاصة أثناء الحراك الشعبي)، إضافة إلى رصد التغطيات الإعلامية المتعلقة بدورها ومكانتها.

لم يتم اعتماد أدوات ميدانية كالمقابلات أو الاستبيانات، نظرًا لطبيعة الدراسة التي تركز على التحليل النظري القانوني والسياسي للمضامين المتاحة.

الصعوبات والمشاكل التي واجهت الباحث:

واجهت هذه الدراسة جملة من التحديات والصعوبات خلال مراحل إعدادها، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **ندرة المراجع المتخصصة:**

بالرغم من وفرة الأدبيات العامة حول النظم السياسية، إلا أن المراجع التي تتناول موضوع الأحزاب السياسية في الجزائر من زاوية قانونية – سياسية تحليلية متخصصة تبقى محدودة، خاصة بعد حراك 2019.

2. **تقييد الوصول إلى بعض الوثائق الرسمية:**

واجه الباحث صعوبة في الحصول على بعض النصوص القانونية الأصلية، خصوصًا القوانين المعدّلة أو الملغاة، وكذلك بعض وثائق الهيئات الحزبية أو مواقفها الرسمية غير المنشورة.

3. **تشابك الموضوع وتعدد مستوياته:**

نظراً لتداخل الأبعاد القانونية، السياسية، والتاريخية في موضوع الدراسة، كان من الصعب أحيانًا حصر التحليل ضمن نطاق محدد دون الخروج عن الإطار الأساسي.

4. **الطابع النظري للموضوع:**

بما أن الدراسة لم تعتمد أدوات ميدانية مباشرة، فإنها واجهت صعوبة في رصد مواقف الأحزاب من خلال مصادرها الأصلية، واكتفت غالبًا بتحليل الوثائق الرسمية والخطاب السياسي المنشور، وهو ما يحدّ جزئياً من المقاربة الواقعية.

5. **الزمن وضغط الالتزامات الجامعية:**

شكّلت ضيق الوقت والالتزامات الجامعية المختلفة عائقًا أمام التوسع في بعض الجوانب التي كان من الممكن تعميقها بشكل أكبر.

تقسيم الدراسة:

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للأحزاب السياسية والسياسة العامة

يتناول هذا الفصل الأساس النظري والمفاهيمي لفهم الأحزاب السياسية والسياسة العامة. في المبحث الأول، يُعرّف بالأحزاب السياسية من حيث نشأتها وتطورها، كما يتم تصنيفها وبيان الوظائف التي تقوم بها سواء على المستوى السياسي أو التنموي. أما في المبحث الثاني، فيتم تناول مفهوم السياسة

العامة، مجالاتها المختلفة، وخصائصها، مع التركيز على مكونات عملية صنع السياسة العامة، إضافة إلى الدور الذي تلعبه الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسات.

الفصل الثاني: مكانة الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة

يركز هذا الفصل على واقع الأحزاب السياسية في الجزائر وكيفية مساهمتها في صنع السياسة العامة. يبدأ بالإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم عمل الأحزاب، متضمناً الإطار الدستوري ومكانة الأحزاب ضمن النظام السياسي الجزائري، بالإضافة إلى مظاهر التعددية الحزبية. في المبحث الثاني، يوضح الفصل صور ومظاهر مشاركة الأحزاب في صنع السياسات العامة من خلال ثلاث سلطات: السلطة التشريعية التي تشرع القوانين، السلطة التنفيذية التي تنفذ السياسات، ودور المعارضة في تفعيل السياسة العامة.

الفصل الثالث: تقييم دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر

يُخصص هذا الفصل لتقييم واقع عمل الأحزاب السياسية في الجزائر، مستعرضاً العراقيل التي تواجهها. من أبرز هذه العراقيل ضعف تأثير أحزاب التحالف الرئاسي، وانتقال السلطة التشريعية عملياً إلى رئاسة الجمهورية، بالإضافة إلى سيطرة السلطة التنفيذية على العمل التشريعي. كما يستعرض الفصل الآفاق المستقبلية للأحزاب، مع التركيز على التحديات التي تواجهها وسبل تعزيز فعاليتها في صنع السياسات، إضافة إلى أهمية تحديث الخطاب السياسي وطرق الاتصال الجماهيري لضمان تأثير أكبر للأحزاب في السياسة العامة.

الفصل الأول:

التأصيل النظري والمفاهيمي للأحزاب السياسية والسياسة العامة

تمهيد:

تُعد الأحزاب السياسية تنظيمات جماعية ينضوي تحتها أفراد من المجتمع، تجمعهم قناعات وأفكار موحدة يسعون إلى الدفاع عنها والترويج لها، وتعمل هذه الجماعات، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، على تجسيد رؤاها في الواقع من خلال السعي إلى التأثير على القرار السياسي والوصول إلى الحكم،[1] بهدف تطبيق مبادئها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما السياسة العامة، فقد أصبحت اليوم مجالًا معرفيًا متطوّرًا يحظى بأهمية متزايدة، نظراً لما يتضمنه من مفاهيم متعددة وفاعلين متنوعين، مما يجعله ميدانًا ديناميكيًا يعكس تفاعل المؤسسات السياسية المختلفة ضمن منظومة الحكم، ورغم وفرة الأدبيات التي تناولت الجوانب النظرية للسياسات العامة، إلا أن هذا الحقل العلمي ما يزال بحاجة إلى المزيد من التحديد والتدقيق، لا سيما وأنه يُعد من الفروع الحديثة في العلوم السياسية، حيث بدأ الاهتمام الأكاديمي به بشكل ملحوظ فقط بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.[2]

[1] ابتسام عياش، أريام ورفلة، **تمويل الأحزاب السياسية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016، ص 09.

[2] عبد النور ناجي، **تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر: مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة**، 2008-2009، ص 12.

المبحث الأول: الإطار النظري للأحزاب السياسية

تُعد الأحزاب السياسية من الركائز الأساسية في العملية السياسية، حيث تلعب دورًا محوريًا في أي نظام سياسي يتميز بالحركية والانفتاح. فهي تجسّد التعبير التنظيمي عن القوى الاجتماعية المختلفة، وتُعدّ الوسيلة التي تعتمدها الطبقات والفئات والطوائف العرقية والدينية وغيرها لتحقيق مصالحها والدفاع عن توجهاتها، وفي المجتمعات الديمقراطية، تؤدي الأحزاب دورًا بارزًا في إدارة الصراعات السياسية وتمثيل المصالح المتباينة، كما تُعتبر قناة رئيسية لممارسة المواطنين للنشاط السياسي. ويُعدّ الانتماء الحزبي عاملًا مفسرًا مهمًا للسلوك الانتخابي لدى فئات واسعة من المجتمع.[1]

المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية وعوامل نشأتها

تُعد الأحزاب السياسية من أبرز مظاهر الحياة السياسية الحديثة، إذ تمثل آلية تنظيمية أساسية للتعبير عن التوجهات الفكرية والاجتماعية المختلفة، وتُسهم في تأطير المشاركة الشعبية ضمن النظام الديمقراطي.

وقد ارتبط ظهور الأحزاب بنمو المؤسسات البرلمانية واتساع دائرة الاقتراع، كما تأثر بعدة عوامل سيكولوجية وتاريخية وتنموية ومؤسساتية، ويمثل الحزب السياسي اليوم أداة مركزية في التنافس على السلطة وصياغة السياسات العامة، ومرآة تعكس التعددية السياسية والاجتماعية داخل المجتمعات المعاصرة.

أولا: مفهوم الأحزاب السياسية:

1. **المعنى اللغوي:**

الحزب لغة عن لسان العرب (بن منظور هو جماعة من الناس والجمع أحزاب والحزب (الطائفة) والأحزاب الطوائف وفي معجم قواميس اللغة الحزب هو تجميع الشيء، جماعة من الناس.[2] أما كلمة سياسي فهي مأخوذة من كلمة سياسة، والسياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية واستخدام العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد والهداية، غير أن كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر، كل ما يتعلق بالسلطة.

وتشمل دراسة السياسة نظام الدولة وقانونها السياسي ونظام الحكم فيها وبالتالي توصف الجماعة بأنها سياسية عندما يكون هدف هذه الجماعة هو الوصول إلى السلطة والبقاء فيها أو الاشتراك فيها.[3]

---

[1] ابتسام عياش، أريام ورفلة، مرجع سابق، ص 09.

[2] حسيبة غاروا، **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر (1997-2007)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري -تيزي وزو، 2012-2013، ص23.

[3] عبد النور ناجي، **المدخل إلى علم السياسة**، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع)، ص ص 136-137.

2. المعنى الاصطلاحي:

أ. في الفكر الغربي:

- **الفكر الليبرالي:** يرى في الحزب السياسي جماعة من الأفراد المعبرة عن القضايا الكبرى التي تتنافس على المناصب الانتخابية، فالحزب هو تجمع حر تفريق من هيئة الناخبين في مجتمع ديمقراطي يلتقي أعضاؤه على مبادئ ومواقف معينة بصدد القضايا السياسية العليا المجتمعية.[1] ويرى هارولد لاسويل أن الحزب هو تنظيم يقدم مرشحين باسمه في الانتخابات.

أما جيمس كولمان فإنه يوسع من دائرة مفهومه للحزب السياسي لتنطبق على كل الأنظمة السياسية بقوله أن الحزب له صفة التنظيم الرسمي هدفه الصريح والمعلن هو الوصول إلى الحكم إما منفردا أو مؤتلفا مع أحزاب أخرى.[2] بينما يرى موريس هوريو أن الأحزاب السياسية هي منظمات تعمل في خدمة فكرة ما، في حين يُعرّف آرون الحزب السياسي بأنه " تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على التأييد الشعبي بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة التحقيق سياسة معينة"[3].

- **الفكر الماركسي:** يعرف الحزب بأنه تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي ويعرف الحزب الشيوعي بأنه طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره بهدف الوصول إلى حكم دكتاتورية البروليتاريا.[4] أما في رأي كارل ماركس يعتبر الحزب تعبيرا عن مصالح طبقة اجتماعية ومن ثم فإن المجتمع المقسم إلى طبقات يسمح بتكوين الأحزاب، أما إذا أُلغيت الطبقات وأصبح المجتمع بلا طبقات فلا محل لتعدد الأحزاب، ويكون نظام الحزب هو الحل الحتمي للمجتمع الشيوعي وعليه تجد ماركس يعرفه بأنه التعبير السياسي للطبقات الاجتماعية المختلفة ".
- **في الفكر العربي:** تعرف الموسوعة العربية الأحزاب بأنها "مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وايديولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة وتحقيق برنامجهم". وفي هذا الإطار يرى الأستاذ مصطفى عبد الجواد محمود أن الحزب هو اجتماع عدد من الأفراد يعتنقون مبادئ معينة في تنظيم مستمر، وذلك للدفاع عن أفكارهم وبمشاركتهم في الحياة السياسية بهدف

---

[1] عزيزة ضميري، **الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر – باتنة – 2007–2008، ص 26.

[2] نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية**، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص 14.

[3] ياسين ربوح، **الأحزاب السياسية في الجزائر: التطور والتنظيم**، (الجزائر: دار بلقيس للنشر 2010)، ص ص 17–18.

[4] عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص 139.

الوصول للسلطة سلميا أو التأثير فيها.[1] أما الدكتور سليمان الطماوي فيعرف الأحزاب السياسية بأنها "جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، لتنفيذ برنامج سياسي معين"، بينما تعرفها الدكتورة سعاد الشرقاوي بأنها "تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة"، في حين يرى إيهاب زكي سلام بأن "الحزب السياسي هو مجموعة منظمة تهدف إلى المشاركة في وظائف المؤسسات للوصول إلى السلطة وجعل أفكارها ومصالحها الشخصية متميزة[2]."

هذا وعرّفه الدكتور إبراهيم أبو الفار بأنه "جماعة منظمة تشترك في مجموعة من المبادئ والمصالح تسعى الوصول إلى السلطة بهدف المشاركة في الحكم وتحقيق هذه المصالح والمبادئ المختلفة"، وعرف السيد خليل هيكل في كتابه الأحزاب السياسية هذه الأخيرة بأنها "عبارة من مجموعة من الأفراد يتحدون في تنظيم بغرض تحقيق أهداف معينة عن طريق استعمال حقوقهم السياسية".[3]

3. خصائص الأحزاب السياسية:

تنحصر أهم خصائص الأحزاب السياسية في النقاط التالية:

- الحزب السياسي تنظيم مستقر نسبيا إن لم نقل دائم، يعمل على تعبئة الراغبين في المشاركة وممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزي والمحلي.
- الحزب السياسي يسعى دائما للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، وعند وصوله إلى الحكم يكون في موقع صانع القرار السياسي وصنع السياسات العامة، أو على الأقل مشارك في ذلك من خلال السلطة التنفيذية.[4]
- الحزب السياسي وسيلة لتدريب القيادات وتسهيل تغلغل الحكومة إلى مختلف مناطق وسكان البلاد فهو نافذة الحكومة على الشعب.
- الحزب السياسي تنظيم دائم الحضور وإن كان ذلك ظاهريا، يقوم بالبحث الدائم عن الدعم الشعبي بمختلف الطرق.

---

[1] ياسين ربوح، مرجع سابق، ص ص 19_20

[2] عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص ص 139-140.

[3] على زغدود، **الأحزاب السياسية في الدول المعاصرة**، (الجزائر: متيجة للطباعة، 2007)، ص ص10-11.

[4] عزيزة ضميري، مرجع سابق، ص27.

- السعي للحصول على الدعم الشعبي، بحيث تحقق الأحزاب السياسية أهدافها عن طريق قاعدة شعبية تسندها وتدعمها في الانتخابات، وتسعى لذلك عن طريق الإقناع والحوار المباشر.
- تحمل مذهب سياسي، بحيث لابد للحزب السياسي أن يتبنى مذهبا سياسيا معينا يدافع عنه ويضمنه المشروع المعروض على الشعب للتصويت عليه، وهو يحمل المبادئ والأهداف والوسائل.[1]

هذا وتتنوع أدوار الأحزاب السياسية ودرجة تأثيرها في السياسة العامة، تبعا لنوعية الأنظمة السياسية التي تعكس البنية الشكلية للنظام الحزبي القائم في المجتمع.

4. الفرق بين الأحزاب السياسية وجماعات الضغط:

- يكمن الفرق بين الأحزاب السياسية وجماعات الضغط في كون أن هذه الأخيرة تسعى لتحقيق مصالح أفرادها عن طريق الضغط على الحكومة، بينما تسعى الأحزاب السياسية كما سبقت الإشارة إليه للوصول إلى الحكم.
- جماعات الضغط تستخدم أساليب شرعية أحيانا وأخرى غير شرعية أحيانا أخرى مثل التودد وربما الرشاوى الأصحاب القرار من أجل تحقيق مصالحها، بينما الأحزاب السياسية تسعى للوصول إلى الحكم بالطرق العلنية كالانتخابات الشرعية.
- تتمتع الأحزاب السياسية بدقة التنظيم واشتراط العضوية، بينما في جماعات الضغط لا يشترط ذلك، بل يلتقي الأعضاء في الجماعة من منطلق المهنة أو المعاناة أو المستوى التعليمي والثقافي.[2]

5. نشأة الأحزاب:

كان ظهور الأحزاب مرتبطاً بنمو الديمقراطية واتساع الاقتراع الشعبي العام والامتيازات البرلمانية التي كانت موجودة، فكلما رأت المجالس السياسية وظائفها واستقلالها يكبران، كلما شعر الأعضاء بالحاجة إلى التكتل تبعاً للتجانس والتشابه بغية العمل بصورة جماعية، وكلما انتشر الحق في الاقتراع كلما دعت الحاجة إلى الإحاطة بالناخبين من قبل لجان قادرة على التعريف بالمرشحين وعلى توجيه الأصوات نحوهم.

بدأت ملامح ظهور الأحزاب السياسية بالمعنى الحديث للكلمة مع ظهور النظم التمثيلية التي انبثقت في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية ثم في فرنسا في القرن الثامن عشر، حيث كان

[1] ابتسام عياش، أريام ورفلة، مرجع سابق، ص 17.

[2] زكي صايل الخطايبة، **مدخل إلى علم السياسة**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2010)، ص 218.

النواب يتجمعون في مجالسهم التمثيلية بصفة غير رسمية، ومع توسيع دوائر الاقتراع والمقترعين، بدأت تنشأ بنى دائمة خارج الأسوار البرلمانية، لكي يتمكن المرشحون من التعرف بشكل صحيح إلى ناخبين يتزايد عددهم باستمرار، ويوصلوا برنامجهم ورؤيتهم لأكبر عدد ممكن من السكان[1].

بذلك كانت نشأة الأحزاب متعلقة بنشأة الكتل البرلمانية، ثم بظهور اللجان الانتخابية التي هدفت إلى تسجيل الناخبين الجدد وتنظيم حملة المرشح للانتخابات، وفي فترة لاحقة دمجت الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية في بنية حزبية مرنة بما فيه الكفاية لتتواجد على المستوى الوطني العام، وتبلور نتيجة لذلك ما سمي بحزب الأطر، ومن أهم نماذجه الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة، وحزبي المحافظين والعمال في بريطانيا.

في منتصف القرن التاسع عشر أيضاً بدأنا نشهد ولادة جيل آخر من الأحزاب نتيجة نمو المسألة الاجتماعية وانبثاق الحركة العمالية، أي تجمعات تعكس أزمة العلاقة بين الرأسمالي المستغل والأجير المستغل، وتطالب بتحسين الظروف المعيشية التي وصلت حداً مهيناً في المدن والقطاع الإنتاجي، وكان من أهم النماذج المبكرة لهذه الأحزاب: "الرابطة العامة للعمال الألمان"، ثم تولد بعد انصهار هذه الرابطة مع تنظيمات أخرى الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني في العام 1875، ليصبح نموذجا للأحزاب الاشتراكية الأخرى التي ستفرخ في كل مكان من أوروبا حتى الحرب العالمية الأولى، وستظهر هذه التشكيلات المرتبطة بالمنظمات النقابية بطريقة منظمة لغرض تزويد الحركة العمالية بأدوات خوض المعركة الانتخابية.

كان برنامج هذه الأحزاب ثورياً، ورغم انخراطها في العملية الانتخابية، إلا أنها لم تتخل عن الأشكال الأخرى للنضال كالعمل المباشر في الشارع، وهو ما جعل منها أحزاباً جماهيرية غرضها جذب أكبر عدد من المنتسبين، لذلك قبل سنة 1900 كانت غالبية الأحزاب السياسية ذات نشأة برلمانية، إلا أنه منذ بداية القرن العشرين أصبحت نشأة الأحزاب خارج البرلمان هي القاعدة وارتدت النشأة البرلمانية طابع الاستثناء[2].

أما في دول العالم الثالث فقد نشأت حركات تحرر ضد الاستعمار، واتخذت طابعاً سرياً في أغلب الأحيان، ثم اتخذت شكل الأحزاب الجماهيرية بعد ذهاب المستعمر، وباتت أكثر تمحوراً حول قيادة كاريزمية كان لها دور كبير في نشوء الأحزاب، ما جعل هذه الأحزاب تتخذ خصوصية مختلفة في بنية تركيبها وخطابها عن الأحزاب الغربية، كذلك فقد شهد القرن العشرين انتشار أحزاب سياسية في البلاد الأقل تطوراً، تقوم على العلاقات التقليدية مثل القبيلة والإثنية والروابط الدينية، وأحزاب أخرى ذات

[1] خالد عطا الله، مرجع سابق، ص 37.

[2] سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2007)، ص 198.

طابع جماهيري شعبوي، بعضها شيوعي، والبعض الآخر مزيج من التكوينات الحزبية التي ظهرت في أوروبا.

ثانيا: عوامل نشأة الأحزاب السياسية:

تتعدد العوامل التي تساهم في نشأة الأحزاب السياسية، ويمكن تصنيفها ضمن المحاور التالية:

1. العامل السيكولوجي:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن نشأة الأحزاب ترتبط بالطبيعة النفسية والاجتماعية للإنسان، حيث تميل الأفراد إلى الانخراط في الجماعات بسبب حاجتهم للانتماء، والصراع، والتعبير عن الذات. ومن هذا المنطلق، يُعد الحزب السياسي شكلاً تنظيمياً يعبّر عن تلك النزعات الفطرية، فهو يُوفر إطارًا يسمح بالتنافس والتفاعل بين الأفراد. ونظرًا لاختلاف المواقف من عملية التغيير السياسي، بين مؤيد ومعارض، فإن كل تيار يجد في الحزب وسيلة للتعبير عن توجهه، وهو ما أدى إلى نشوء أحزاب راديكالية تدعو إلى التغيير، وأخرى محافظة تسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم[1].

2. العامل المؤسساتي:

يُعزى ظهور الأحزاب السياسية أيضًا إلى التطور المؤسساتي، لاسيما في النظم البرلمانية. فقد أدى نشوء المجالس النيابية إلى تكوين كتل برلمانية تمثل توجهات فكرية ومصلحية متقاربة، مما مهد لتشكيل أحزاب سياسية منظمة. ومع مرور الوقت، أصبح التعاون بين النواب المتشابهين في التوجهات ضرورة فرضها الواقع البرلماني.[2] وهو ما أدى إلى تبلور الأحزاب كأدوات فاعلة في العمل السياسي.

3. العامل التنموي:

يرتبط هذا العامل بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن عمليات التحديث والتحضر داخل المجتمع. فمع بروز طبقات اجتماعية جديدة وارتفاع وعيها السياسي، بدأت بالمطالبة بالمشاركة في صنع القرار السياسي والدفاع عن مصالحها. وقد دفعت هذه الديناميات الاجتماعية الجديدة العديد من الفئات إلى تأسيس أحزاب تعبّر عن طموحاتها وتطلعاتها في التأثير داخل النظام السياسي القائم[3].

---

[1] عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، (قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص 33.

[2] نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص 63.

[3] عبد النور ناجي، **المدخل إلى علم السياسة**، مرجع سابق، ص 145.

4. **العامل التاريخي:**

يرى أنصار هذا الطرح أن الأحزاب السياسية نشأت كرد فعل على أزمات سياسية وهيكلية داخل النظام السياسي، مثل أزمات الشرعية، والمشاركة، والاندماج. فهذه الأزمات دفعت الفاعلين السياسيين إلى تشكيل تنظيمات حزبية تمثل مواقفهم ومطالبهم. ومن الأمثلة التاريخية على ذلك، نشوء الأحزاب السياسية في فرنسا إبان الحكم الملكي في أواخر القرن الثامن عشر نتيجة لأزمة شرعية الحكم آنذاك وما تبعها من أزمة مشاركة سياسية[1].

5. **العامل الإيديولوجي:**

يرتبط هذا العامل ببروز الإيديولوجيات السياسية، ولاسيما الديمقراطية منها، والتي أسهمت في ترسيخ قيم المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة الاقتراع الشعبي. فقد أصبحت الأحزاب أدوات أساسية لمجابهة الأنظمة الديكتاتورية، والدفاع عن الحقوق والحريات.[2] ودعم الحكم الديمقراطي. وهكذا بات الحزب السياسي تجسيدًا للإيديولوجيا ووسيلة لتنظيم الحياة السياسية وفق المبادئ الديمقراطية.

يتبيّن أن الأحزاب السياسية تشكّل ركيزة أساسية في الأنظمة الديمقراطية، إذ تُجسّد التعددية السياسية والتنظيم المؤسسي للمشاركة في الحكم، وقد نشأت نتيجة تفاعل عوامل نفسية، مؤسساتية، اجتماعية، وتاريخية، مدفوعة بحاجات الأفراد والمجتمعات للتعبير السياسي المنظم. وتتميز الأحزاب عن غيرها من التنظيمات – مثل جماعات الضغط – بطموحها للوصول إلى السلطة وتحقيق برامج سياسية شاملة ضمن أطر قانونية ومؤسسية.

المطلب الثاني: تصنيف البنية الحزبية

تُعد الأحزاب السياسية بمختلف تصنيفاتها وأنظمتها جزءًا أساسيًا من البناء السياسي الحديث، حيث تعكس تنوع الاتجاهات الفكرية والاجتماعية في المجتمع، وقد تنوعت تصنيفاتها حسب معايير متعددة مثل التنظيم، المشاركة، والقاعدة الاجتماعية، بينما تنقسم النظم الحزبية بدورها إلى تنافسية وغير تنافسية، بحسب مدى توفر شروط التعددية والديمقراطية. وتُبرز هذه التصنيفات مدى تعقيد العلاقات بين الأحزاب والنظام السياسي القائم.

أولا: تصنيف الأحزاب السياسية

تتعدد أشكال وأنواع الأحزاب السياسية، وقد اختلف العلماء في تصنيفهم لهذه الأنماط فأكثر هذه التصنيفات شيوعا هو ذلك النمط الذي يقوم على عدد الأحزاب، وهناك من صنفها إلى أحزاب يمين

[1] عبد النور ناجي، **المدخل إلى علم السياسة**، مرجع سابق، ص 145.

[2] المرجع نفسه، ص 145.

ويسار، وهناك من صنفها إلى أحزاب كبيرة وصغيرة[1]، فليس من السهل إيجاد تصنيفات موحدة لتقسيم الأحزاب السياسية، وهذا راجع إلى الاختلافات في طبيعة الأحزاب السياسية وتنظيمها وأهدافها، أو قد يرجع ذلك إلى اختلافات في الأنظمة السياسية المتنوعة، فهناك من يصنف الأحزاب السياسية بناء على ثلاثة معايير هي:

- معيار التنظيم.
- معيار مشاركة الأعضاء في حياة الحزب.
- معيار القاعدة الاجتماعية للحزب.[2]

من أبرز الكتاب الذين قدموا تصنيفا للأحزاب السياسية نجد موريس دوفرجيه الذي ميز بين أحزاب النخبة وأحزاب الجماهير:

1. **من حيث الهيكل التنظيمي للحزب:**

- **أحزاب النخبة** : وتسمى أحزاب أطر أو أحزاب كوادر أو أحزاب الصفوة، وتضم في صفوفها الطبقات البرجوازية التي كانت قائمة في أوروبا في القرن 19م والتي تعرف في عصرنا الحاضر بأحزاب المحافظين والأحرار، وتعتمد على ضم شخصيات مرموقة ومؤثرة، ولا تضم في صفوفها قاعدة جماهيرية واسعة وعلاقاتها الداخلية مرنة، وتصل إلى درجة الهشاشة ومعظم الأحزاب المعروفة اليوم في أوروبا وأمريكا تظهر على هذه الشاكلة، وترى هذه النخب أنها تمتلك من الخبرة والقدرة على إدارة الحملات الانتخابية ما يمكنها من كسب الأصوات وإيصال مرشحيها إلى كراسي الحكم.[3]
- **أحزاب الجماهير:** نشأ هذا النوع بفضل حق الانتخاب العام المباشر والسري وابتدأ بناؤها التنظيمي أحزاب الاشتراكية في القرن الـ 20م، وتسعى هذه الأحزاب إلى ضم أكبر عدد من الناس للمشاركة في حياة الحزب عن طريق الانتساب والانضمام بدفع اشتراك سنوي لتمويل ميزانية الحزب، وتحديد سياسته في مؤتمرات دورية، وتأخذ الأحزاب الجماهيرية ثلاث أشكال وهي الأحزاب الاشتراكية والأحزاب الشيوعية والأحزاب الفاشية.[4]

---

[1] أحمد رشوان حسين عبد الحميد، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط**، (الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2008)، ص 55.

[2] عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص 146.

[3] نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص 128.

[4] سمية نوي، مرجع سابق، ص 21.

2. من حيث طبيعة الاشتراك:

- **أحزاب مباشرة:** هي التي تتألف من أفراد يوقعون على عريضة انضمام للحزب ويدفعون اشتراكا شهريا ويحضرون بشكل منتظم شعبتهم المحلية، ومثالها الحزب الاشتراكي الفرنسي.
- **أحزاب غير مباشرة:** هي التي ليس لها أتباع ولا أعضاء سوى أعضاء تجمعات الأساس ولكن لها تأييد غير مباشر بفضل احتوائها لعدة تجمعات أخرى كحزب العمال البريطاني سنة 1900م، الذي تألف من النقابات والتعاونيات والجمعيات والتجمعات الفكرية التي اتخذت من أجل تكوين تنظيم انتخابي مشترك، ويقسمها موريس دوفرجيه إلى ثلاثة أحزاب اشتراكية وكاثوليكية وزراعية[1].

3. تصنيفات "جورج بيردو":

- **أحزاب الرأي:** وهي الأحزاب التي ليس لها مذهب أو إيديولوجية معينة وواضحة، يمثل مذهبها في جمع آراء أعضائها، وهي قليلة التنظيم والهيكلة وضعيفة الانضباط.
- **أحزاب الإيديولوجية:** وهي الأحزاب التي لها إيديولوجية شمولية وفلسفة متكاملة حول العالم والإنسان بصفة كلية، تتجاوز الجوانب السياسية تخاطب طبقة اجتماعية محددة،[2] كالأحزاب الشيوعية وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب النازي في ألمانيا والفاشي في إيطاليا[3]...

4. تصنيفات "جون شارلو" عالم السياسة الفرنسي:

- **أحزاب الأعيان:** وهي أحزاب تقتصر عضويتها على الشخصيات المرموقة سواء كانوا مثقفين أو رجال أعمال، وهو شبيه بحزب الإطارات.
- **أحزاب المناضلين:** وهي أحزاب شعبية وجماهيرية، تضم أعداد ضخمة من المنخرطين، كما تهتم بالمتعاطفين معها، وهذا بغض النظر عن مكانتهم، وهي تشبه إلى حد ما الحزب الجماهيري،[4] هؤلاء المناضلين يمارسون تأثيرا كبيرا في نجاح الحزب واتخاذ قراراته.
- **أحزاب التجمع:** تهتم بالناخبين الذين يناصرون الحزب في المعركة الانتخابية، فهذه الأحزاب غير طبقية وتهدف إلى تعبئة الناخبين من أصل اجتماعي ومهني وعرقي مختلف[5].

---

[1] ياسين ربوح، مرجع سابق، ص 42.

[2] عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، مرجع سابق، ص 147.

[3] قحطان أحمد سليمان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص 317.

[4] سمية نوى، مرجع سابق، ص 22.

[5] عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، مرجع سابق، ص 147.

5. **تصنيف الأحزاب السياسية العربية:**

- **أحزاب الكوادر:** ظهرت لتعارض النظام القائم، اتسمت إيديولوجيتها بالثورة ورفض المنافسة الحزبية، تجند نخبتها من المثقفين والموظفين[1].
- **أحزاب النظام الحاكم:** وهي الأحزاب التي تم تكوينها من طرف النظم العسكرية في عقدي الخمسينات والستينات عندما شعرت بحاجتها إلى قاعدة شعبية منظمة، وبحكم نشأتها ارتبطت بالنظام وعارضت المنافسة الحزبية.
- **الحركات الدينية:** ظهرت في العشرينات لتكون من أوائل التنظيمات ذات القاعدة الجماهيرية العريضة، ثم انتشرت في السبعينات. تدعو ايديولوجيتها إلى التغيير الثوري السريع وتتصدى للنظام ولا تتحمس للمنافسة الحزبية.[2]

ثانيا: تصنيف النظم الحزبية

المقصود بالنظام الحزبي في الدولة هو شكل وطبيعة علاقات التنافس السياسي بين الأحزاب السياسية داخل الدولة، هذه العلاقات المتنوعة إذا كانت ثابتة ومستقرة تشكل في مجملها ما يسمى بالنظام الحزبي يمثل هذا الأخير دعامة من دعائم نظام الحكم الديمقراطي، ومعيار لتصنيف النظم السياسية ومعرفة مدى تعدد مراكز التأثير في صنع القرار السياسي وتقسم الأنظمة الحزبية إلى قسمين هما نظام حزبي تنافسي ونظام حزبي غير تنافسي[3].

1. **الأنظمة الحزبية التنافسية:**

هي التي تُهيئ فرص وقنوات التنافس الحر بين الجماعات السياسية وتقوم على احترام قواعد اللعبة السياسية، وتجعل من الانتخابات العامة طريق الاستخلاف السياسي، وتشدد على أهمية وضرورة المعارضة، وتتمثل في نظام تعدد الأحزاب، نظام الثنائية الحزبية، نظام الحزب المسيطر[4].

- **نظام تعدد الأحزاب:** ويتسم هذا النظام بوجود عدة أحزاب متفاوتة في تأثيرها، مما يؤدي إلى استقطاب حزبي ينعكس على الرأي العام (حالة ايطاليا، ألمانيا، بلجيكا). ويتميز هذا النظام بوجود أحزاب كثيرة في الدولة، بحيث لا تستطيع إحداها الوصول إلى الحكم غالبا إلا عن طريق الائتلاف مع الأحزاب الأخرى، وكثرة الأحزاب مرده الاختلافات والتناقضات الموجودة

[1] عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 150.

[2] المرجع نفسه، ص 150.

[3] عبد النور ناجي، **المدخل إلى علم السياسة**، مرجع سابق، ص 150.

[4] ياسين ربوح، مرجع سابق، ص 44.

داخل المجتمعات كالاختلافات السياسية والاجتماعية والصراعات العرقية والدينية والعنصرية، ويعتبر هذا النظام عماد النظام الديمقراطي وسنده الحقيقي[1].

- **نظام الثنائية الحزبية (نظام الحزبين):** تطلق هذه التسمية على النظام الذي يظهر فيه حزبان كبيران يتبادلان الأغلبية البرلمانية ويتناوبان السيطرة على السلطة التنفيذية. هذا وتعتبر المملكة المتحدة نموذجا تقليديا النظام الحزبين، ويتميز هذا النظام بوجود حزبين كبيرين العمال والمحافظين في بريطانيا، الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى أحزاب صغيرة وكثيرة منها الحزب الشيوعي والاشتراكي، وأحزاب محلية وأخرى قومية[2].
- **نظام الحزب المسيطر (المهيمن):** وفي هذا النظام توجد أحزاب سياسية كثيرة وهي أحزاب منافسة للحزب الغالب أو المهيمن أو المسيطر، لكن منافستها له هي منافسة نظرية، ويعتبر هذا النموذج من النماذج الأساسية للأحزاب السياسية في النظم التعددية في البلدان النامية وإن ظهر في دول ديمقراطية بغض النظر عن نموها الاقتصادي –مثل اليابان والهند عقب الحرب العالمية الثانية وفي سبعينات القرن الماضي.[3]

2. **الأنظمة الحزبية غير التنافسية:**

النظام الحزبي غير التنافسي هو ذلك النظام الذي تنتقي فيه إمكانية التنافس بين الأحزاب رسميا أو فعليا، إما لوجود حزب واحد فقط ولا يسمح بوجود حزب آخر، أو لوجود حزب واحد ويسمح شكليا بوجود أحزاب أخرى، ولكن لا تتوافر لها فعليا أدق إمكانية للمنافسة الحقيقية.[4]

- **نظام الحزب الواحد:** وبمقتضى هذا النظام يوجد حزب واحد يحتكر العمل السياسي في الدولة لوحده ويكون عادة هو المسيطر على شؤون الحكم بمفرده ولا يسمح لجماعات أو الأحزاب أخرى بالتواجد وممارسة العمل السياسي أو المشاركة في الحكم، وكانت تأخذ بهذا النظام كل من الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا سابقاً، ومصر والجزائر والتي عدلت عن إتباعه وأخذت بنظام التعددية الحزبية التي بدأت تنتشر منذ الثمانينات،[5] فالدولة ذات الحزب الواحد تقوم على افتراضات محددة، وهو أن إرادة السيادة للدولة تستقر في الزعيم وفي النخبة أو الصفوة السياسية".[6] ويوجد اليوم هذا النظام في كوريا الشمالية باسم الحزب العمالي الكوري الموحد.

---

[1] نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص ص 129–130.

[2] عبد النور ناجي، **المدخل إلى علم السياسة**، مرجع سابق، ص ص 151–152.

[3] نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص 130.

[4] المرجع نفسه، ص 132.

[5] علي زغدود، مرجع سابق، ص ص 23–24.

[6] سمية نوي، مرجع سابق، ص 23.

ويمتاز هذا النظام بالخصائص التالية:

- أنه يحتكر العمل السياسي، ويسلب الصفة الديمقراطية من النظام السياسي.
- يعتبر نفسه ممثلا لكل أفراد وهيئات وطبقات المجتمع.
- يحتكر وسائل الإعلام ويخضعها لخدمة أهدافه.
- يحتكر العمل في القوات المسلحة ويخضعها لقيادة الحزب.
- يجمع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بيده.
- يسيطر على الاقتصاد الوطني ويسخره لخدمة أهدافه.
- تكون التربية والتعليم في الجامعات خاضعة لتوجيهاته وأهدافه.[1]

3. وظائف الأحزاب السياسية:

تُعد الأحزاب السياسية أحد المكونات الأساسية للنظام السياسي في الدولة الحديثة، وتكتسب أهميتها من الدور الحيوي الذي تؤديه في الحياة السياسية، سواء من خلال مشاركتها في الحكم أو من خلال أدائها لدور المعارضة. وعلى الرغم من تفاوت هذه الوظائف باختلاف الأنظمة السياسية (برلمانية، رئاسية، شمولية، أو تعددية)، فإن هناك مجموعة من الوظائف الأساسية التي تميز الأحزاب السياسية وتمنحها موقعًا مركزيًا في عملية صنع القرار وصياغة السياسات العامة.[2]

- **التعبير عن رغبات الجماهير وتوجيه الرأي العام:**

تلعب الأحزاب السياسية دورًا محوريًا في التعبير عن تطلعات المواطنين وهمومهم، حيث تُعتبر همزة الوصل بين المجتمع والدولة. ومن خلال هذه الوظيفة، تعمل الأحزاب على تأطير مطالب الأفراد والجماعات، وتوجيه الرأي العام في اتجاه معين،[3] يخدم رؤيتها ومشروعها السياسي. فالحزب السياسي، سواء كان في موقع السلطة أو في صفوف المعارضة، يسعى إلى توسيع قاعدته الشعبية من خلال تبني القضايا التي تهم المواطنين، وتقديم نفسه كمعبر شرعي عن تطلعاتهم، كما تؤدي الأحزاب من خلال هذه الوظيفة دورًا تثقيفيًا هامًا، يتمثل في رفع الوعي السياسي للمواطنين، وتكوين ثقافة ديمقراطية تقوم

[1] قحطان أحمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص 324.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **أسس ومجالات العلوم السياسية**، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2012)، ص 284.

[3] حسين عبيد، **الأنظمة السياسية: دراسة مقارنة**، (بيروت: دار المنهل اللبناني 2013)، ص 75.

على الحوار والمشاركة والتعددية. وبالتالي فإن الأحزاب تساهم في دمقرطة الحياة السياسية، وتدعيم الاستقرار المؤسساتي عبر القنوات التمثيلية[1].

- **المشاركة في صنع السياسات العامة ومراقبة تنفيذها:**

تعتبر هذه الوظيفة من أكثر الوظائف أهمية في النظم الديمقراطية، حيث تشكل الأحزاب السياسية فاعلًا رئيسيًا في صياغة السياسات العامة، سواء بشكل مباشر من خلال مشاركتها في الحكومة،[2] أو بشكل غير مباشر من خلال نشاطها البرلماني أو قدرتها على الضغط السياسي في حالة المعارضة. وتمارس الأحزاب هذه الوظيفة عبر ممثليها في المجالس المنتخبة، حيث تسعى إلى تحقيق برامجها الانتخابية من خلال التشريع، والمراقبة. وفي بعض السياقات السياسية، ولا سيما في الدول النامية أو النظم السلطوية، قد تتخذ هذه الوظيفة طابعًا مختلفًا، إذ تتحول الأحزاب إلى أدوات للضبط والسيطرة السياسية، وتُستخدم كقنوات لإعادة إنتاج السلطة ومراقبة المجتمع، وهو ما يفرغها من جوهرها الديمقراطي ويجعلها مجرد أذرع للأنظمة الحاكمة.

- **تكوين الرأي العام وهيكلة الاقتراع:**

لا تقتصر وظيفة الأحزاب السياسية على التعبير عن الرأي العام فحسب، بل تتعداها إلى تشكيل هذا الرأي وتوجيهه. فالأحزاب تلعب دورًا رئيسيًا في تنشئة الأفراد سياسيًا، عبر الحملات الانتخابية، والبرامج التثقيفية، والأنشطة الميدانية. ومن خلال هذه الأدوات، تسعى الأحزاب إلى تعزيز الوعي الجمعي، وتنمية شعور المواطن بالمسؤولية تجاه الشأن العام، وربطه بمصير الدولة والمجتمع[3].

كما تساهم الأحزاب في هيكلة الاقتراع، من خلال تقديم مرشحين وبرامج انتخابية متنوعة، ما يمنح الناخب خيارات متعددة، ويحول العملية الانتخابية من مجرد إجراء شكلي إلى ممارسة ديمقراطية حقيقية، تؤسس لشرعية تمثيلية فعالة.[4]

- **تكوين واختيار النخبة السياسية:**

تلعب الأحزاب السياسية دورًا محوريًا في إعداد وتكوين النخب السياسية، التي تتولى مسؤولية قيادة الدولة وتسيير الشأن العام. وتُعد الأحزاب بمثابة مدارس سياسية، تتيح لأعضائها فرصًا للتدريب والممارسة السياسية، وتصقل مهاراتهم القيادية، مما يؤهلهم لتولي المناصب العليا في الدولة، سواء في

[1] أحمد رشوان حسين عبد الحميد، مرجع سابق. ص 112.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص 287.

[3] أحمد رشوان حسين عبد الحميد، مرجع سابق، ص 119.

[4] المرجع نفسه، ص 120.

السلطة التنفيذية أو التشريعية أو غيرها من المؤسسات.[1] ويتم اختيار النخب داخل الحزب بناءً على معايير متعددة، تشمل الكفاءة، والولاء الحزبي، والقدرة على التعبئة والتأثير. ولهذا السبب، تشكل الأحزاب قناة مركزية لتداول النخب وتدوير المناصب داخل النظام السياسي، كما تساهم في تجديد النخبة الحاكمة وضمان استمرارية النظام عبر أجيال جديدة من القادة.

- **تنظيم المعارضة وتقديم البدائل:**

في النظم الديمقراطية، تعتبر وظيفة المعارضة من أبرز الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية، حيث تمثل المعارضة عنصرًا أساسيًا في التوازن السياسي والرقابة على السلطة. وتقوم الأحزاب المعارضة بدور نقدي تجاه السياسات الحكومية، لكنها لا تكتفي بمجرد الانتقاد، بل تُطالب بأن تقدم بدائل واقعية ومقترحات قابلة للتنفيذ، تُترجم في برامج سياسية واضحة يمكن أن تُطبق عند تولي الحكم.[2]

وبذلك، تسهم المعارضة في تحسين الأداء الحكومي، وتوسيع دائرة النقاش العام، وتعزيز مبدأ التنافسية السياسية، بما ينعكس إيجابًا على فعالية السياسات العامة وجودتها. كما تساعد هذه الوظيفة على ضمان التداول السلمي للسلطة، ومنع الاحتكار السياسي، وتقوية البناء الديمقراطي للدولة.[3]

إن تصنيف الأحزاب السياسية والنظم الحزبية يعكس التفاعل العميق بين البنية الاجتماعية والفكرية والسياسية داخل الدولة، فالأحزاب تختلف في هيكلها وأيديولوجيتها، كما تختلف النظم الحزبية في مدى احترامها للتعددية السياسية. وتؤدي الأحزاب، سواء في الحكم أو المعارضة، أدوارًا محورية في التأطير السياسي، وصياغة السياسات العامة، وتكوين النخب، مما يجعلها أحد أعمدة النظام الديمقراطي.

المطلب الثالث: الأدوار السياسية والتنموية للأحزاب

تُعد الأحزاب السياسية أحد المحركات الأساسية للحياة السياسية والتنموية في الدول الحديثة، إذ لا يقتصر دورها على التنافس الانتخابي، بل يتعداه إلى التأثير في السياسات العامة، وتمثيل المواطنين، ودفع عجلة التنمية.

وتُمارس الأحزاب أدوارًا متنوعة سواء من موقعها في السلطة أو في صفوف المعارضة، مما يجعلها عنصرًا فاعلًا في بناء الحكم الرشيد وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي.

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 213.

[2] نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص 121.

[3] أحمد رشوان حسين عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 120-121.

أولاً: الأدوار السياسية للأحزاب:

1.التأثير في صنع السياسات العامة:

تُعد الأحزاب السياسية من أبرز الفواعل ضمن النظام السياسي، إذ تمثل أداة رئيسية لصياغة السياسات العامة، وتوجيه مساراتها وتقييم فعاليتها.[1] ويبرز هذا الدور سواء من خلال وجود الأحزاب في السلطة أو من خلال تواجدها في موقع المعارضة. فالسياسات العامة ليست نتاج قرارات إدارية محضة، بل هي تعبير عن توازنات وتفاعلات سياسية، تكون الأحزاب من أهم مكوناتها.

وتُمارس الأحزاب هذا التأثير عبر عدة قنوات، من بينها:

- إعداد البرامج الانتخابية التي تتضمن رؤاها للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تقديم المبادرات التشريعية من خلال ممثليها في البرلمان.
- التأثير على الرأي العام لتشكيل بيئة داعمة أو معارضة لخيارات معينة.
- المساهمة في تقييم الأداء الحكومي وتوجيهه أو الضغط من أجل مراجعته .

بهذا المعنى، تُعتبر الأحزاب فاعلًا جوهريًا في تخصيص الموارد العامة، وتحديد الأولويات الاجتماعية، وهو ما يجعلها محورًا أساسيًا في عملية الحكم الرشيد[2].

2 .المعارضة:

لا تقتصر وظيفة الأحزاب السياسية على إدارة الحكم، بل تشمل كذلك ممارسة دور المعارضة البنّاءة. فالمعارضة، في السياقات الديمقراطية، هي أحد أركان النظام السياسي، لأنها تضطلع بوظائف رقابية وتشريعية واقتراحية، تسهم في تقويم أداء الحكومة، ومنع الاستبداد، وتعزيز التعددية السياسية[3].

تقوم المعارضة البناءة على أساس تقديم بدائل واقعية وعقلانية، وليس فقط الرفض الأعمى أو النقد الشعبوي. وتشمل أدوارها:

- مساءلة الحكومة ومراقبة تنفيذ السياسات العامة.
- اقتراح قوانين بديلة ومراجعة السياسات القائمة.
- تحفيز النقاش العام حول قضايا رئيسية تهم المواطن.

---

[1] نبيلة عبد الحليم، **كامل الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، مرجع سابق، ص ص 93-94.

[2] عبد الحافظ العواملة نائل، **تحليل السياسات العامة مدخل نظامي**، 1999، ص ص 165-166.

[3] الفهداوي فهمي خليفة، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001)، ص ص 272-274.

- لعب دور صِمَام الأمان الديمقراطي، من خلال تفعيل التوازن بين السلطات.

إنّ وجود معارضة فعالة يسهم في تعزيز الشفافية، ويدعم مؤشرات الثقة في النظام السياسي، مما يجعلها طرفًا مساهمًا في الاستقرار المؤسساتي والسياسي[1].

3 .التمثيل السياسي:

من أهم الأدوار التقليدية للأحزاب السياسية هو كونها قناة لتمثيل المواطنين داخل مؤسسات الدولة. فالحزب السياسي يشكل حلقة الوصل بين المجتمع المدني والنظام السياسي الرسمي، حيث يعمل على ترجمة تطلعات الفئات الاجتماعية المختلفة إلى برامج سياسية وقوانين.

وتتحقق هذه الوظيفة عبر:

- ترشيح ممثلين يعكسون رؤى الحزب وتطلعات قاعدته الشعبية.
- الدفاع عن مصالح الناخبين في البرلمان والمؤسسات الحكومية.
- تنظيم التفاعل السياسي عبر الانتخابات والتعبئة الشعبية.

وبذلك، تساهم الأحزاب في تقوية البنية الديمقراطية للنظام السياسي، حيث تضمن مشاركة سياسية أوسع، وتدعم استقرار الدولة من خلال دمج مختلف الفئات الاجتماعية في آلية اتخاذ القرار[2].

ثانياً: الأدوار التنموية للأحزاب

1 .التنمية السياسية والتحديث:

تُعتبر الأحزاب فاعلًا رئيسيًا في دفع عملية التنمية السياسية، من خلال نشر الوعي الديمقراطي، وتعزيز ثقافة المشاركة السياسية، ودعم المبادئ الدستورية. فالأحزاب لا تقتصر على الجانب الانتخابي، بل تُعد مؤسسات تربوية وتكوينية على المستوى السياسي، تُسهم في تأطير المواطنين، وتكوين النخب، وتطوير الثقافة المدنية.

ومن أوجه هذا الدور:

- تنظيم ندوات وحملات توعية سياسية.
- تدريب الكوادر السياسية الشابة.

[1] أحمد الخطيب نعمان، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006)، ص ص 195-196

[2] مهنا محمد نصر، **في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية**، (الإسكندرية، 2005)، ص ص 324_325.

- الدفاع عن القيم الديمقراطية، كالتعددية، واحترام الحريات، وسيادة القانون.

وتبرز أهمية هذا الدور في المجتمعات الانتقالية أو ذات الديمقراطيات الناشئة، حيث تكون الحاجة ماسّة إلى فاعلين يرسّخون الممارسة الديمقراطية ويعززون الاستقرار السياسي[1].

2 .التخطيط التنموي:

عند توليها السلطة، تُصبح الأحزاب مسؤولة عن تنفيذ برامجها السياسية عبر السياسات العامة، سواء في الجوانب الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو البيئية، أو الثقافية. ويُعد هذا من صميم الدور التنموي للأحزاب، حيث تتحول من مجرد كيان تنظيمي إلى فاعل تنفيذي يُقاس أداؤه بمدى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي.[2]

وتُسهم الأحزاب في التنمية عبر:

- وضع استراتيجيات وطنية للتنمية
- سن تشريعات اقتصادية وتنموية تتماشى مع برنامجها.
- قيادة الإصلاحات الإدارية ومكافحة الفساد.
- خلق مناخ استثماري ملائم، وتعزيز البنية التحتية.

كما أن تعدد الأحزاب وتنوع مرجعياتها الفكرية يُسهم في إثراء البدائل التنموية، ويتيح للمواطنين حرية الاختيار بين نماذج اقتصادية واجتماعية متعددة، ما يُشكل أحد أعمدة الديمقراطية التعدد.[3]

يتضح أن الأحزاب السياسية تلعب أدوارًا مزدوجة: سياسية وتنموية، فهي أدوات للتمثيل الديمقراطي وصناعة القرار، وفي ذات الوقت فواعل محورية في قيادة التنمية وتحقيق التحديث، كما أن وجود معارضة فاعلة يعزز الشفافية والتوازن السياسي، بينما يتيح التعدد الحزبي خيارات تنموية متباينة تعبّر عن التعدد الفكري والاجتماعي في المجتمع، ما يجعل الأحزاب جوهرًا لا غنى عنه في أي نظام ديمقراطي فاعل.

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة العامة

السياسة العامة هي الدليل الذي يحدد المبادئ اللازمة للإجراءات التي تتخذها السلطات التنفيذية الإدارية للدولة فيما يتعلق بفئة معينة من القضايا بطريقة تتماشى مع القانون والأعراف المؤسسية.

[1] سعد محمد محي، **دور الدولة في ظل العولمة**، (الإسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، 2004)، ص ص 38-39.
[2] نبيلة عبد الحليم، **كامل الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، مرجع سابق، ص ص 98-99.
[3] مهنا، محمد نصر، **في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية**، مرجع سابق، ص ص 340-341.

ويتمثل أساسها بشكل عام في مدى الالتزام بالقانون الوطني الدستوري الأساسي ذو الصلة وكذلك تنفيذ التشريعات مثل القانون الفيدرالي الأمريكي. كما تشمل الأسس الأخرى كلاً من التفسيرات والأنظمة القضائية والتي يتم اعتمادها بشكل عام من خلال تشريعات.

وهناك من يرى بأن السياسة العامة هي نظام يتضمن خطط العمل والإجراءات التشريعية، والقوانين والأولويات التمويلية المعنية بقضية معينة والتي تصدرها الجهة الحكومية أو أي من ممثليها. وهناك من يرى بأن هذا المفهوم يمتد في أحيان أخرى لأكثر من ذلك ليشمل عملية صناعة القرار نفسها وكذلك تحليل القرارات الحكومية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة ومجالاتها

تعتبر السياسة العامة من المفاهيم التي أصبحت أكثر تعبيرا عن مصالح واحتياجات أفراد المجتمع وأكثر تجسيدا لمحصلة التفاعل القائم بين النشاطات المختلفة للفواعل الرسمية منها وغير الرسمية. ولأنها تلعب دورا بالغ الأهمية في تشكيل الحاضر ووضع الأسس الأولى للمستقبل للنهوض بالدولة وتنميتها في كل المجالات والنواحي.

هذا وتعرف في اللغة الإنجليزية (Public policy)، وهي عبارة عن نظام معين تسعى الحكومة المحلية في الدولة إلى تطبيقه، والتحقق من التزام الجميع فيه سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات، كما تعرف بأنها برنامج عمل حكومي يحتوي على مجموعة من القواعد والتي تلتزم الحكومة بتطبيقها في المجتمع. ومن التعريفات الأخرى أنها مجموعة من الاتجاهات الفكرية التي تسعى الحكومة إلى تنفيذ الهدف الخاصة بها، من خلال الاعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات[1].

أولا: مفهوم السياسة العامة من منظور ممارسة القوة

إن لمفهوم القوة معاني عدة، فقد تعني القدرة أو التأثير أو الطاقة أو الموهبة أو امتلاك الموارد. وقد عرفها تالكوت بارسونز بأنها "القدرة على الوصول إلى غايات معينة تحظى بالقبول العام من جانب المجتمع. أما روبرت دال فعرف القوة بأنها القدرة على جعل شخص آخر يقوم بعمل لم يكن يقوم به بغير ذلك"[2].

انطلاقا من مفهوم القوة فقد عرف هارولد لاسويل" السياسة العامة بأنها من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا وتقاسم الوظائف والمكانة

[1] عزيزة ضميري، مرجع سابق، ص 01.

[2] خالد عطا الله، **السياسات العامة بين التخطيط والتنفيذ الجزائر أنموذجا** –، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018)، ص 30.

الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ، والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة"[1] .

كما عرفها كل من " مارك ليند نبيرك و " بنيامين كروسي " من منطلق براغماتي يخضع لعمليات الأخذ والجذب والمساومات على أنها "عملية نظامية تحظى بميزات ديناميكية متحركة للمبادلة والمساومة. وللتعبير عن من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ كما تعبر عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن الحصول عليه،[2] أو هي تعبر عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة والمسئول عن التوجيه هو الحكومة"[3].

عرفها "ماكس فيبر" من زاوية التأثير على الآخرين بأنها: "احتمال قيام شخص ما في علاقة اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر على الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال."[4]

إذن ومن خلال هذه التعاريف يمكننا القول أن السياسة العامة تعكس رغبة النخبة في المجتمع في الحصول على امتيازات مادية ومعنوية أي أن هذه النخبة من أصحاب القوة والنفوذ لها تأثير في القرارات السياسية، ولكن وجهت لهذا الطرح بعض الانتقادات مفادها أن القوة لوحدها ليست كفيلة في تفسير نشاطات الحكومة فضلا عن الطبيعة النسبية لمفهوم القوة[5].

1. مفهوم السياسة العامة من منظور تحليل النظام:

لقد وصف العديد من علماء السياسة النظام بشكل عام وذلك باعتباره مجموعة من الأجزاء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقات المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية.

من هذا المنطلق يولي دافيد استون اهتماما بالسياسة العامة من وجهة تحليل النظام كنتيجة ومحصلة في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات والعلاقات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي.

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور على في البنية والتحليل**، (عمان: دار المسيرة للنشر والطباعة، 2016)، ص 34.

[2] سمية نوي، مرجع سابق، ص 40.

[3] خالد عطا الله، مرجع سابق، ص 30.

[4] ابتسام قرقاح، **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص20.

[5] أميمة قادري، **دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، تخصص: سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2014-2015، ص 29.

ويرى جابريال ألموند" أن السياسة العامة تمثل محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات والمخرجات للتعبير عن إدارة النظام السياسي في قدراته الاستخراجية والتنظيمية والرمزية والتوزيعية، والاستجابة الدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة".[1] أما "بربارة مكليناان" تعرف السياسة العامة بأنها "النشاطات والتوجهات الناجمة عن العمليات الحكومية استجابة للمطالب الموجهة من قبل النظام الاجتماعي إلى النظام السياسي".[2]

ويعرف بيترز السياسة العامة على أنها " أسلوب محدد من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع جماعيا أوعن طريق ممثليه لمعالجة مشكلة معينة لتحقيق مصلحة عامة لكافة أفراد المجتمع أو لفئة محدودة منه".[3]

على الرغم من أهميته في تفسير وتوضيح السياسة العامة إلا أن تحليل النظم تعرض لبعض الانتقادات من حيث تناوله للقيم بصورة مطلقة في إطار السياسة العامة، كما اتصف بالعمومية وعدم التركيز المخصص بأجزاء النظام السياسي جراء تركيزه الشامل على البيئة الواسعة، وعدم عنايته بالسلوك الفردي للأشخاص ممن لهم دور في مجريات السياسة العامة، وأن منظور المدخلات والمخرجات يغالي في كون الحكومة أو النظام السياسي يستجيب للمطالب الاجتماعية وأن السياسة العامة ما هي إلا ترجمة لهذه المطالب.[4]

2. مفهوم السياسة العامة من المنظور المؤسسي (الحكومة):

تتعدد معاني مصطلح "الحكومة"، فقد يُقصد به نظام الحكم ككل، أو مجموعة الهيئات الحاكمة بما في ذلك السلطات الثلاث، وفي أحيان أخرى يُقصد به السلطة التنفيذية فقط، أو مجلس الوزراء تحديدًا. ومن هذا المنظور، تُفهم السياسة العامة على أنها خطط وبرامج تنفذها الحكومة، باعتبارها هيكلًا تنظيميًا يتضمن مؤسسات وأجهزة رسمية تُشكل محور اتخاذ القرار وصياغة السياسات العامة[5].

لقد تم وضع العديد من التعاريف للسياسة العامة ضمن هذا المنظور، بحيث عرفها توماس داي بأنها: " ما تقوم به الحكومة من أعمال ومبررات تلك الأعمال والنتائج المترتبة عليها ".[6] في حين عرفها

---

[1] جمعة جعدان، عائشة عامري، **دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة لسانس، تخصص: سياسات مقارنة، جامعة الطاهر مولاي بسعيدة، 2014-2015، ص 14.

[2] ابتسام قرقاح، مرجع سابق، ص 25.

[3] محمد قاسم القريوتي، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**، (عمان: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2006)، ص 30.

[4] خالد عطا الله، مرجع سابق. ص 32.

[5] المرجع نفسه، ص 33.

[6] محمد قاسم القريوتي، مرجع سابق. ص 30.

دي كوسيولاس بأنها "تلك القرارات والخطط التي تضعها الهيئات الحكومية، من أجل معالجة القضايا العامة في المجتمع"[1] أما "خيري عبد القوي فيرى بأنها "تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تنفذها الحكومة، بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة، والتعرف على البدائل لحلها، وأسس المفاضلة بينها تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح إقرار في شكل سياسة عامة ملزمة، تنطوي على حل مرضي للمشكلة".[2]

ويعرفها بسيوني حمادة بأنها "مجرد أفكار خاصة في البداية، وعندما يشترك عدد كبير من الأفراد في هذه الأفكار تصبح مقترحات، وعندما تتبنى السلطات الحكومية هذه المقترحات تصبح سياسة عامة".[3]

بينما يرى جاي بيتر "بأنها أسلوب محدد من الأفعال التي ينفذها المجتمع بشكل جماعي أو يتخذها ذلك المجتمع، وتنصب على مشكلة معينة تهم المجتمع، وتعكس مصلحة ذلك المجتمع أو جزء منه.[4] كما عرفها جيمس أندرسون بأنها "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع". إضافة إلى ذلك يرى الدكتور عبد الفتاح ياغي" بأنها كل تصرف أو قرار تقوم به الحكومة أو ما يمثلها للتدخل في شؤون المجتمع وحل المشكلات التي تواجه الدولة داخليا وخارجيا.[5] وعرفها أحمد رشيد على أنها "اتجاه العمل للحكومة لفترة زمنية مستقبلية وبحيث يكون لها مبرراتها". وهذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة، وأسس المفاضلة بينها، وأداة ذلك التوجيه هي الحكومة.[6]

وعرفها كارل فريدريك بأنها "برنامج عمل مقترح لشخص أو الجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى الهدف أو لتحقيق غرض مقصود".[7]

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق. ص 37.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق. ص 28.

[3] احمد برهان ولدان، **تحليل وصنع السياسات العامة**، (عمان: الآن للنشر والتوزيع، 2018)، ص 21.

[4] حنان سماحي، **الفواعل الرسمية واليات تقييم السياسة العامة في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص: سياسات عامة وتنمية، جامعة مولاي الطاهر – سعيدة، 2014-2015، ص 23.

[5] ناصر جابر، **السياسة العامة والحكم الراشد في الجزائر**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 14

[6] حنان واعة، **إصلاح السياسة العامة في الجزائر: قطاع التشغيل نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 26

[7] خالد عطا الله، مرجع سابق، ص 34.

فالسياسة العامة وتحقيق أهدافها يتوقف على فعالية البناء المؤسسي الإداري الذي يحول السياسات إلى نتائج واقعية فالمواطن لا يهمه إن كان البرلمان يتكون من غرفة أو غرفتين أو يوجد عدة مؤسسات إدارية عامة، أو وجود حزب أو أكثر ما لم ير ما يفعله النظام السياسي على حياته في ارض الواقع بشكل مباشر من تعليم صحة، إسكان مواصلات...[1]

وفي النهاية يمكن القول أن مفهوم السياسة العامة مفهوم متباين له عدة دلالات على عدة مستويات، وإذا رجعنا إلى مختلف تعريفاتها يتضح لنا أن الحكومة هي الممثلة للسلطة السياسية في الدولة، فهي أداة وجهاز تنفيذي للسياسة العامة، وهي بدورها تساهم في صنع وبلورة عدة سياسات[2].

- **تعريف إجرائي للسياسة العامة:** مجموع من المدخلات في شكل مطالب ومشاكل موجهة إلى النظام السياسي، الذي يقوم بعملية تحليلها ومعالجتها بالقبول أو الرفض، وإخراجها على شكل قرارات سياسية، تعالج قضايا ومشاكل المجتمع الآنية والمستقبلية وتكون لخدمة الصالح العام.[3]
- **الفرق بين تحليل السياسة العامة وصنع السياسة العامة ورسم السياسة العامة :**

تحليل السياسات هو وسيلة لفهم أسباب المشاكل واقتراح حلول من خلال السياسات من أجل تحقيق هدف محدد أو مجموعة من الأهداف. وهناك من يحددها باعتبارها مجموعة أساليب ومعايير ترافقها لتحليل خيارات السياسات العامة والاختيار من بينها ولترشيد تطوير السياسات العامة وتنفيذها. وكوسيلة لزيادة الكفاءة.[4] أما مصطلح صنع السياسة العامة فيقصد بها أنها أعمال موجهة وليست تصرفات عشوائية أو عفوية التي تصدر عن بعض المسئولين، وأنها برامج وأعمال منسقة وليست قرارات منفصلة ومتقطعة، وهي تشمل جميع القرارات الفعلية المتخذة، وليس ما تنوي الحكومة أن تفعله أو تنوي فعله، وقد تكون السياسة العامة إيجابية في صياغتها أو سلبية كأن تأمر بتصرف معين أو تنهي عن تصرف معين[5]. بينما يقصد برسم السياسة العامة ذلك النشاط الحكومي الذي يشترك فيه أفراد وجماعات مختلفين، والذي يتطلب اشتراك مؤسسات حكومية مختلفة، والذي ينطوي على محاولة التوفيق بين وجهات النظر المتضاربة حول المشكلة، وهي نشاط سياسي مطلق حتى ولو اتبع نشاط تمارسه الحكومة باعتبارها مسئولة عن إيجاد حل للمشكلة.

---

[1] حسيبة غاروا، مرجع سابق، ص 55.

[2] المرجع نفسه، ص 55.

[3] عفاف بوراس، **السياسات العامة الصحية في الجزائر (1999-2009)**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي، 2014-2015، ص 08.

[4] نادية بونوة، **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر (1989-2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق.

[5] وصال نجيب العزاوي، **مبادئ السياسة العامة**، (دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2003)، ص 26.

- **أهمية السياسة العامة:** تكتسي دراسة السياسة العامة كحقل علمي أهمية بالغة، وهذا ما تترجمه كتابات الباحثين في المجال كل حسب تخصصه، مما ينعكس على مدى أهمية السياسة العامة لكل منهم، فأهمية دراستها للمتخصصين في دراسة النظام السياسي تختلف عن أهميتها لدى محللي العلاقات الدولية أو العلاقات الاقتصادية، لكن عموما يلتمس الباحث السياسي في هذا المجال تلك الأهمية وفقا لأسس علمية ومهنية وسياسية، وعليه تعزى دراسة السياسة العامة إلى ثلاثة اهتمامات رئيسية يمكن التطرق إليها في الآتي[1]:
- **أسباب علمية:** بمعنى أن هذه الدراسة يمكن أن تتحقق عن طريق الفهم المعمق للمجتمع من خلال معرفة مصادر ونتائج قرارات السياسة العامة، أي أن هذه الأخيرة يمكن تناولها كمتغير تابع عندما يثار التساؤل حول ماهية القوى البيئية والخصائص المؤسسية التي تساهم في تشكيل السياسة وتحديد مضمونها ، وفضلا عن ذلك قد ينظر إليها كمتغير ثابت فيتعلق السؤال بالنتائج التي تطرحها السياسة العامة على البيئة والنظام السياسي، ومثل هذه التساؤلات وغيرها تثري المعرفة بالروابط بين البيئة والتفاعلات السياسية والسياسة العامة، وهو ما يساعد على التطوير النظري لهذا الحقل بصفة عامة[2].
- **أسباب سياسية:** وهنا ينصرف غرض السياسة إلى التأكيد من أن الدولة تتبنى الأفضل من السياسات لتحقيق الأهداف العامة، فكثير ما يتردد من أن علم السياسة لا بد له من دور يلعبه في مواجهة الأزمات التي يمر بها المجتمع، وأن علماء السياسة ملزمون أدبيا بالعمل على تطوير السياسة العامة وإثراء النقاش السياسي عن طريق دراسة الأداء الحكومي في الميادين المختلفة.[3]
- **أسباب مهنية (عملية):** إذا كانت الأسباب العلمية تهدف لاكتشاف المعرفة، فإن الأسباب المهنية وراء تطبيق المعرفة العلمية لحل المشاكل الاجتماعية محل النقاش والجدل، فكلما زادت المعرفة لدى الأفراد والمنظمات بالعوامل التي أدت إلى صنع السياسات العامة وبالنتائج المترتبة عليها زادت القدرة على معرفة ما يجب فعله لتحقيق أهداف السياسة العامة[4].

---

[1] سلمى الإمام، سمير بارة، **صنع السياسات العامة دراسة في المفاهيم والمنهجية**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014)، ص 46.

[2] احمد برهان ولدان، مرجع سابق، ص 65.

[3] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص ص 30-31.

[4] سلمى الإمام، سمير بارة، مرجع سابق، ص 47.

ثانيا: مجالات السياسة العامة:

يمثل هذا التصنيف لأنواع السياسات، نقطة التركيز الأساسية نحو تلك المخرجات العامة، الناجمة عن السياسة العامة المتخذة، وبالتالي الوقوف عند نتائجها وآثارها من حيث كونها تترجم العلاقة العملية والتطبيقية، بين المعنيين بالسياسة العامة المعمول بها، سواء عند صانعيها أو المتلقين لها من أبناء المجتمع وهذه تنحصر في أنواع السياسات العامة:

1. **السياسات الفعلية والإجرائية:**

- **سياسات فعلية:** والتي توضح ما ستقوم به الحكومة كبناء الطرق السريعة أو دفع منافع الرفاهية أو رصف الطرق أو دفع إعانات الرعاية الاجتماعية، منع بيع سلع بعينها وتداولها، ولذا نجد السياسات ذات المحتوى الفعلي توزع المنافع والخسائر على المواطنين.
- **السياسات الإجرائية:** وتدخل ضمنها كل المسائل التنظيمية المألوفة، مثلا ما هي الأجهزة المسؤولية عن القيام بعمل شيء أو تقديم خدمة، وما هي نوعية الإجراءات التي يجب أن تتبع في تنفيذ الأنشطة، وهنا يبرز دور السياسات الإجرائية التي تتعلق بتنفيذ القوانين.[1] وكمثال ما تضمنته لائحة السياسات الوطنية للبيئة وما تنص عليه من مطالب وإجراءات مطلوب من المنظمات الالتزام بها، وتلزمها بمراعاة بعض الأمور قبل أن تقدم إصدار قراراتها.[2] ففي كثير من الأحيان تؤثر السياسات الإجرائية على توزيع المنافع والخدمات بين المواطنين، وقد تستخدم الإجراءات بصورة تعيق بعض المواطنين من التمتع ببعض المنافع مثلا إجراءات المحاكم التي لا تشجع أحيانا بعض المواطنين على اللجوء للمحاكم[3].

2. **السياسات التوزيعية:**

السياسات التوزيعية تهدف إلى إحداث تغييرات تؤدي إلى حسن تقسيم الثروة بين الجماعات المختلفة، وهذا لا يعني أن توزيع الخدمات والثروات يتم دائما على مستوى المجموعة بل قد يحصل عليها شخصا ومستفيدا واحدا، ومثال ذلك استفادة شركة طيران من قرض لها وحدها لمواجهة أزمة مالية أو حالة إفلاس أو لمجموعة وشريحة واسعة، مثل الدعم الفلاحي في الجزائر.

3. **السياسات الاستخراجية:**

يطلق عليها أيضا سياسات تعبئة الموارد، وهي مرتبطة أساسا بتجنيد الموارد المادية والبشرية من خلال استخراجها وتكوينها وتوظيفها لخدمة المجتمع. وتعد هذه السياسات أكثر شيوعا في الدول الحديثة، خاصة المتقدمة منها، إذ تمثل الضرائب المصدر الرئيسي لمداخيل الدولة، لأن المال هو

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 35.

[2] جيمس أندرسون، مرجع سابق، 155.

[3] أحمد مصطفى الحسين، مرجع سابق، ص 36.

العنصر الحيوي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة المرتبطة بأنشطة التوزيع وإعادة التوزيع بين المواطنين[1].

4. **السياسات التنظيمية:**

هي تلك السياسات التي تهدف لضبط وتنظيم وتعديل سلوك الأفراد والجماعات وإيجاد الحلول لوجه الصراع والنزاع وفق نظم وقواعد نابعة من القيم والمعتقدات والثوابت الحضرية للمجتمع، بالاعتماد على الجبرية القانونية والتهديد وكذا توجيه السلوكيات بالنصح والإرشاد وتقديم الإغراءات المادية، نظرا لتعقد الحياة وتزايد أنشطة الحكومة في مواجهة مشاكل المجتمع من مشاكل التعليم، الصحة، الأمن والسكن. ولضمان تحقيق السياسات التنظيمية لأهدافها لابد من معرفة مساحة السلوك الإنساني ونشاطاته الخاضعة لعمليات التنظيم، ومعرفة حدودها ونطاقها، وكذا الوسائل التنظيمية التي يمكن اعتمادها، وتعنى هذه السياسات بالعديد من الجوانب منها السياسية، الاقتصادية الاجتماعية الثقافية والأمنية كحماية الممتلكات الاجتماعية للأفراد وضبط أجورهم وحقوقهم، وتنظيم طرق النقل والمواصلات وقوانين الخدمة المدنية وتنظيم ووضع القواعد الخاصة بالانتخابات والتصويت.[2]

5. **السياسات المادية والسياسات الرمزية:**

- **السياسات المادية:** والتي تنجم عنها منافع نقدية ملموسة أو صلاحيات محسوسة للمنتفعين بها أو أنها تفرض أضرارا أو قيودا للمعارضين أو الفئات المستغلة، وتقوم بصورة فعلية بتقديم موارد مادية أو قدرة وسلطة حقيقية للمستفيدين منها أو تفرض تكاليف فعلية على الذين يتضررون منها، كالتشريعات التي تحدد حدا أدنى للأجور أو تحصيل مبالغ محددة من المستخدمين بغرض التأمين الاجتماعي للعاملين أو دعم دخل المزارعين، فهذه كلها تعتبر سياسات مادية في محتواها وتأثيرها.[3]
- **السياسات الرمزية:** وهي السياسات التي تهدف من ورائها النظم السياسية تعبئة الجماهير ورفع حماستهم الوطنية من خلال حديث القادة السياسيين عن تاريخ الأمة وعن القيم والإيديولوجيات المتمثلة في المساواة والديمقراطية في قادتهم والإيمان ببرامجهم السياسية، مما يجعلهم يدفعون الضرائب بطواعية وطاعة القوانين مما يقلل من معارضة النظام، أي قبول شرعية الحكومة وسياساتها العامة[4].

---

[1] عبد النور ناجي، **تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر: مدخل الى علم تحليل السياسات العامة**، مرجع سابق، ص102.

[2] سلمى الإمام، سمير بارة، مرجع سابق، ص ص 58-59.

[3] أحمد مصطفى الحسين، مرجع سابق، ص 40.

[4] ناصر جابر، مرجع سابق، ص ص 19-20

6. **السياسات الليبرالية والسياسات المحافظة:**

في كثير من الأحيان تتنافس وتصنف السياسات العامة على أساس ليبرالي ومحافظ:

- **السياسات الليبرالية:** تركز دائما على تدخل الحكومة عن طريق سياسات تحقق المساواة والعدل الاجتماعي، وهذا يتطلب زيادة الضرائب على الطبقات الغنية في المجتمع مثلا التعليم المجاني ومساعدة العاطلين عن العمل.
- **السياسات المحافظة:** يكون فيها المواطنون راضين دائما عن الوضع الراهن ولا يسعون إلى تغييره ويرغبون في أن يكون تدخل الحكومة في أضيق نطاق ممكن، وبذلك فإن السياسات المحافظة تركز دائما على حصر نطاق السياسة العامة في مجال السلع والخدمات الجماعية التقليدية كالأمن والنظام.[1]

وعليه يتضح أن السياسة العامة هي الأداة التي تعتمدها الدولة لتنظيم المجتمع وتوزيع الموارد، وتتأثر بتوازنات القوى والمؤسسات، تتنوع مجالاتها بين اقتصادية، اجتماعية، تنظيمية ورمزية، ما يجعلها محورية لفهم أداء الحكومة وتحقيق الصالح العام.

المطلب الثاني: خصائص ومكونات صنع السياسة العامة

تمثل السياسة العامة جوهر عمل الدولة في تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق الصالح العام، إذ لا تقتصر على قرارات حكومية فردية بل تتضمن منظومة مترابطة من الأنشطة والتوجهات المنبثقة من مؤسسات رسمية وبمشاركة فواعل متعددة.

وتُصاغ السياسة العامة ضمن إطار قانوني وتنظيمي يعكس بيئة الدولة وقيمها، ويهدف إلى معالجة قضايا آنية واستراتيجية.

أولا: خصائص السياسة العامة

تتسم السياسة العامة بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من أشكال السياسات، لعل أبرزها أنها تعالج قضايا ومشكلات تمس الصالح العام وتستهدف تحقيق المصلحة العامة للمجتمع. ورغم طابعها الشمولي، فإنها قد تركز أحيانًا على قضايا تهم فئة معينة تحظى بتعاطف أو اهتمام قطاع واسع من المواطنين، أو تتناول توجهات استراتيجية بعيدة المدى قد لا تكون محل اهتمام مباشر لعامة الناس[2].

ولا يُشترط أن تُترجم السياسة العامة دومًا إلى أفعال مادية ملموسة، إذ قد تقتصر في بعض الحالات على التصريحات أو المواقف الرسمية. فعلى سبيل المثال، قد تعلن حكومة معينة دعمها لحق

[1] أحمد مصطفى الحسين، مرجع سابق، ص 41.

[2] خالد عطا الله، مرجع سابق، ص 37.

الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها دون أن تتخذ إجراءات عملية لتحقيق ذلك، ومع ذلك فإن هذا الإعلان يُعد تعبيرًا عن سياسة عامة[1].

كما ينبغي أن تكون السياسة العامة متماشية مع البيئة التي تُمارَس فيها، إذ يتعين أن تراعي طبيعة المجتمع الذي تنشط فيه الحكومة. وتعد القيم السائدة – سواء كانت اجتماعية، سياسية، اقتصادية أو ثقافية – محددات أساسية تؤثر في فاعلية السياسة العامة، ومن دون توافق هذه السياسات مع تلك القيم يصعب تحقيق الأهداف المرجوة.

تكتسب السياسة العامة أهميتها من كون غيابها أو عدم وضوحها يؤدي إلى ارتباك وازدواجية في اتخاذ القرارات وتنفيذها، مما قد يُفضي إلى هدر الموارد وتقليص فرص تحقيق الأهداف المنشودة بالكفاءة والفعالية المطلوبة.

ولا تنفرد جهة واحدة بصياغة السياسات العامة، بل تشترك في ذلك مجموعة من الفواعل والجماعات داخل المجتمع، تتفاوت في مدى تأثيرها ودورها، مما يعكس الطبيعة التشاركية لهذه العملية. ورغم هذا التنوع، فإن السياسة العامة تُصاغ وتُنفذ ضمن إطار تنظيمي ذي صفة دستورية وقانونية، وهو ما يميزها عن السياسات الأخرى التي تتخذ ضمن أطر تنظيمية غير حكومية، كسياسات المؤسسات الخاصة[2].

وتُعد السياسة العامة سلسلة مترابطة من الأنشطة والقرارات الحكومية، تتجاوز مجرد اتخاذ قرار فردي. فمثلًا، منح طالب معين منحة دراسية لا يُعد سياسة عامة بحد ذاته، بل يُمثل إحدى مكونات سياسة تعليمية شاملة تتضمن قرارات عديدة ضمن إطار منسق[3].

كذلك، تتميز السياسة العامة بكونها عقلانية ومنطقية، إذ تُبنى على أساس الخيارات الممكنة في ضوء الموارد والإمكانيات المتاحة، بعيدًا عن الطموحات المجردة أو الرغبات غير الواقعية. وبالتالي، فإن صياغة السياسة العامة يجب أن تؤدي إلى منهج عقلاني يوجه تخصيص الموارد ويضمن فعالية التنفيذ[4].

---

[1] محمد قاسم القريوتي، مرجع سابق، ص 35.

[1] فاطمة مراكشي، **دور المساءلة والشفافية في ترشيد السياسات العامة في الجزائر –مع التركيز على حالة المجلس الشعبي الوطني (2012–2015)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: صنع السياسات العامة، جامعة الجيلالي بونعامة، 2014–2015، ص 50.

[3] أحمد مصطفى الحسين، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، (عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2002)، ص 41.

[4] سلمى الإمام، سمير بارة، مرجع سابق، ص 42.

ثانيا: مكونات السياسة العامة:

تتكوّن السياسة العامة من مجموعة عناصر مترابطة تشكّل بمجموعها الإطار العام للعمل السياسي الحكومي، ويمكن تحديد أبرز مكوناتها على النحو التالي:

1. المطالب السياسية:

تشكل المطالب السياسية حجر الأساس في عملية صياغة السياسة العامة، إذ تعكس حاجات الأفراد وتطلعات المجتمع بمختلف فئاته. وتُقدَّم هذه المطالب إلى النظام السياسي في شكل مدخلات تستوجب منه الاستجابة عبر آليات ومؤسسات متعددة. وتتكفل البُنى التنظيمية القائمة بترتيب أولويات هذه المطالب وتنسيقها، سواء كانت صادرة عن المواطنين العاديين أو الجهات الرسمية والفاعلين في الساحة السياسية، مما يضمن إدراجها في أجندة السياسات الحكومية.

2. القرارات السياسية:

تُعدّ القرارات السياسية ترجمة عملية لمحتوى السياسة العامة، وهي تصدر عن المسؤولين المخوّلين قانونًا باتخاذ الإجراءات والتوجيهات اللازمة. وتشمل هذه القرارات التشريعات التي تتخذ شكل قوانين، أو الأوامر الإدارية، أو القواعد التنظيمية التي توجّه عمل الإدارة، بالإضافة إلى التفسيرات القضائية التي تنظم كيفية تطبيق النصوص القانونية. ويمثل هذا المكون الإطار التنفيذي الذي يُضفي الطابع الرسمي والملزم على السياسة العامة[1].

3. التصريحات السياسية:

تشكل التصريحات السياسية إحدى صور التعبير غير الرسمية عن توجهات السياسة العامة، حيث تتضمن خطب المسؤولين، والشعارات، والتوجيهات الشفهية، وآراء القضاة والمشرعين، والتفسيرات القانونية للسلوك العام.[2] وغالبًا ما تعبّر هذه التصريحات عن المقاصد العامة والأهداف المرجوة، لكنها قد تكون عرضة للتأويل، خاصة في ظل الغموض الذي قد يكتنف بعض العبارات الصادرة عن كبار المسؤولين، كما هو الحال في تفسير خطابات رؤساء دول كفرنسا أو الولايات المتحدة أو روسيا. وتشمل هذه التصريحات أيضًا مواقف الجهات الرسمية من قضايا مثل التلوث البيئي والطاقة وغيرها[3].

[1] عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 23.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 29.

[3] جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010)، ص 17.

4. مخرجات السياسة العامة:

تمثل المخرجات النتائج الفعلية الملموسة التي يصدرها النظام السياسي استجابة للمطالب المجتمعية. وهي تشمل الأفعال، والقرارات الملزمة، والسياسات التنفيذية، وأدوات الإعلام والتوجيه.[1] وتُعدّ هذه المخرجات بمثابة انعكاسات عملية للسياسات العامة،[2] يمكن ملاحظتها وقياسها من خلال الإنجازات المحققة على أرض الواقع مقارنة بما تم الإعلان عنه مسبقًا من أهداف وتوجهات. وبالتالي، تتيح المخرجات إمكانية التمييز بين ما هو معلن من سياسات، وما هو مُنجز فعليًا[3].

5. العوائد أو آثار السياسة:

تشير العوائد إلى النتائج المترتبة على تنفيذ السياسة العامة، سواء أكانت مقصودة أم غير مقصودة. فكل سياسة يتم تطبيقها تخلّف آثارًا اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية تختلف باختلاف طبيعة الإجراءات المتخذة أو غيابها. فعلى سبيل المثال، يمكن تقييم سياسة "عقود ما قبل التشغيل" من خلال عدد المستفيدين منها ومن تمكن من الحصول على وظيفة دائمة، غير أن التحليل العميق يتطلب النظر في النتائج الأبعد، مثل مدى مساهمة هذه السياسة في خفض معدل البطالة أو تعزيز الإحساس بالرضا والأمن الاجتماعي داخل المجتمع.[4]

من خلال ما سبق نستنتج أن السياسة العامة تتميز بكونها شاملة، عقلانية، تشاركية، وتتجه نحو تحقيق أهداف عامة ملموسة. وتتكون من عناصر رئيسية: المطالب، والقرارات، والتصريحات، والمخرجات، والعوائد، وفهم هذه المكونات يتيح تقييم السياسات من حيث فعاليتها وتأثيرها الواقعي، ويؤكد أن السياسات الناجحة هي التي تنسجم مع بيئة المجتمع وتُترجم إلى نتائج عملية قابلة للقياس.

المطلب الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية في رسم السياسة العامة

تشمل مؤسسات رسم السياسة العامة مجموعة من الأفراد، والجماعات، والجهات الرسمية وغير الرسمية التي تسهم في عملية صياغة السياسات العامة للدولة. ويمكن تصنيف هذه المؤسسات إلى قسمين رئيسيين:

[1] سلمى الإمام، سمير بارة، مرجع سابق، ص 52.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 30.

[3] سلمى الإمام، سمير بارة، مرجع سابق، ص 52.

[4] المرجع نفسه، ص 52.

أولًا: المؤسسات الرسمية (الحكومية)

تتمثل المؤسسات الرسمية في السلطات الدستورية الثلاث: التشريعية، التنفيذية، والقضائية، والتي يتعين على كل منها ممارسة اختصاصاتها ضمن الحدود التي يرسمها الدستور، دون تعدٍ على صلاحيات السلطات الأخرى.[1]

1. السلطة التشريعية:

تُعد السلطة التشريعية من أهم المؤسسات الرسمية في الدولة، إذ تتولى سن القوانين والأنظمة التي تنظم مختلف مناحي الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والصحية.

يختلف تشكيل السلطة التشريعية من دولة إلى أخرى حسب النظام المعتمد:

- **نظام المجلس الواحد:** تكون الهيئة التشريعية مكونة من مجلس واحد أعضاؤه منتخبون من الشعب.

- **نظام المجلسين:** يتكون من مجلسين، أحدهما منتخب بالكامل، أما الآخر فتختلف طريقة تشكيله باختلاف النظام السياسي وهدف وجوده.[2]

2. السلطة التنفيذية:

تُعنى السلطة التنفيذية بتنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية، وضمان الأمن العام، وإدارة الشؤون العامة للدولة.

يختلف نمط تنظيم هذه السلطة باختلاف النظام السياسي:

- **النظام الرئاسي:** تتركز السلطة التنفيذية في يد رئيس الدولة الذي يمارس سلطاته بشكل مباشر.
- **النظام البرلماني:** تقوم السلطة التنفيذية على ثنائية بين رئيس الدولة ومجلس الوزراء.
- **نظام الجمعية النيابية:** تُدار السلطة التنفيذية من قبل هيئة منتخبة من البرلمان وخاضعة له كليًا.

يلعب التنفيذيون دورًا مهمًا في رسم السياسة العامة من خلال اقتراحها، تطبيقها، ومتابعة أداء الإدارات المختلفة، كما يعتمد نجاح النظام السياسي على مدى قدرتهم على اتخاذ القرارات ومعالجة الأزمات.[3]

[1] ناصر جابر، مرجع سابق، ص ص 19-20

[2] فهمي خليفة الهداوي، مرجع سابق، ص 230.

[3] وصال نجيب العزاوي، مرجع سابق، ص 46.

3. السلطة القضائية:

تتجسد السلطة القضائية في المحاكم التي تسهر على:

- تفسير القوانين.
- مراقبة مدى توافق التشريعات مع الدستور.
- إصدار الأحكام في النزاعات والمخالفات.
- ضمان العدالة وتطبيق القانون.

رغم أن القضاة ليسوا سياسيين، إلا أن المحاكم، خصوصًا العليا، تسهم في صياغة السياسة العامة من خلال تفسير القوانين وتحديد ما هو مقبول قانونيًا. كما تلعب دور الوسيط بين المشرعين والمنفذين، وتشارك في تقييم السياسات والخطط، ومدى قانونية الإجراءات المالية والخدمية.[1]

ثانيًا: المؤسسات غير الرسمية (غير الحكومية):

لا تقتصر صناعة السياسات العامة على الجهات الحكومية، بل تشارك مؤسسات أخرى ذات تأثير ملموس، ومنها:[2]

1. الرأي العام (المواطنون):

الرأي العام هو مجموعة الآراء السائدة بين غالبية الأفراد حول قضايا ذات اهتمام عام. وهو يمثل تفاعل الأفكار داخل المجتمع، ويُعد عاملًا مهمًا في توجيه السياسات العامة، حتى في الأنظمة غير الديمقراطية.

في الديمقراطيات، يلعب الرأي العام دورًا في تحديد المعايير والقيم التي ينبغي أن تلتزم بها السياسات. ورغم أن المواطنين لا يضعون السياسات بشكل مباشر، إلا أن صانعي القرار لا يمكنهم تجاهل توجهات وآراء الجمهور، خاصة في القضايا المحورية.

العلاقة بين الرأي العام والسياسات العامة علاقة متبادلة وديناميكية؛ فالرأي العام يؤثر في السياسات، كما تتأثر مواقف الناس بالقرارات المتخذة. إلا أن قوة هذا التأثير تختلف بحسب:

- طبيعة النظام السياسي.
- نوع القضية المطروحة.
- مستوى وعي الجماهير وتنظيمها.

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 231.

[2] أحمد برهان ولدان، مرجع سابق، ص 43

– وجود مؤسسات تتيح التعبير عن الرأي العام بحرية وفعالية.[1]

2. جماعات الضغط والمصالح:

تلعب جماعات الضغط كالنقابات، جمعيات رجال الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني دورًا فعالًا في التأثير على السياسات العامة، من خلال تقديم مقترحات، أو ممارسة الضغط على المسؤولين لتحقيق أهداف معينة.[2]

- **التعريف الإجرائي لجماعة الضغط:** جماعة الضغط هي تنظيم غير رسمي يضم مجموعة من الأفراد تربطها مصالح مشتركة تسعى بكل الوسائل المتاحة للضغط على صناع القرار بغرض تحويل تطلعاتها وأهدافها ومصالحها إلى سياسات أي توجيه السياسة العامة بما يخدم مصالحها، إذ تختلف هذه المصالح من جماعة إلى أخرى بحسب أهداف ونشاط كل جماعة، كما تختلف جماعات الضغط فيما بينها من مجتمع آخر من حيث نفوذها وأهدافها ودرجة تأثيرها من مجتمع إلى آخر، لكنها تتشابه في أساليب الضغط المستعملة في الدفاع عن مصالحها. وعليه فإن راسمي السياسات العامة يضطرون إلى المواءمة أو الموازنة بين مطالب هذه الجماعات، خصوصا إذا كانت متعارضة، وقد يستخدمون المساومة للخروج بحلول توفيقية مقبولة للجميع. ويمكن توضيح دور جماعات المصالح في التأثير الفعال على ما تقوم به السياسات العامة[3]، وعلى عملية صنع السياسة العامة الرسمية من خلال النقاط الآتية:

- تمتلك جماعات المصالح الخبرات إزاء الموضوعات المعينة، وتعمل على تحويل المطالب إلى قضايا هامة تستحق الاهتمام من قبل صانعي السياسة العامة.
- أن جماعات المصالح غالبا ما يزودون صانعي السياسة العامة، بالمعلومات الفنية والمهنية ويقدمون وجهة نظرهم قبولا أو رفضا لبعض القضايا المحددة.
- تمتلك جماعات المصالح الأموال اللازمة والمصادر الهامة والضرورية للتأثير على السياسة، فتبرعاتهم المالية قد تسهم أحيانا في إعادة انتخاب بعض أعضاء البرلمان المدعومين من قبلها، فضلا عن أن تلك الجماعات تعمل على حماية الأعمال الخاصة بأعضائها.

[1] وصال نجيب العزاوي، مرجع سابق، ص 50.

[2] المرجع نفسه، ص 54.

[3] أميمة قادري، مرجع سابق، ص 14.

- تعتمد الحكومة على جماعات المصالح لغرض تنفيذ سياساتها العامة، حيث أن العديد من البرامج الحكومية يمكن أن تبقى بعيدة عن التنفيذ، ما لم يتم التعاون والتفاعل بين جماعات المصالح أو الضغط والحكومة.
- لا يمكن اعتبار جماعات المصالح ناجحة، إلا من التزامها الواضح أو امتلاكها للمحاور الخاصة بها وتأثيرها المتميز في عملية صنع السياسة العامة، بالشكل الذي يجعلها مؤثرة أيضا على السلطة التنفيذية وعلى أداء المنفذين والإداريين وقدراتهم.
- يمكن أن تمثل جماعات المصالح مطالب المجتمع، وتحث على الدعم اللازم نحوها وتعمل بكل وسائلها للضغط على الجهات الرسمية، لأجل تحويل تلك المطالب إلى سياسات عامة مترجمة عبر الواقع العملي والفعلي.[1]

3. الأحزاب السياسية:

يُعرّف "جورج بيردو" الحزب السياسي بأنه: "تجمع لأشخاص يتبنون أفكارًا سياسية مشتركة، يسعون إلى نشرها وتحقيقها من خلال كسب تأييد أكبر عدد ممكن من المواطنين، بهدف الوصول إلى السلطة أو التأثير في قراراتها[2]."

كما يُنظر إلى الحزب السياسي من زاوية أخرى باعتباره: "تنظيمًا اجتماعيًا، على المستوى الوطني أو المحلي، يتكوّن من مجموعة من الأفراد الذين يعبرون عن مصالح فئات اجتماعية معينة، ويسعون للوصول إلى السلطة وممارستها، أو التأثير فيها، من خلال أنشطة متعددة، لا سيما عبر تمثيلهم في المناصب العامة عن طريق الانتخابات[3]."

يمارس الحزب السياسي تأثيره في صنع السياسات العامة من خلال مسارين رئيسيين:

- **دائرة التأثير خارج السلطة:**

تؤدي الأحزاب، وهي خارج الحكم، مجموعة من الوظائف السياسية الحيوية، منها:

- بلورة وطرح القضايا السياسية للنقاش داخل النظام السياسي.
- توجيه وإثارة الرأي العام حول القضايا العامة.
- إقناع المواطنين بتبني وجهة نظر الحزب ومواقفه تجاه هذه القضايا.

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 237.

[2] عبد النور ناجي المدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص 138.

[3] أميمة قادري، مرجع سابق، ص 19.

بالإضافة إلى ذلك، تسهم الأحزاب في تمثيل وتجميع المصالح الاجتماعية، وتعمل كقوة ضاغطة على صناع القرار، بل وقد تتحول إلى أداة رقابة سياسية على أداء السلطة الحاكمة[1].

- **دائرة التأثير داخل السلطة:**

يتجلى هذا النوع من التأثير عندما تتمكن الأحزاب من الوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه، حيث تلعب أدوارًا متعددة، مثل:

- تشكيل الحكومة وتحديد بنيتها ووظائفها.
- توجيه السياسات العامة وتحديد مسار تنفيذها.
- المساهمة في اختيار شاغلي المناصب القيادية، سواء بالترشيح أو بدعم الانتخاب.
- **أحزاب المعارضة:** تراقب الحكومة وتنتقد أدائها في صياغة وتنفيذ السياسات العامة.
- **الأحزاب الحاكمة:** تدافع عن السياسات الرسمية وتعمل على تبريرها أمام الرأي العام.[2]

رسم السياسة العامة هو عملية تشاركية تشمل الفواعل الرسمية كالحكومة والبرلمان والقضاء، إلى جانب غير الرسمية كالرأي العام، الأحزاب، وجماعات الضغط، مما يعكس تفاعلًا معقدًا بين الدولة والمجتمع في توجيه السياسات.

[1] وصال نجيب العزاوي، مرجع سابق، ص 52.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 240.

خلاصة الفصل الأول:

تلعب السياسة العامة دورًا محوريًا في توجيه جهود الدولة نحو تحقيق الصالح العام، إذ تعبر عن استجابة النظام السياسي لمطالب المجتمع، من خلال قرارات وخطط تتسم بالعقلانية والواقعية وتصدر ضمن إطار قانوني ومؤسسي.

وتتسم السياسة العامة بعدة خصائص أبرزها الشمول والتفاعل مع القيم البيئية، كما تتكون من عناصر مترابطة تشمل المطالب، القرارات، التصريحات، المخرجات، والعوائد.

وتساهم في رسمها مؤسسات رسمية كالتشريع والتنفيذ والقضاء، إلى جانب فواعل غير رسمية كالرأي العام، جماعات الضغط، والأحزاب السياسية، مما يعكس الطبيعة التشاركية والمرنة لهذه العملية في ظل ديناميكية التفاعل بين الدولة والمجتمع.

الفصل الثاني:

مكانة الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة في الجزائر

الفصل الثاني: مكانة الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة في الجزائر

تمهيد:

تُعد الأحزاب السياسية من الركائز الأساسية في بناء الأنظمة الديمقراطية الحديثة، لما تضطلع به من أدوار محورية في التعبير عن إرادة الشعب، وتأطير المشاركة السياسية، والمساهمة في صياغة وتنفيذ السياسات العامة. وتزداد أهمية هذه الوظيفة في الدول التي تبنّت التعددية الحزبية كخيار سياسي، كما هو الحال في الجزائر منذ نهاية الثمانينيات.

يسعى هذا الفصل إلى دراسة الكيفية التي تشارك بها الأحزاب السياسية في الجزائر في عملية صنع السياسة العامة، من خلال تناول مساهماتها داخل المؤسسات الدستورية، خاصة البرلمان والسلطة التنفيذية، وكذا من موقعها في المعارضة. كما يتناول آليات التأثير الحزبي في صياغة القرار العمومي، والتحديات التي تعيق أداءها في ظل طبيعة النظام السياسي الجزائري، والقيود القانونية والمؤسساتية المفروضة على العمل الحزبي.

وسنُبيّن من خلال هذا الفصل أن فعالية الأحزاب في صناعة السياسات لا تتوقف فقط على وجودها العددي داخل المؤسسات، بل تتطلب بيئة سياسية ديمقراطية تتيح التعدد والتداول والتأثير الفعلي في خيارات الدولة وتوجهاتها.

المبحث الأول: الأسس القانونية والتنظيمية لعمل الأحزاب في الجزائر

يتناول هذا المبحث الأسس القانونية والتنظيمية لتأسيس الأحزاب في الجزائر، انطلاقًا من النصوص الدستورية والتشريعية التي تكرّس التعددية السياسية، كما يسلّط الضوء على شروط وإجراءات التأسيس، ودور الرقابة القانونية والإدارية، في سياق سياسي انتقل من نظام الحزب الواحد إلى التعددية.

المطلب الأول: الإطار القانوني والدستوري للأحزاب السياسية

يعد الحزب السياسي مؤسسة تحمل برنامجا يتضمن عدة مجالات مختلفة ويتمتع بالشخصية الاعتبارية بمجرد منحه الاعتماد من وزارة الداخلية. حيث أن المشرع الجزائري يقر بالتعددية الحزبية ويعتبرها مظهرا من مظاهر الديمقراطية والتعددية السياسية، وهذا ما نصت عليه المادة 2 من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ويضمنه الدستور.[1] كما نصت المادة 52 من التعديل الدستوري لسنة 2016 على حق إنشاء الأحزاب السياسية، ونصت أيضا المادة 53 من نفس التعديل على استفادة الأحزاب السياسية من كافة الحقوق المخولة للأحزاب وجاء التعريف واضحا في المادة الثالثة من القانون العضوي 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية.[2]

أولا: شروط تأسيس الأحزاب السياسية

تختلف النظم السياسية في فرضها شروط على تأسيس الأحزاب السياسية في دولها، كما تتفاوت أيضاً في منحها الحقوق سواء أكان ذلك في إطار دستورها أو في إطار القانون الخاص بالأحزاب والجمعيات والكيانات السياسية الذي تصدره.

1. الشروط المتعلقة بالأعضاء المؤسسين:

نصت المادة 17 من القانون العضوي 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية الذي سبقت الإشارة إليه على وجوب توافر مجموعة من الشروط في الأعضاء المؤسسين لحزب سياسي، وهي: أن يكونوا من جنسية جزائرية، غير أن المشرع لم يحدد ما إذا كانت الجنسية أصلية أم مكتسبة عن طريق التجنس، وفي هذه الحالة الأخيرة ما المدة الواجب مرورها على تجنس الشخص، الأمر الذي يجعلنا نقول بأن المشرع لم يقص الأجانب مكتسبي الجنسية الجزائرية من الحق في إنشاء حزب سياسي.

---

[1] مراد بلكعيبات، **دور الأحزاب السياسية في تفعيل الإصلاحات في الجزائر**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة عمار الثليجي – الأغواط – قسم الحقوق، المجلد 7، العدد 2، 2014. ص 170.

[2] **القانون رقم 12-104** المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية –الجريدة الرسمية، العدد 2 المؤرخة في 15 يناير 2012.

- أن يبلغوا سن 25 سنة على الأقل عند تاريخ تأسيس الحزب السياسي.
- أن يكونوا متمتعين بممارسة كافة الحقوق المدنية والسياسية.
- ألاّ يكونوا ممن حكم عليهم بعقوبة سالبة للحرية في جناية أو جنحة مخلة بالشرف ولم يرد إليهم الاعتبار.

والملاحظ على هذا الشرط أنه قد يؤدي إلى إقصاء رجال السياسية الذين يرغبون في إنشاء أحزاب سياسية، والذين حصلت لهم متابعات ومحاكمات على أساس جرائم سياسية أو جرائم الصحافة.

- ألاّ يكونوا ممن سلكوا سلوكا معاديا لمبادئ ثورة أول نوفمبر، ومثلها بالنسبة للأشخاص المولودين قبل شهر جويلية 1942.[1]
- ألاّ يكونوا من الذين حملوا السلاح مع فرنسا، أو تعاونوا معها أثناء حرب التحرير الجزائرية.
- ألاّ يكونوا في حالة منع، وفقا لما هو منصوص عليه في المادة 05 من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.
- وجوب تمثيل النساء بنسبة ضمن قائمة الأعضاء المؤسسين للحزب.[2]

2. الشروط المتعلقة بالأعضاء المنخرطين:

حسب المادة 10 من القانون العضوي رقم 12-04 السالف الذكر، فإن حق الانخراط في الأحزاب السياسية مخول لكل جزائري وجزائرية بلغ سن الرشد الانتخابي، ماعدا بعض الفئات من الموظفين المدنيين والعسكريين الذين لا يحق لهم تأسيس الأحزاب السياسية أو الانخراط فيها، وهم أفراد الجيش الوطني الشعبي، أسلاك الأمن، القضاة، أعضاء المجلس الدستوري، وكذا كل عون من أعوان الدولة يمارس وظائف السلطة والمسؤولية.[3]

والواقع أن استثناء هذه الفئات ما هو إلا ضمانة لنزاهة العمل الحزبي وكذا على مبدأ الشفافية والعدالة، فلا يمكن لأي حزب اللجوء إلى استغلال سلطته ونفوذه للوصول إلى تحقيق أهدافه ومبتغاه[4].

---

[1] عبد النور ناجي، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص 116.

[2] ابتسام عياش، أريام ورفلة، مرجع سابق، ص 34.

[3] القانون رقم: 12-04، مرجع سابق.

[4] ابتسام عياش، أريام ورفلة، مرجع سابق، ص 35.

ثانيا: إجراءات تأسيس الأحزاب السياسية

نصت المادة 16 من القانون العضوي 12-04 على ثلاثة مراحل لبلوغ اعتماد الأحزاب السياسية وهي:

- مرحلة التصريح بتأسيس الحزب السياسي.
- مرحلة عقد المؤتمر التأسيسي.
- مرحلة الاعتماد[1].

1. **مرحلة التصريح بتأسيس الحزب السياسي:** وتتضمن ما يلي:

- طلب تأسيس الحزب يوقعه ثلاثة (03) أعضاء مؤسسين.
- تعهد يحرره ويوقعه خمسة وعشرون (25) عضوا مؤسسا على الأقل يقيمون فعلا في ثلث 1/3 ولايات الوطن أي 25 ولاية على الأقل
- احترام أحكام الدستور والقوانين المعمول بها.
- التعهد بعقد المؤتمر التأسيسي للحزب في أجل أقصاه سنة واحدة ابتداء من تاريخ نشر وصل التصريح في الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية[2].
- مشروع القانون الأساسي للحزب السياسي في ثلاث نسخ.
- شهادات إقامة الأعضاء المؤسسين.
- اسم الحزب وعنوان مقره وكذا عناوينه المحلية إن وجدت.
- إعداد مشروع تمهيدي للبرنامج السياسي.
- شهادة تثبت عدم تورط مؤسس الحزب السياسي والمولود قبل يوليو 1942م في أعمال ضد الثورة التحريرية.
- إيداع الملف لدى الوزير المكلف بالداخلية[3]

[1] القانون رقم 12-04، مرجع سابق.

[2] علي زغدود، مرجع سابق، ص 36.

[3] ابتسام عياش، أريام ورفلة، مرجع سابق، ص 35.

يتولى الوزير المكلف بالداخلية بعد مراقبة المطابقة مع أحكام هذا القانون نشر وصل التصريح الذي يبين اسم الحزب ومقره، والأسماء والألقاب، وتواريخ وأماكن الازدياد، والعناوين والمهن في الحزب، الموقعين الخمسة وعشرين (25) على التصريح الذي يتم نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال الستين (60) يوما الموالية لتاريخ إيداع الملف.[1]

يخول نشر وصل التصريح حق ممارسة الأنشطة الحزبية من أجل تمكين الأعضاء المؤسسين من تحضير الشروط اللازمة لعقد المؤتمر التأسيسي للحزب. ويجب على الحزب السياسي أن يحضر المؤتمر التأسيسي خلال أجل أقصاه سنة. هذا ويتحمل الأعضاء المؤسسون جماعيا المسؤولية المحددة في القانون المدني.

تقوم الوزارة المكلفة بالداخلية خلال تلك السنة بكل دراسة أو بحث تحقيق لازم لمراقبة صحة مضمون التصريحات وتطلب تقديم أية وثيقة ناقصة، وكذلك تعويض أو سحب أي عضو لا تتوفر فيه الشروط التي يتطلبها القانون.[2]

2. مرحلة عقد المؤتمر التأسيسي:

يعقد المؤتمر التأسيسي قبل انتهاء سنة من يوم نشر الوصل في الجريدة الرسمية، وهذا المؤتمر لا يصح انعقاده إلا إذا كان يمثل 25 ولاية على الأقل ويجمع بين 400-500 عضوا في المؤتمر ينتخبهم منخرطون يقيمون في 25 ولاية على الأقل على ألاّ يقل عدد المؤتمرين عن 16 عضوا لكل ولاية وعدد المنخرطين عن 100 منخرط في كل ولاية، وعلى ألاّ يعقد المؤتمر خارج التراب الوطني مهما كانت الظروف وفي حالة فوات السنة ولم يعقد المؤتمر التأسيسي للحزب يلغى التصريح ويسقط كل نشاط حزبي مارسه المؤسسون. ويجب أن يصادق المؤتمر التأسيسي للحزب على قانونه الأساسي المتضمن أسس الحزب وأهدافه وتشكيله والهيئة المداولة والتنفيذية وكيفيات انتخابها وتجديدها ومدة عهدتها التنظيم الداخلي، الأحكام المالية، إجراءات نقل الأملاك في حالة الحل الإداري للحزب ويفوض من يكلف بإيداع القانون الأساسي للحزب لدى الوزارة المكلفة بالداخلية. كما يجب أن يصرح لدى الوزارة بكل تغيير لأعضاء التأسيس أو التسيير وبكل إنشاء لهياكل محلية جديدة خلال شهر على الأكثر من تاريخ التغيير[3].

[1] على زغدود، مرجع سابق، ص 37.

[2] ابتسام عياش وأريام ورفلة، مرجع سابق، ص 36.

[3] عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص ص 118-119.

3. مرحلة اعتماد الحزب السياسي:

يودع ملف طلب الاعتماد من طرف العضو المفوض من طرف المؤتمر التأسيسي خلال مدة الثلاثين (30) يوما التي تليه لدى الوزير المكلف بالداخلية، ويكون أمام الوزير المكلف بالداخلية مهلة (60) يوما للتأكد من مطابقة طلب الاعتماد مع أحكام هذا القانون العضوي، حيث يمكنه طلب استكمال الوثائق النافعة و/أو استخلاف أي عضو في الهيئات القيادية لا يستوفي الشروط التي ينص عليها هذا القانون العضوي ليصدر قرار الاعتماد ويبلغه إلى الهيئة القيادية للحزب وينشره في الجريدة الرسمية حتى يصبح الحزب السياسي يتمتع بالشخصية المعنوية والأهلية القانونية. وبقراءة المادة 22 من الأمر 97-09 التي حددت مدة 15 من انعقاد المؤتمر التأسيسي لتقديم ملف الاعتماد، فنلاحظ بأنها كانت غامضة بخصوص بداية هذا الأجل علاوة على قصرها الشيء الذي قد يؤدي إلى إلغاء التصريح التأسيسي للحزب إذا دام مؤتمره التأسيسي مدة 15 يوما. يجب أن يكون قرار رفض الوزير المكلف بالداخلية اعتماد الحزب السياسي معللا تعليلا قانونيا وفي الآجال المحددة لمطابقة ملف الاعتماد، ويكون هذا القرار قابل للطعن أمام مجلس الدولة، من قبل الأعضاء المؤسسين خلال مدة شهرين من تاريخ تبليغه، فإذا قبل مجلس الدولة الطعن فيعد هذا بمثابة اعتماد وفي هذه الحالة على الوزير المكلف بالداخلية فورا أن يسلم قرار الاعتماد ويبلغه للحزب السياسي المعني[1].

ثالثا: السياق الدستوري والتشريعي لتأسيس الأحزاب السياسية في الجزائر

يتأسس النظام القانوني لتأسيس الأحزاب السياسية في الجزائر على أرضية دستورية وتشريعية واضحة، تعكس مسار التحول السياسي منذ الانفتاح الديمقراطي بعد أحداث أكتوبر 1988. وقد تجسد هذا السياق في عدة نصوص دستورية وتشريعات تنظيمية شكلت الإطار الناظم لعمل الأحزاب.

1. الإطار الدستوري:

ينص الدستور الجزائري في عدة نسخ له (1976، 1989، 1996، و2020) على ضمان حرية تكوين الجمعيات السياسية، مع اشتراط احترام القيم الوطنية ومبادئ ثورة نوفمبر 1954. وتؤكد الوثيقة الدستورية على أن التعددية الحزبية مشروطة بعدم المساس بالوحدة الوطنية والنظام الجمهوري والديمقراطي

[1] أمين البار، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية دراسة حالة الجزائر 1997-2007**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011. ص 55.

2. **الإطار التشريعي والتنظيمي:**

- **قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي (القانون 89-11 الصادر في 5 جويلية 1989):** شكل الأساس القانوني لقيام الأحزاب السياسية بعد التعددية. نص على ضرورة عدم تأسيس الأحزاب على أسس عرقية، لغوية، دينية أو جهوية، وعلى ضرورة احترام السيادة الوطنية والطابع الجمهوري للدولة.

- **الأمر 97-09 المؤرخ في 6 مارس 1997:** جاء بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ونصّ على شروط أكثر صرامة لتأسيس الأحزاب، كإلزامها بعدم تبني برامج مشابهة لتلك التي تم حظرها لأسباب أمنية، وجاء في سياق المصالحة الوطنية.

- **القانون العضوي رقم 12-04 لسنة 2012:** حدد شروط تأسيس الأحزاب بوضوح، وألزمها بالشفافية المالية، كما نصّ على ضرورة عقد مؤتمرات دورية ومسك سجلات محاسبية مصادق عليها من قبل خبراء معتمدين، وإلا تفقد الأحزاب الدعم المالي من الدولة.

رابعا: الضمانات القانونية لحق تكوين الأحزاب السياسية

أبرز ما يمكن ملاحظته أن المشرع الجزائري قد نظم من حيث الشكل القانون العضوي للأحزاب في ظل الأمر 97-09 في 46 مادة مقسمة على ثلاث ابواب، فإنه نظم القانون العضوي للأحزاب في ظل القانون العضوي 12-204 في 4 مواد موزعة على 07 أبواب و12 فصلا و16 قسما. تكشف هذه المقارنة الشكلية عن إرادة المشرع بإحاطة التأطير حق تكوين الأحزاب بمنظومة قانونية تدعم فعاليته في إطار الأمن القانوني، مقارنة مع الأمر 97-09 الذي صدر في ظرف استثنائي.

خامسا: الضمانات الإدارية في تكوين الأحزاب السياسية في الجزائر

تُعد حرية إنشاء الأحزاب السياسية من الحقوق الأساسية، ويجب أن تكون مكفولة قانونًا، مع إمكانية فرض بعض القيود الضرورية لحماية النظام العام وامن الدول، لممارسة هذه الحرية، تعتمد الإدارة أحد أسلوبين:

1. **نظام الترخيص:** يتطلب الحصول على موافقة مسبقة من الإدارة قبل تأسيس الحزب. يُستخدم هذا النظام كوسيلة رقابة لحماية المصلحة العامة، ويجب أن يكون قرار الإدارة مقيدًا، أي أن منح الترخيص يتم متى توافرت الشروط القانونية. كما يجب أن تكون قرارات الرفض مبرّرة، وقابلة للطعن القضائي.

2. **نظام الإخطار:** يكتفي بتقديم ملف التأسيس إلى الإدارة دون انتظار موافقتها. لا تملك الإدارة حق الرفض المباشر، بل عليها اللجوء إلى القضاء إذا رأت مخالفة للقانون أو تهديدًا للنظام العام.

سادسا: دور الرقابة على دستورية القوانين في ضمان حرية تكوين الأحزاب

الرقابة الدستورية كضمان قانوني لحماية الحقوق والحريات: تُعد الرقابة على دستورية القوانين من أهم الضمانات القانونية التي تحمي الحقوق والحريات، وذلك من خلال رفض التشريعات التي تتعارض مع نصوص الدستور. فدور الرقابة يكمن في ضبط النصوص القانونية وتقويمها لضمان توافقها مع الدستور.

في حالة القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية، تخضع النصوص لمراقبة دستورية إلزامية قبل صدورها، بناءً على طلب رئيس الجمهورية، ما يوفر حماية من تعسف السلطة التشريعية.

وقد كشف المجلس الدستوري من خلال قراره حول مطابقة هذا القانون للدستور أن المشرع أضاف في المادة 8 عبارة "الفتوى" ضمن الأسباب التي يُمنع تأسيس حزب سياسي على أساسها، إلى جانب الأسس الدستورية مثل الدين أو اللغة أو العرق أو الجنس أو الجهة.

ورأى المجلس أن إضافة كلمة "الفتوى" لم تكن واردة في المادة 42 من الدستور، وأنها تشكل تجاوزًا لإرادة المشرع الدستوري، لذا قضى بإلغاء المادة 8 كاملة، باعتبارها تضيف شروطًا موضوعية غير دستورية.

المطلب الثاني: مكانة الأحزاب السياسية في النظام السياسي الجزائري

تُعتبر الأحزاب السياسية من أبرز الفواعل في الحياة السياسية لأي دولة حديثة، إذ تلعب دورًا محوريًا في تأطير المواطنين سياسياً، وتنشئ وعيًا جماهيريًا تجاه الشأن العام، كما تسهم في التمثيل الشعبي والمشاركة في صنع القرار عبر الآليات الديمقراطية. فبفضل قدرتها على التنظيم والتعبئة، تمثل الأحزاب همزة وصل بين المجتمع والدولة، ما يجعلها عنصرًا رئيسيًا في تجسيد مبدأ السيادة الشعبية وتعزيز المشاركة السياسية.

وفي السياق الجزائري، لم تكن نشأة الأحزاب السياسية بمعزل عن المسار التاريخي للدولة، بل ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالتحولات التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال عام 1962. فقد انتقلت الجزائر من نظام الحزب الواحد، الذي كرّسه دستور 1976 عبر منح جبهة التحرير الوطني (FLN) صفة الحزب

القائد للدولة والمجتمع، إلى تبني التعددية الحزبية رسميًا بموجب دستور 1989، الذي شكّل نقطة تحوّل جوهرية في الحياة السياسية الجزائرية.

لقد جاء هذا التحول الدستوري إستجابة لجملة من التحديات الداخلية والضغوط الاجتماعية، فضلًا عن السياق الدولي الذي شهد موجة من التحولات الديمقراطية في أواخر الثمانينات. وقد سمح هذا الانفتاح بظهور العديد من التشكيلات الحزبية، التي اختلفت في مرجعياتها الإيديولوجية والسياسية، وفتحت المجال أمام مشاركة أوسع في الحياة السياسية.

ومع ذلك، ظلت ممارسة العمل الحزبي في الجزائر رهينة عدة اعتبارات، منها ما هو قانوني وإداري، ومنها ما هو سياسي وأمني. فالسلطة التنفيذية لا تزال تمارس نوعًا من الهيمنة على المجال السياسي، كما أن الإطار القانوني المنظم للأحزاب السياسية كثيرًا ما وُجهت إليه انتقادات تتعلق بتقييد حرية تكوين الأحزاب أو تدخل الإدارة في شؤونها التنظيمية، فإن العلاقة بين الأحزاب وصنع السياسة العامة بقيت محدودة، إذ غالبًا ما تهيمن السلطة التنفيذية على عملية صنع القرار. في حين تبقى الأحزاب، خصوصًا تلك غير المشاركة في السلطة، ذات دور هامشي أو رمزي. ويطرح هذا الواقع إشكالية حقيقية تتعلق بمدى نجاعة التعددية الحزبية في تجسيد الديمقراطية التشاركية وتمكين المواطن من التأثير في الخيارات الكبرى للدولة.

أولا: الأحزاب في مرحلة الحزب الواحد(1989 – 1962)

بعد الاستقلال، تمّ تكريس نموذج الحزب الواحد بقيادة جبهة التحرير الوطني، باعتبارها "الشرعية الثورية" الوحيدة لقيادة الدولة والمجتمع. وقد نصّ دستور 1976 صراحة على أن الجبهة "هي الطليعة السياسية، وقوة التعبئة والتوجيه داخل المجتمع".[1] في هذه المرحلة، لم تكن هناك حياة حزبية تعددية، بل سادت هيمنة الدولة على المجال السياسي كليًا، وحُظرت جميع أشكال التنظيم الحزبي المستقل[2].

ثانيا: مرحلة التعددية السياسية(2011 – 1989)

جاء دستور 1989 كردّ فعل على الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها البلاد، حيث أقرّ مبدأ التعددية السياسية وحرية تأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي. وقد شهدت البلاد ميلاد العشرات من الأحزاب السياسية، على غرار:

- الجبهة الإسلامية للإنقاذ(FIS) ، ذات التوجه الإسلامي.

---

[1] **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** لسنة 1976، المادة 11.

[2] عبد الحميد بوجلال، **النظام السياسي الجزائري: تحليل بنيوي**، (دار الهدى، الجزائر، 2003)، ص45.

- التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) وجبهة القوى الاشتراكية (FFS) ذات التوجه العلماني الديمقراطي.
- حركة مجتمع السلم (MSP) كامتداد لحركة الإخوان المسلمين.

ورغم هذا الانفتاح، بقي النظام السياسي متمركزًا حول السلطة التنفيذية، خاصة مؤسسة رئاسة الجمهورية، مع استمرار تهميش دور الأحزاب في صنع القرار[1].

ثالثا: الإصلاحات الشكلية وتقييد الفعل الحزبي(2019 – 2011)

مع اندلاع موجة "الربيع العربي"، أقدمت السلطة الجزائرية على تعديل بعض القوانين السياسية، من بينها قانون الأحزاب سنة 2012، الذي أتاح حرية أكبر لتأسيس الأحزاب، حيث تجاوز عددها 60 حزبًا. إلا أن ذلك لم يكن إلا إصلاحًا شكليًا، حيث بقيت هذه الأحزاب تعاني من:

- ضعف التمويل والهيكلة.
- تبعيتها للسلطة أو الإدارة.
- الإقصاء من وسائل الإعلام العمومية.
- تهميش دورها في البرلمان والمجالس المنتخبة[2].

رابعا: مكانة الأحزاب في مرحلة الحراك الشعبي

شهدت الجزائر في 22 فيفري 2019 انطلاق حراك شعبي واسع، مثّل لحظة فارقة في المسار السياسي الوطني، وعبّر عن وعي شعبي متزايد برفض ممارسات السلطة، والمطالبة بإصلاحات جذرية تطال مختلف المؤسسات، وعلى رأسها الأحزاب السياسية. وقد شكّل هذا الحراك اختبارًا حقيقيًا لمكانة الأحزاب السياسية في الجزائر، وكشف عن أزمة ثقة عميقة بين هذه التشكيلات السياسية والمواطنين، خاصة مع استهدافها المباشر من قبل الحراك واتهامها بالانفصال عن هموم المجتمع وانخراطها ضمن منظومة الحكم التي فقدت مشروعيتها في نظر فئات واسعة من الشعب[3].

---

[1] أحمد مراد، **النظام الحزبي في الجزائر: دراسة تحليلية**، (دار الخلدونية، الجزائر، 2010)، ص 30.

[2] بوحنية عبد الكريم، **التحول الديمقراطي في الجزائر: بين النص الدستوري والممارسة السياسية** (دار اليازوري، عمان، 2016)، ص 112.

[3] عبد العزيز بن زاغو، **الحراك الشعبي في الجزائر: المظاهر والدلالات، مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد 23 ،2019، ص 52.

فعند انطلاق الحراك، وُجهت انتقادات حادة للأحزاب، لا سيما الأحزاب التقليدية الكبرى، التي كانت في فترات سابقة جزءًا من التحالف الرئاسي أو محسوبة على السلطة. وقد حملت شعارات المتظاهرين رسائل واضحة تعكس الرفض الشعبي لتلك الأحزاب، معتبرين إياها أدوات لتزيين المشهد السياسي دون أن تكون قادرة على تحقيق التغيير أو الدفاع عن مصالح الشعب.[1] وبذلك، بدا المشهد السياسي مشلولًا، حيث فشلت معظم الأحزاب في الالتحام مع مطالب الحراك أو حتى طرح بدائل سياسية حقيقية تنبثق من تطلعات الجماهير.

وقد تجلى هذا التراجع في الفعالية بوضوح، إذ غابت الأحزاب عن ساحة التأثير خلال فترة الحراك، فلم تتمكن من توجيهه، ولا من قيادته أو تمثيله، ما فتح الباب أمام بروز فاعلين جدد في المجتمع المدني والحراك الشعبي، في حين استمرت السلطة في توظيف أدواتها التقليدية للالتفاف على المطالب الشعبية، من خلال مبادرات شكلية لم ترق إلى مستوى التغيير الجذري.[2]

ورغم أن الجزائر تبنّت نظام التعددية الحزبية منذ مطلع التسعينيات بعد المصادقة على دستور 1989، إلا أن الواقع أظهر أن هذه التعددية ظلت شكلية في كثير من مراحلها، حيث لم تتحول الأحزاب السياسية إلى قنوات حقيقية لممارسة الديمقراطية، ولا إلى آليات مؤثرة في صياغة السياسات العمومية أو تمثيل الإرادة الشعبية. وقد كرّس هذا الواقع ضعف الأحزاب وهشاشة الحياة الحزبية،[3] ما جعلها عرضة للنقد والسقوط في دوامة العزلة الشعبية، خاصة في ظل غياب الديمقراطية الداخلية، وتغليب الولاءات الشخصية والمصالح الضيقة على الرهانات الوطنية الكبرى.

بناءً عليه، فإن استعادة الأحزاب السياسية لمكانتها ودورها في الحياة العامة، باتت مشروطة بإصلاح سياسي شامل يعيد بناء الثقة بين المواطن والعمل الحزبي. ويتطلب هذا الإصلاح مراجعة جذرية للمنظومة القانونية والتنظيمية المؤطرة لنشاط الأحزاب، وضمان استقلاليتها عن الإدارة والسلطة،

[1] نوال بوزيد، **الحراك الشعبي في الجزائر ومسألة تمثيل الأحزاب السياسية**، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2020، ص 67.

[2] فوزية دحماني، **دور الأحزاب السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، العدد 15 ،2021، ص 84.

[3] مصطفى لطرش، **النظام الحزبي في الجزائر بين التعددية الشكلية والممارسة الفعلية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2018، ص 101.

وتشجيع المشاركة السياسية الحقيقية، فضلًا عن تعزيز الشفافية والديمقراطية داخل الأحزاب نفسها،[1] حتى تتحول إلى فاعل حقيقي في عملية التغيير السياسي والتنمية الوطنية.

المطلب الثالث: مظاهر التعددية الحزبية في الجزائر

يعد الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية في الجزائر أهم إجراء إصلاحي شهدته البلاد بعد أحداث 5 أكتوبر 1988، حيث شكّل هذا الانتقال نقطة تحوّل جوهرية في النظام السياسي الجزائري. جاء ذلك ضمن عملية إصلاح شاملة شملت تعديل الدستور في 1989، وإعادة بعث منظمات المجتمع المدني، وفتح المجال للصحافة المستقلة، بالإضافة إلى التكيف مع تحولات داخلية عميقة وأخرى دولية واسعة، من بينها انهيار الأنظمة الاشتراكية واندفاع الموجة الثالثة من التحولات الديمقراطية عالميًا.[2] ومن خلال هذا السياق، تجلت مظاهر التعددية الحزبية في الجزائر عبر عدة أوجه مختلفة في الحياة السياسية والاجتماعية:

أولا: الانتقال التاريخي من النظام الحزبي الواحد إلى التعددية السياسية:

1. **خلفية تاريخية:** بعد استقلال الجزائر عام 1962، سيطر حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) على السلطة، وأسس نظام الحزب الواحد الذي استمر لعقود طويلة، حيث كانت السلطة السياسية مركزة في يد هذا الحزب فقط، مع غياب فعلي لأي منافسة سياسية[3].
2. **تغيير جذري في أواخر الثمانينيات:** شهدت الجزائر احتجاجات شعبية واسعة خلال أكتوبر 1988 تطالب بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية. هذه الاحتجاجات كانت الحافز الرئيسي لتعديل الدستور عام 1989، الذي ألغى نظام الحزب الواحد وأقر التعددية السياسية، مما مهد لظهور نظام حزبي متعدد يسمح بحرية تأسيس الأحزاب وتنافسها[4].

---

[1] مروان سعيدي، **إصلاح النظام السياسي في الجزائر بعد الحراك الشعبي: الآفاق والتحديات**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 507 (2020)، ص 89.

[2] بوزيد نوال، **التحول السياسي في الجزائر ومسألة التعددية الحزبية**، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 44.

[3] فوزية دحماني، **دور الأحزاب السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، العدد 15 (2021)، ص 79.

[4] عبد الكريم خليفة، **التعددية الحزبية في الجزائر: من التأسيس إلى التهميش**، مجلة السياسة والمجتمع، العدد 12 (2020)، ص 34.

ثانيا: التشريع والإطار القانوني الداعم للتعددية

1. **الدستور الجديد (1989):** نص صراحة على حرية تأسيس الأحزاب، مع اشتراطات معينة تضمن التزام الأحزاب بالمبادئ الدستورية، كعدم الدعوة للعنف أو التفرقة أو المساس بوحدة الدولة.
2. **قوانين تنظيم العمل السياسي:** تم سن قوانين تنظم عملية تأسيس الأحزاب وتسجيلها، تحدد شروطًا مثل الحصول على عدد معين من الأعضاء، والإعلان عن النظام الداخلي، وغيرها من المعايير التي تحكم عمل الأحزاب وتضمن شفافية وشرعية نشاطها.
3. **الضوابط القانونية:** رغم فتح المجال للأحزاب، إلا أن هناك مراقبة قانونية للحد من ظهور أحزاب متطرفة أو التي تهدد السلم الاجتماعي، مثل منع الأحزاب ذات المرجعية الطائفية أو التي تدعو للعنف، وهو أمر يعكس محاولة لتحقيق توازن بين الحرية والتنظيم.

ثالثا: تعدد الأحزاب وتنوع أيديولوجياتها

1. **عدد الأحزاب:** بحلول القرن الواحد والعشرين، تجاوز عدد الأحزاب السياسية في الجزائر العشرات، حيث تراوح عددها بين 40 و60 حزبًا معترفًا بها قانونيًا، ما يعكس التعددية[1].
2. **المرجعيات الإيديولوجية:** تتمثل في:

- **الأحزاب الإسلامية:** مثل حركة مجتمع السلم(MSP) ، وهي أكبر حزب إسلامي ينشط في الساحة السياسية، مع موقف معتدل يسعى للمشاركة في الحكم ضمن النظام الديمقراطي.
- **الأحزاب الوطنية والقومية:** مثل حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) والتجمع الوطني الديمقراطي(RND) ، وهي أحزاب تمثل توجهات وطنية ومؤسسة السلطة التقليدية[2].
- **الأحزاب العلمانية واليسارية:** مثل حزب العمال، الذي يعبر عن تيارات يسارية تقدمية، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) الذي يرفع شعار العلمانية وحقوق الإنسان.
- **الأحزاب الليبرالية والوسطية:** تمثل أفكار الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتشجع على الانفتاح وتعزيز الحريات المدنية.

[1] بوزيد نوال، **التحول السياسي في الجزائر ومسألة التعددية الحزبية**، 2017، مرجع سابق، ص 47.

[2] مصطفى لطرش، مرجع سابق، ص 96.

رابعا: تنوع التمثيل في المؤسسات السياسية والبرلمانية

1. **الانتخابات التشريعية والمحلية:** تعددت الأحزاب التي تشارك في الانتخابات، وأظهرت النتائج انتخابًا لنواب من أحزاب مختلفة، حيث لم يعد المجلس الوطني الشعبي حكراً على حزب معين.
2. **الائتلافات الحكومية:** في فترات معينة، شكّلت الحكومة ائتلافات من عدة أحزاب تعكس التعددية السياسية، وهو ما ساعد على وجود حوار سياسي أكثر ديناميكية، وإن كان محدودًا في بعض الأحيان بسبب هيمنة الحزب الحاكم.
3. **الدورة البرلمانية:** تتنوع المعارضة داخل البرلمان بين أحزاب إسلامية وعلمانية ويسارية، مما يعكس التنوع السياسي في تمثيل الشعب.

خامسا: الدور السياسي الفعلي للأحزاب

1. **المشاركة في صنع القرار:** تلعب الأحزاب دورًا في تشكيل السياسات العامة من خلال التمثيل النيابي، وتقديم مقترحات تشريعية، والمشاركة في لجان برلمانية.
2. **الحوار الوطني:** تشارك الأحزاب في جلسات الحوار الوطني حول قضايا الحكم والإصلاح السياسي، مثل ما حدث في محطات الإصلاح المختلفة بعد احتجاجات الحراك الشعبي.
3. **التحديات والانتقادات:** رغم هذا الدور، هناك انتقادات للأحزاب من حيث ضعف التنظيم الداخلي، وافتقارها إلى برامج واضحة أو القدرة على التواصل الفعّال مع القواعد الشعبية، وهو ما يؤثر على فاعليتها السياسية.

سادسا: تعدد المرجعيات الإيديولوجية وأثرها على الديمقراطية

1. **التنوع الفكري والسياسي:** يشكل وجود أحزاب تحمل مرجعيات مختلفة تعبيرًا ديمقراطيًا عن تعدد أفكار المجتمع، وهو ما يوسع الخيارات أمام الناخبين ويعزز التنافس السياسي[1].
2. **توازن بين التوجهات:** تمكن التعددية من وجود توازن بين التيارات المحافظة والإسلامية والعلمانية واليسارية، مما يمنع احتكار الرأي السياسي ويساعد على تقبل الآخر.
3. **تحديات التعددية:** بالرغم من ذلك، تعاني التعددية أحيانًا من إشكاليات مثل تشتت المعارضة، وضعف التوافق بين الأحزاب المختلفة، وأحيانًا محاولات السلطة للسيطرة أو التأثير على المشهد الحزبي.

[1] عبد العزيز جبار، **قانون الأحزاب السياسية في الجزائر: قراءة في القانون العضوي 12-04**، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 9 (2020)، ص 112.

سابعا: مظاهر أخرى تدعم التعددية الحزبية

1. **حرية التعبير الإعلامي:** وجود وسائل إعلام متنوعة تعطي مساحة للأحزاب المختلفة للتواصل مع الجماهير.
2. **نشاط المجتمع المدني:** تنشط منظمات المجتمع المدني بالتوازي مع الأحزاب، ما يعزز بيئة سياسية أكثر تنوعًا وتعددًا.
3. **الانتخابات متعددة المستويات:** تمثل الانتخابات الرئاسية، التشريعية، والمحلية فرصًا مستمرة لممارسة التعددية، وإن كان بعضها يواجه تحديات من حيث الشفافية والمصداقية[1].

ثامنا: أهمية التعددية الحزبية في الأنظمة الديمقراطية

يقوم نظام التعددية الحزبية على وجود عدد من الأحزاب تتنافس فيما بينها منفردة، أو بتحالفات للوصول إلى السلطة، ولا يوجد تفاوت كبير بينها من حيث التأييد والتأثير في الحياة السياسية. وهناك عوامل متعددة تؤدي إلى إقامة نظام التعدد الحزبي، يمكن حصرها في العوامل الاجتماعية، حيث أن كل حزب يمثل فئة أو طبقة معينة باعتبار أن الأحزاب هي التعبير السياسي للطبقات الاجتماعية، وفق المنظور الماركسي. وهناك طبيعة النظم الانتخابية؛ فنظام الأغلبية يساعد على قيام نظام الحزبين، كون الحزب الذي يفوز بالأغلبية هو الذي يمارس الحكم. أما نظام التمثيل النسبي، فهو ملائم لتعدد الأحزاب باعتبار أن كل حزب يفوز بمقاعد نيابية، بحسب عدد الأصوات التي يحصل عليها في الانتخابات. كما تساهم العوامل الدينية والأيديولوجية في نشوء التعددية الحزبية، كالأحزاب المسيحية في أوروبا، والأحزاب الشيوعية، والأحزاب الإسلامية في البلدان العربية[2].

تتبنى أغلب النظم الديمقراطية في الدول الغربية نظام تعدد الأحزاب بدرجات مختلفة، حيث يرى المختصون في النظم السياسية أن النظام الحزبي التعدّدي يقوم بدور أساسي في تلك الدول، باعتباره يساهم في تخفيف واحتواء الصراع الطبقي، ويؤدي كذلك إلى تمثيل جميع الآراء والتوجهات السياسية، وتدعيم حرية الفكر والرأي، ويوفر الظروف الملائمة لاحترام الحقوق والحريات الفردية، كما تضمن التعددية الحزبية حرية نشاط المعارضة السياسية وسعيها المشروع إلى الوصول إلى السلطة. لذلك، فإن نظام تعدد الأحزاب مرتبط بالأنظمة الديمقراطية، فمن غير الممكن تصور قيام نظام ديمقراطي من دون وجود تعددية حزبية تنافسية.

---

[1] عبد الكريم خليفة، **التعددية الحزبية في الجزائر: من التأسيس إلى التهميش**، مجلة السياسة والمجتمع، العدد 12 (2020)، ص 36.

[2] مصطفى لطرش، مرجع سابق، ص 102.

تساهم التعددية الحزبية كذلك في تنظيم المعارضة، فهذه الأخيرة تعتبر دعامة أساسية لبناء النظم الديمقراطية، من حيث وجود الرأي والرأي المخالف؛ فأحزاب المعارضة تقوم بتوجيه النقد للحكومة مع تقديم برنامج متكامل يكون بديلاً من برنامج الأغلبية الحاكمة، ويمكن ترجمته إلى سياسات فعلية في حال وصول أحزاب المعارضة إلى الحكم. لهذا، فأحزاب المعارضة في النظم الديمقراطية هي جزء لا يتجزأ من النظام السياسي.[1]

رغم توفر إطار قانوني يضمن حرية إنشاء الأحزاب، إلا أن الممارسة تعاني من قيود تنظيمية وإدارية تحدّ من فاعليتها. ويتطلب إصلاح الحياة الحزبية تعزيز استقلالية الأحزاب، وضمان بيئة ديمقراطية حقيقية تتيح التنافس السياسي وتمثيل الإرادة الشعبية.

المبحث الثاني: مظاهر وصور مشاركة الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة

تُعدّ الأحزاب السياسية من أبرز الفواعل داخل النظام السياسي، لما تضطلع به من أدوار محورية في توجيه الحياة السياسية والمساهمة في بلورة وصياغة السياسات العامة. ويختلف مدى تأثيرها وفقًا لموقعها ضمن بنية السلطة، سواء من خلال تمثيلها في البرلمان، أو مشاركتها في تشكيل الحكومة ضمن السلطة التنفيذية، أو حتى من خلال موقعها في المعارضة، سواء كانت معارضة برلمانية مؤسساتية أو خارج النظام السياسي الرسمي.

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على صور وآليات مشاركة الأحزاب السياسية في صنع القرار العمومي، مع التركيز على الأدوار التي تؤديها داخل كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية، وكذا من موقع المعارضة. كما سيتم تحليل إسهاماتها في توجيه السياسات وتقييمها، وتوضيح الكيفية التي تمارس بها تأثيرها عبر الأدوات الدستورية والقانونية والسياسية المتاحة لها.

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة من خلال السلطة التشريعية

تُعد السلطة التشريعية من أبرز دعائم النظم السياسية الحديثة، نظراً لما تؤديه من وظائف جوهرية في سن القوانين التي تُعد الإطار الناظم للعلاقات داخل المجتمع وبين مؤسسات الدولة. وتُجسد هذه السلطة، في المنظور السياسي الكلاسيكي، لاسيما عند المفكر جان جاك روسو، مبدأ الإرادة العامة،

[1] عبد العزيز بن زاغو، مرجع سابق، ص 58.

مما يمنحها مكانة مركزية باعتبارها التعبير المؤسسي عن سيادة الشعب. انطلاقاً من ذلك، تمثل السلطة التشريعية إحدى القنوات الأساسية التي تمارس من خلالها الأحزاب السياسية تأثيرها في صياغة السياسات العامة[1].

وتتمثل الآلية الرئيسية لمشاركة الأحزاب السياسية في هذه السلطة من خلال تمثيلها في المجالس البرلمانية، حيث يشكل البرلمان ساحة حيوية للتفاعل السياسي بين مختلف التوجهات الحزبية. فالبرلمان، باعتباره المؤسسة المختصة بالتشريع والمساءلة، يتيح للأحزاب التعبير عن رؤاها وبرامجها، إما من خلال تقديم مشاريع قوانين، أو اقتراح تعديلات تشريعية، أو من خلال ممارسة الرقابة على أداء الجهاز التنفيذي[2].

في هذا السياق، تمثل الحياة الحزبية داخل البرلمان أحد أوجه الديمقراطية التمثيلية، إذ يتم التعبير عن تطلعات القواعد الشعبية من خلال منتخبيهم داخل الهيئة التشريعية. وتُعتبر العلاقة الجدلية بين الأغلبية البرلمانية والمعارضة السياسية، والتي تتبلور غالباً في شكل كتل حزبية، عاملاً أساسياً في توجيه النقاشات العامة وتحديد أولويات السياسة الوطنية.

أما في الحالة الجزائرية، فقد عرفت البلاد تحوّلاً هيكلياً في أداء السلطة التشريعية مع إقرار التعددية الحزبية بموجب دستور 1989، الذي وضع حداً لهيمنة الحزب الواحد وأرسى أسس التنافس السياسي الحر. وقد زادت التعديلات الدستورية اللاحقة، لا سيما في دستور 1996، من تعزيز مكانة المؤسسة التشريعية من خلال اعتماد نظام الغرفتين: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، كما ورد في المادة 98 من الدستور.

وقد أسهم هذا التكوين المزدوج للبرلمان في إضفاء طابع مؤسساتي أكثر توازناً على العملية التشريعية، ومنح الفرصة لتوسيع نطاق المشاركة الحزبية، سواء عبر الانتخابات المباشرة في المجلس الشعبي الوطني، أو عبر التمثيل غير المباشر والتعيين في مجلس الأمة. كما أضفى هذا التنوع المؤسسي بعداً تمثيلياً متعدد المستويات، يعكس مختلف الانتماءات الجغرافية والسياسية داخل البلاد[3].

---

[1] أحمد نوصري، **دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية,2015، المجلد 37، العدد 2، ص 377.

[2] يزيد مختاري، محمد معمري، **التعددية الحزبية في الجزائر (1989-2013)**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية: 2012-2013. ص 39.

[3] محمد قاسم القريوتي، مرجع سابق، ص 258.

وتلعب الأحزاب السياسية من خلال هذا التمثيل دوراً محورياً في تشكيل الأغلبية البرلمانية أو المعارضة، مما يمنحها تأثيراً مباشراً في صياغة السياسات العمومية. فوجودها داخل قبة البرلمان يمنحها شرعية مؤسساتية تمكنها من التأثير في اتخاذ القرار السياسي، سواء عبر التشريع أو من خلال مراقبة أعمال الحكومة ومساءلتها. وعلى هذا النحو، تُعد الأحزاب الممثلة برلمانياً أحد أهم قنوات المشاركة السياسية، كونها تجسيداً فعلياً للإرادة الشعبية، وتُساهم بدورها في ترسيخ الثقافة الديمقراطية وبناء مؤسسات الحكم الرشيد.[1]

أولا: وظائف السلطة التشريعية

تُعد السلطة التشريعية من بين أهم سلطات الدولة في الأنظمة السياسية الحديثة، حيث تُمثل التعبير المؤسسي عن الإرادة الشعبية، وتجسد بذلك أحد أركان الحكم الديمقراطي القائم على الفصل بين السلطات. وتُمارس هذه السلطة من خلال برلمان منتخب يمارس جملة من الوظائف الحيوية التي لا تقتصر فقط على سن القوانين، بل تتعداها لتشمل الرقابة والمساءلة، والمشاركة في تعديل الدستور، والمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات، بل وحتى الإسهام في بعض الجوانب القضائية الخاصة. وفيما يلي عرض مفصل لهذه الوظائف:

1. الوظيفة التشريعية:

تُعد الوظيفة التشريعية الوظيفة الجوهرية للبرلمانات في مختلف الأنظمة الدستورية، إذ تتمثل في سن القوانين التي تُنظم حياة الأفراد، وتُحدد واجباتهم وحقوقهم، وتُرسي قواعد النظام العام داخل الدولة. ويُنظر إلى القانون على أنه تجسيد رسمي ومنظم للرغبات والاحتياجات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع، ومن ثمّ فإن مسؤولية البرلمان تكمن في صياغة هذه الرغبات في شكل نصوص قانونية ملزمة تطبّق على الجميع[2].

وفي هذا الإطار، تضطلع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان بدور محوري، حيث تسعى إلى تمرير مشاريع القوانين التي تتماشى مع برامجها الانتخابية وتوجهاتها الإيديولوجية، كما تسهم من خلال لجانها النيابية في دراسة مشروعات القوانين والمصادقة عليها أو تعديلها بما يخدم رؤيتها.

[1] جمعة جعدان، عائشة عامري، **دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص سياسات مقارنة، جامعة الطاهر مولاي بسعيدة، 2014-2015 ص 24.

[2] محمد قاسم القريوتي، مرجع سابق، ص 296.

2. الوظيفة الرقابية:

تمارس السلطة التشريعية وظيفة رقابية جوهرية على أعمال السلطة التنفيذية، وتُعد هذه الوظيفة من ضمانات التوازن بين السلطات ومن آليات المحاسبة السياسية في النظام الديمقراطي. وتتنوع أدوات الرقابة البرلمانية، وتشمل: توجيه الأسئلة الشفوية أو الكتابية للوزراء، تقديم طلبات الإحاطة، تشكيل لجان التحقيق، والمساءلة السياسية التي قد تصل إلى حجب الثقة عن الحكومة أو أحد أعضائها.

تلعب الأحزاب السياسية هنا دورًا مركزيًا، خاصة تلك المنتمية إلى المعارضة، حيث تُوظف هذه الأدوات لكشف أوجه الخلل في أداء الحكومة، والدفاع عن مصالح المواطنين، وضمان الشفافية في إدارة الشأن العام.

3. الوظيفة القضائية:

رغم أن الوظيفة القضائية هي اختصاص أصيل للسلطة القضائية، إلا أن بعض الدساتير تمنح البرلمان صلاحيات ذات طابع قضائي في حالات استثنائية، لا سيما فيما يتعلق بمحاكمة كبار المسؤولين السياسيين. فمثلًا، تنص بعض الدساتير على حق البرلمان في توجيه الاتهام لرئيس الجمهورية أو الوزراء في حال ارتكابهم خروقات جسيمة للدستور أو جرائم مثل الخيانة العظمى. وفي هذه الحالة، يتولى البرلمان أو إحدى غرفه الإشراف على إجراءات المحاكمة، وقد يُناط به إصدار القرار النهائي بشأن الإدانة أو البراءة[1].

وتبرز هذه الوظيفة كأداة مهمة لضمان خضوع كبار المسؤولين للمساءلة ومنع الإفلات من العقاب، مما يُعزز من مناخ الثقة بين الدولة والمجتمع.

ثانيا: وظائف أخرى

إلى جانب الوظائف الثلاث الكلاسيكية، تمارس السلطة التشريعية مهام إضافية تؤكد مركزيتها في النظام السياسي، ومن أهمها:

1. **تعديل الدستور**: في بعض الدول كالهند، يمتلك البرلمان السلطة لتعديل أو تغيير الدستور، وذلك وفق إجراءات خاصة تضمن توازنًا بين الاستقرار الدستوري والتطور السياسي.

[1] محمد قاسم القريوتي، مرجع سابق، ص 298.299.

2. **المصادقة على المعاهدات الدولية:** تشترط بعض الدساتير، كالدستور الأمريكي، أن يُصادق البرلمان على المعاهدات التي تبرمها السلطة التنفيذية مع الدول الأجنبية، لضمان توافق هذه الاتفاقيات مع السيادة الوطنية والمصلحة العامة[1].
3. **إقرار إعلان الحرب:** في العديد من الدول الديمقراطية، لا يُمكن لرئيس الدولة أو الحكومة إعلان الحرب إلا بعد موافقة البرلمان، وهو ما يُجسد خضوع القرار العسكري للرقابة الديمقراطية.
4. **المشاركة في التعيين في بعض المناصب العليا:** مثل أعضاء المجالس الدستورية أو القضائية، أو الموافقة على ترشيحات تقدمها السلطة التنفيذية لشغل مناصب حساسة.

ومنه تعتبر السلطة التشريعية أكثر من مجرد مؤسسة لصناعة القوانين، بل هي فضاء حيوي تمارس فيه الأحزاب السياسية دورًا مركزيًا في التعبير عن تطلعات الشعب، وتوجيه السياسات العامة، وضمان الرقابة والمساءلة. ومن خلال التفاعل داخل البرلمان، تُسهم الأحزاب في بلورة رؤية مجتمعية جامعة، وفي إرساء أسس الدولة القانونية الديمقراطية.

المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة من خلال السلطة التنفيذية

تُعدّ مرحلة تنفيذ السياسات العامة من أهم المراحل في دورة صنع السياسات، حيث يتم خلالها ترجمة الأهداف والتوجهات العامة إلى برامج ومشاريع واقعية ملموسة. وإذا كانت عملية صنع السياسة تُعبّر عن النوايا والأهداف الكبرى، فإن التنفيذ هو الذي يُعطي لهذه السياسات مضمونها العملي من خلال مخرجات ملموسة، وهو ما يجعل من هذه المرحلة اختبارًا حقيقيًا لنجاعة السياسات ومدى انسجامها مع الواقع[2].

يُعرف تنفيذ السياسة العامة بأنه مجموع الأنشطة والإجراءات التي تهدف إلى تحويل الأهداف المقررة في السياسة العامة إلى نتائج فعلية، وذلك عبر استثمار الموارد البشرية والمادية والمؤسسية والتقنية المتاحة. ويعكس هذا التنفيذ في نهاية المطاف أداء البيروقراطية الحكومية ومهاراتها في تحقيق الأهداف المرجوة، كما يُبرز مدى فعالية التنسيق بين مختلف الفاعلين من داخل الجهاز التنفيذي وخارجه، بما فيهم الأفراد، الجماعات المحلية، والجهات غير الحكومية.

[1] محمد قاسم القريوتي، مرجع سابق، ص 299.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 273.

في السياق المؤسساتي، تتولى السلطة التنفيذية مسؤولية تنفيذ السياسة العامة من خلال الوزارات والإدارات المركزية والمحلية، حيث تعمل على تحويل التوجهات العامة إلى سياسات قطاعية وبرامج تفصيلية. وتكمن أهمية هذه الأجهزة في كونها تتعامل مباشرة مع المواطنين والمستفيدين من السياسات، مما يُمكّنها من توفير بيانات ميدانية دقيقة عن مستوى الإنجاز، العراقيل، والحاجات المتجددة، وهو ما يُسهم في عملية التقييم والتغذية الراجعة لصناع القرار.

من ناحية البنية، يمكن للسلطة التنفيذية أن تكون فردية، كما في النظم الرئاسية، أو مزدوجة، كما هو الحال في النظم شبه الرئاسية، أو جماعية كما في النظم البرلمانية التي تعتمد على مجلس وزراء يقوده رئيس حكومة يخضع لرقابة البرلمان. ويؤثر هذا التوزيع الهيكلي للسلطة على آليات تنفيذ السياسات العامة ومدى تجاوبها مع المتغيرات السياسية والاجتماعية[1].

ويُشكل الوزراء المنتمون إلى أحزاب سياسية فاعلًا محوريًا في عملية تنفيذ السياسات العامة، حيث يسعون، من مواقعهم الحكومية، إلى تجسيد البرامج التي التزمت بها أحزابهم أمام الناخبين. وفي حالة الحكومات الائتلافية، يكون تنفيذ السياسة العامة محكومًا بتوافقات سياسية ومصالح مشتركة بين الشركاء، مما يضفي طابعًا تفاوضيًا على عملية التنفيذ[2].

ولا تقتصر مساهمة الأحزاب في التنفيذ على البُعد المؤسسي فحسب، بل تشمل أيضًا أدوارًا سياسية وتواصلية، من خلال تأطير الرأي العام، ونقل تطلعات القواعد الشعبية إلى السلطة، والمشاركة في تقييم السياسات بعد تنفيذها، عبر مساءلة الحكومة ومتابعة آثار السياسات على المجتمع[3].

إن الأحزاب السياسية، باعتبارها وسيطًا بين الدولة والمجتمع، تلعب دورًا مركزيًا في دعم تنفيذ السياسات العامة، ليس فقط من خلال التمثيل الوزاري، بل كذلك عبر التعبئة والتوعية، والمساهمة في إنتاج الكوادر القادرة على إدارة الشأن العام، وتقديم البدائل والتصورات السياسية والاقتصادية. وبالتالي فإن فاعلية تنفيذ السياسة العامة تتوقف بدرجة كبيرة على طبيعة المشاركة الحزبية فيها، وعلى مدى نضج النظام السياسي الذي يسمح للأحزاب بممارسة أدوارها في مناخ من الشفافية والتعددية السياسية.

---

[1] نائل عبد الحافظ العوالمة، **تحليل السياسات العامة مدخل نظامى**، (عمان: مركز احمد ياسين غالي، 1999)، ص 166.165.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص ص 274_273.

[3] عامر خضر الكبيسي، مرجع سابق، ص 95.

الجدول رقم 01: المراكز التي يشغلها الوزير والأدوار التي يلعبها

المراكز التي يشغلها الوزير	الأدوار التي يلعبها الوزير من خلال مركزه
– على مستوى الإدارة:	أدوار في صنع السياسة العامة مثل: 1 –إعداد أوراق عمل حول السياسة العامة على مستوى الإدارة 2 – تنظيم المعلومات والحقائق 3 – تحديد المشكلات ووضع البدائل
–أحد أعضاء مجلس الوزراء:	ادوار تنفيذية تتمثل في: 1– تنفيذ السياسة العامة. 2– الرقابة ومتابعة الأداء
– أحد أعضاء البرلمان والحزب الحاكم صاحب الأغلبية	–يمثل الوزارة التي يرأسها ويديرها ويدافع عنها في البرلمان ويحصل على حصتها في الموازنة. – يمثل السياسي الذي يطرح المشاكل العامة ويقدم الإجراءات من خلال البرلمان لدعم حزبه
–علاقات عامة ووساطة	–يشاور المتعاملين مع الوزارة من أصحاب المصالح، ويؤثر على المجتمع عن طريق إقناعهم بتقبل القيم والسياسات التي يقدمها لهاته المجموعة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على أحمد طيلب، مرجع سابق، ص 145.

يُجسد الفاعلون السياسيون في المستويات العليا، وعلى رأسهم رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والوزراء، أحد المكونات الأساسية في عملية تنفيذ السياسة العامة، حيث يضطلعون بوظيفة تحديد التوجهات الكبرى للدولة، والتعبير عن احتياجاتها ومتطلباتها الأساسية في مختلف المجالات. وتمثل قراراتهم واختياراتهم السياسية تجليات ملموسة للرؤية الإستراتيجية للنظام السياسي، كما تعكس تفاعلهم مع الإكراهات الواقعية ومتغيرات السياق المحلي والدولي[1].

[1] أحمد طيلب، مرجع سابق، ص 144.

وغالبًا ما تكون هذه الاختيارات معقدة وصعبة، لأنها تنطوي على موازنة دقيقة بين المصالح المتضاربة، وتتأثر في صياغتها بعدة عوامل، أبرزها التوجهات السياسية الحزبية من جهة، والتحليل العقلاني القائم على المعطيات الموضوعية والخيارات التقنية من جهة أخرى. وقد تعزز هذا الدور بظهور ما يُعرف بـ"الدولة المتدخلة"، التي تجاوزت أدوارها التقليدية في الحفاظ على النظام العام إلى ممارسة تدخل واسع في مجالات الاقتصاد، والرعاية الاجتماعية، والتنمية البشرية، من خلال وضع سياسات عامة شاملة تشمل مختلف القطاعات[1].

وقد ترتب عن هذا التحول توسع نطاق تدخل السلطة التنفيذية، ولم يعد الأمر مقتصرًا على تنفيذ قرارات جاهزة فحسب، بل أصبح الفاعلون السياسيون مطالبين بتحليل المعلومات المعقدة وتقييم البدائل المتاحة واتخاذ القرارات في ظل واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي متغير باستمرار. وفي هذا السياق، تختلف أدوار الرؤساء والوزراء، بحسب النمط الدستوري المعتمد، من حيث سلطاتهم، ومجال تدخلهم، وآليات محاسبتهم، إلا أنهم يظلون في جميع الأحوال الفاعلين الأساسيين في تحويل السياسة إلى ممارسة فعلية[2].

وتُعدّ الأحزاب السياسية إحدى الأدوات الحاسمة التي تعتمد عليها الحكومات في تنفيذ سياساتها، بالنظر إلى قربها من المجتمع واحتكاكها المباشر بالقواعد الشعبية. فهي تشكل وسيلة حيوية للتواصل بين السلطة والمجتمع، وتسهم في تأطير الرأي العام، ونقل المطالب الاجتماعية إلى مراكز القرار، وتوفير الشرعية الديمقراطية للخيارات المتخذة. ومن هذا المنطلق، تُعتبر مشاركة الأحزاب في تنفيذ السياسة العامة تجسيدًا للتعددية السياسية، وضمانًا لتحقيق التوازن بين مقتضيات الحكم ومتطلبات المجتمع، خاصة في الأنظمة التي تضع ضمن أولوياتها احترام الحريات العامة وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية.

إن الدولة الحديثة، بما تملكه من مؤسسات وأدوات تخطيط وتدخل، لا يمكنها تحقيق أهدافها الإستراتيجية بمعزل عن الفواعل الحزبية، التي تُعد بمثابة همزة وصل ضرورية لضمان فعالية السياسات، واستدامة آثارها، وانسجامها مع القيم الديمقراطية والاحتياجات المتجددة للمجتمع.

[1] نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص 279-280.

[2] عبد الحليم متولي، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2001، ص 305.

المطلب الثالث: دور الأحزاب السياسية في تفعيل السياسة العامة من خلال المعارضة

تشكل المعارضة السياسية أحد المقومات الجوهرية لأي نظام ديمقراطي حقيقي، إذ تساهم في تعزيز التعددية السياسية، وضمان توازن القوى داخل الدولة، وتوفير آليات للرقابة والمساءلة، مما يجعلها فاعلًا أساسيًا في رسم وتوجيه السياسات العامة، حتى من خارج دوائر السلطة. ويمكن التمييز في مفهوم المعارضة بين دلالتين أساسيتين:

أولا: الدلالة اللفظية

تعني "المعارضة" في الأصل اللغوي المواجهة أو المجابهة، سواء كانت في الرأي أو السلوك، وتُستخدم للدلالة على المخالفة أو المغايرة، سواء تعلق الأمر بالأفراد أو الجماعات. وتشير إلى اعتراض على توجه معين، أو مجابهة لنهج متبع، مما يجعلها مرادفًا للمواقف النقدية أو التصحيحية اتجاه مسار قائم.[1]

ثانيا: الدلالة الوظيفية

تُفهم المعارضة، في بعدها السياسي، على أنها حركة منظمة أو شبه منظمة تتخذ موقفًا مناهضًا للسلطة القائمة، سواء بهدف تعديل سياساتها أو السعي لتغييرها بالكامل عبر آليات سلمية ومشروعة. وتعد هذه المعارضة بمثابة عرض لبدائل سياسية تهدف إلى إحداث إصلاحات عميقة أو حتى تغييرات جوهرية في النظام الحاكم، وفق برنامج محدد واستنادًا إلى شرعية قانونية[2].

في هذا الإطار، تُعد المعارضة جزءًا لا يتجزأ من النسق السياسي الديمقراطي، إذ تُضفي عليه صفة الحيوية وتُمنع عنه الجمود، وتُسهم في إبقاء السلطة تحت رقابة مستمرة، بما يحول دون تحولها إلى أداة استبداد أو تسلط. والمعارضة، وفق المفهوم السياسي الحديث، ليست مجرد رد فعل سلبي تجاه الحكومة، بل هي تعبير مشروع عن تنوع المصالح واختلاف الرؤى، وهي ضرورة بنيوية تضمن التوازن داخل النظام، وتوفر مجالًا دائمًا لتجديد النخبة السياسية وتطوير البرامج العمومية[3].

وتقوم المعارضة، عبر الأحزاب السياسية، بعدد من الوظائف الحيوية التي تُعزز من جودة السياسات العامة، ومن أبرزها:

---

[1] عبد النور ناجي، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 227.

[2] المرجع نفسه، ص 228.

[3] حسين مزرود، **الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر 1989-2010**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2012-2011، ص24.

أولا: الرقابة البرلمانية

تلعب المعارضة دورًا رئيسيًا في مراقبة أعمال الحكومة من داخل البرلمان، من خلال الأدوات المتاحة كالأسئلة الشفوية والكتابية، والاستجوابات، وتقديم طلبات لتشكيل لجان تحقيق برلمانية، والاعتراض على مشاريع القوانين أو تعديلها. ومن خلال هذا الدور الرقابي، يمكن للمعارضة أن تكشف عن جوانب التقصير أو الانحراف في السياسات المتبعة، وتقترح بدائل أو مسارات تصحيحية.

ثانيا: اقتراح السياسات البديلة

لا تقتصر وظيفة المعارضة على النقد فقط، بل تتعداها إلى تقديم رؤى وبرامج بديلة قابلة للتطبيق، مما يمنحها مصداقية سياسية أمام الناخبين ويُعزز دورها كمنافس جاد للحكومة. وهذا الدور يكتسب أهمية خاصة في الأنظمة الديمقراطية التي[1] تعتمد على التداول السلمي للسلطة، حيث تُعد المعارضة مرشحًا دائمًا للحكم.

ثالثا: تحفيز النقاش العمومي

تساهم المعارضة في توسيع دائرة الحوار السياسي، من خلال إثارة قضايا قد تُهملها السلطة التنفيذية، أو الدفاع عن فئات اجتماعية مهمشة، مما يجعلها صوتًا معبرًا عن شرائح متعددة من المجتمع. كما تُمكن الأحزاب المعارضة من تعبئة الرأي العام وتنظيمه حول قضايا جوهرية، بما يُعزز من تفاعل المواطنين مع الشأن العام.

رابعا: التأثير في موازين القوى

يمكن للمعارضة أن تفرض نفسها كقوة فاعلة في تعديل التوازنات السياسية داخل البرلمان أو حتى في المشهد السياسي العام، خاصة في حالات الحكومات الائتلافية أو البرلمانات غير المستقرة، حيث قد تمتلك أوراق ضغط حقيقية من خلال التفاوض أو التحالفات المرحلية.

وتختلف فعالية المعارضة حسب طبيعة النظام السياسي السائد. ففي الأنظمة الحزبية الأحادية، تكاد تغيب المعارضة الحقيقية المنظمة، حيث يُحتكر العمل السياسي من قبل حزب واحد، ما يُفرغ

[1] خالد توازي، **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن خدة الجزائر، 2005-2006، ص51.

الممارسة السياسية من مضمونها الديمقراطي. وإن وُجد نقد داخلي، فإنه غالبًا ما يكون شكليًا ومحدود الأثر[1].

أما في الأنظمة الثنائية الحزبية، فإن المعارضة تتجلى بشكل واضح وفعّال، إذ يتداول حزبان رئيسيان على الحكم، ويكون أحدهما في موقع القيادة والآخر في موقع المراقبة والتقييم. ويُوفر هذا النمط بيئة سياسية أكثر توازنًا ويُشجع على تبني ممارسات سياسية راشدة.

وفي الأنظمة التعددية، تُتاح فرصة أوسع للأحزاب السياسية في تنظيم صفوف المعارضة وفق ائتلافات وتحالفات تتجاوز البُعد الإيديولوجي نحو التنسيق البرلماني والسياسي لتحقيق أهداف مشتركة، ما يُعطي للتعددية الحزبية ديناميكية بناءة داخل البرلمان وخارجه[2].

من جهة أخرى، ترتبط فعالية المعارضة ارتباطًا وثيقًا بمدى احترام النظام القائم للحريات السياسية وحقوق التعبير والتنظيم. فوجود فضاء حر للعمل السياسي، وضمان حرية الإعلام، واستقلال القضاء، كلها شروط لازمة لتمكين المعارضة من أداء دورها بكفاءة وفعالية. وعلى العكس من ذلك، فإن التضييق على المعارضين أو تجريم مواقفهم السياسية يُفرغ الديمقراطية من مضمونها، ويُفضي إلى انغلاق سياسي يعطل مسار التنمية والإصلاح.

وفي الأخير، يمكن القول إن الأحزاب السياسية، من خلال موقعها في المعارضة، تساهم بشكل فعلي في رسم السياسة العامة، سواء عبر رقابة الأداء الحكومي أو من خلال اقتراح السياسات والبرامج البديلة. وهي بذلك تؤدي دورًا تكامليًا مع باقي مؤسسات الدولة، لضمان فعالية النظام السياسي واستمراره في خدمة الصالح العام.[3]

يتبيّن من خلال هذا المبحث أن مشاركة الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة تتم عبر ثلاث قنوات رئيسية: التمثيل في السلطة التشريعية، والمشاركة في السلطة التنفيذية، وممارسة المعارضة.

وتُعد هذه الأدوار مجتمعة ضرورية لتفعيل النظام الديمقراطي، إذ تتيح للأحزاب التأثير في التشريع، تنفيذ البرامج الحكومية، ومراقبة السلطة وتقديم بدائل سياسية.

---

[1] ناصر جابر، مرجع سابق، ص 51.

[2] عبد النور ناجي، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي**، مرجع سابق، ص 228.

[3] يزيد مختاري، محمد معمري، **مرجع سابق**، ص 07.

غير أن فعالية هذه المشاركة ترتبط بطبيعة النظام السياسي، ودرجة احترام الحريات، ومدى استقلالية المؤسسات.

لذلك، فإن تقوية الأحزاب وتعزيز بيئة العمل السياسي الشفاف تمثل شرطًا جوهريًا لضمان سياسات عامة أكثر توازنًا وشرعية.

خلاصة الفصل الثاني:

يتناول هذا الفصل دور الأحزاب السياسية الجزائرية في التأثير على صناعة السياسات العامة، من خلال استعراض أدوارها عبر الأطر القانونية والتنظيمية، وكذلك من خلال تموقعها داخل مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، أو ضمن صفوف المعارضة.

يتضح أن الإطار القانوني في الجزائر، منذ تكريس التعددية الحزبية بدستور 1989، مكّن الأحزاب سياسيًا من التأسيس والمشاركة، لكنه لا يزال يعاني من قيود تحدّ من فعاليته، كالتدخل الإداري، والقيود المفروضة على الاعتماد، وضعف الضمانات التطبيقية لاستقلالية العمل الحزبي.

وقد أظهر تحليل مكانة الأحزاب داخل السلطة التشريعية أن البرلمان يمثّل مجالًا مهمًا للتأثير من خلال سن القوانين، والرقابة على الحكومة، والمشاركة في النقاشات الوطنية، إلا أن هذا الدور يبقى محدودًا بسبب تبعية الكثير من الأحزاب للسلطة وضعف المعارضة. أما على مستوى السلطة التنفيذية، فتؤدي الأحزاب المشاركة في الحكومة دورًا في تنفيذ البرامج، إلا أن طبيعة النظام شبه الرئاسي تجعل القرارات السياسية تتركز غالبًا بيد رئاسة الجمهورية.

من جهة أخرى، تبقى المعارضة السياسية في الجزائر – رغم الاعتراف الدستوري بها – عاجزة عن تشكيل بديل سياسي مؤثر، نتيجة تضييقات مؤسساتية وتشتت داخلي، رغم أنها تؤدي وظائف مهمة مثل الرقابة والنقد وتقديم البدائل.

إن فعالية الأحزاب في التأثير على السياسة العامة في الجزائر ترتبط بمدى توفر الإرادة السياسية في إرساء مناخ ديمقراطي فعلي، يقوم على احترام الحريات، وضمان استقلالية المؤسسات، وفتح المجال الحقيقي للتنافس السياسي. ولذلك، فإن الإصلاح الحزبي في الجزائر يجب أن يتجه نحو تعزيز استقلال الأحزاب، وتوسيع صلاحيات البرلمان، وضمان التعددية السياسية الحقيقية في مواجهة التمركز السلطوي.

الفصل الثالث:

تقييم دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر

تمهيد:

تُعد الأحزاب السياسية الفاعل المحوري في النظم الديمقراطية الحديثة، إذ تُناط بها أدوار أساسية في تأطير المواطنين، وتمثيلهم، والمشاركة في صياغة السياسات العامة عبر المؤسسات المنتخبة.

غير أنّ التجربة الحزبية في الجزائر كشفت عن فجوة واسعة بين الدور المفترض للأحزاب السياسية ودورها الفعلي في عملية صناعة القرار العمومي. فرغم وجود تعددية حزبية منذ نهاية الثمانينيات، إلا أنّ المشاركة الحزبية في صنع السياسات ظلّت محدودة، بل وشكلية في كثير من الأحيان، بفعل جملة من المعوقات البنيوية والسياسية والقانونية.

يُعالج هذا الفصل بالتحليل والتقييم العوامل التي أعاقت تفعيل الدور الحزبي في صناعة السياسات العامة في الجزائر، بدءًا من ضعف فعالية أحزاب الأغلبية، ومرورًا بإشكالات التنشئة السياسية والديمقراطية الداخلية، وانتهاءً بهيمنة السلطة التنفيذية على العمل التشريعي، قبل أن يستشرف سُبل الإصلاح الممكنة لتعزيز مكانة الأحزاب كفاعل سياسي حقيقي في صناعة القرار.

المبحث الأول: المعيقات التي تواجه الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر

تواجه الأحزاب السياسية في الجزائر جملة من التحديات والمعيقات التي تعرقل أداءها للدور المنوط بها في صياغة وتوجيه السياسات العامة. وتتنوع هذه المعيقات بين ما هو بنيوي مرتبط بطبيعة النظام السياسي، وما هو ذاتي نابع من بنية الأحزاب نفسها ومستوى نضجها المؤسسي والسياسي. في هذا المبحث نسلط الضوء على أبرز هذه المعيقات التي حدّت من فعالية الأحزاب في المشاركة الحقيقية في صنع القرار العمومي.

المطلب الأول: فعالية أحزاب التحالف الرئاسي في صنع السياسة العامة

تُعد فعالية الأحزاب السياسية، وخاصة تلك المكوّنة لما يُعرف بتحالف الأغلبية أو التحالف الرئاسي، عنصرًا حاسمًا في تقييم مساهمة الفاعلين الحزبيين في صياغة السياسات العامة، إذ يُفترض أن تمنحها الأغلبية البرلمانية القدرة على التأثير الفعلي في صناعة القرار التشريعي والرقابي. غير أنّ التجربة السياسية في الجزائر أفرزت واقعًا مغايرًا، يعكس قصورًا واضحًا في أداء هذه الأحزاب، حتى وهي في موقع القوة التشريعية. ويُعزى هذا القصور إلى عدد من الأسباب البنيوية والسياسية والدستورية، التي أدّت إلى إفراغ الممارسة الحزبية من محتواها الفعّال، وحوّلتها في كثير من الأحيان إلى مجرد آلية لإضفاء الشرعية على قرارات السلطة التنفيذية، بدل أن تكون أداةً لصياغة السياسات العامة.[1]

أولًا: الإطار الدستوري للصلاحيات التشريعية

من الناحية الدستورية، منح دستور 1996، خاصة في المواد 122 و123، البرلمان الجزائري صلاحيات واسعة في المجال التشريعي، من خلال تحديد قائمة واسعة من المجالات التي تدخل ضمن اختصاصه، مثل الحقوق الأساسية للأفراد، الأحوال الشخصية، قانون الأسرة، الجنسية، الهجرة، تنظيم القضاء، العقوبات، العفو، الميزانية، الضرائب، الجمارك، الصحة العامة، قوانين العمل وغيرها. ويفترض هذا الإطار أن يكون البرلمان، ومن ورائه الأحزاب المكوّنة له، فاعلًا أساسيًا في هندسة السياسات العامة للدولة، سواء عبر التشريع أو الرقابة أو المصادقة على برامج الحكومة، لكن ما يحدث فعليًا هو تراجع ملحوظ لهذا الدور أمام تغوّل السلطة التنفيذية، وضعف بنية الأحزاب ذاتها.

ومن الملاحظ، من خلال النظام الداخلي لمجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني، أن المبادرة التشريعية مخوّلة للحكومة ولنواب المجلس الشعبي الوطني، بشرط ألا يقل عددهم عن عشرين نائبًا. غير أن هذه المبادرات تبقى محدودة الأثر، نظرًا لعدة عراقيل مؤسساتية وسياسية، على رأسها حاجة أي

[1] غارو حسيبة، مرجع سابق، ص 209.

قانون يقرّه المجلس الشعبي الوطني إلى موافقة ثلاثة أرباع مجلس الأمة، مما يضعف من استقلالية المبادرة التشريعية ويزيد من اعتمادها على توافق سياسي يصعب تحقيقه خارج إرادة الحكومة.[1]

ثانيًا: محدودية الدور التشريعي لأحزاب التحالف الرئاسي

رغم أن أحزاب التحالف الرئاسي، التي غالبًا ما تحوز الأغلبية البرلمانية، يُفترض أن تكون في موقع قوة يمكّنها من التأثير المباشر في السياسات العامة، إلا أن الواقع العملي يثبت العكس. فقد ظلت هذه الأحزاب تؤدي دورًا شكليًا أكثر منه وظيفيًا، مقتصرة على تأييد مقترحات الحكومة وتمريرها دون نقاش معمّق أو تعديل جوهري، وهو ما أفرغ العملية التشريعية من محتواها الحقيقي.

ففي الفترات التشريعية السابقة، وخصوصًا خلال عهدتي البرلمان بين 2007 و2012، تبيّن أن أغلب مشاريع القوانين كانت مبادرات حكومية خالصة، وأن دور النواب، بمن فيهم المنتمين إلى أحزاب الأغلبية، كان أقرب إلى المصادقة الآلية منه إلى المشاركة الفعّالة. كما أنّ الرقابة البرلمانية على أداء الحكومة، التي يُفترض أن تكون أحد أبرز وجوه صنع السياسات العامة، كانت ضعيفة إلى درجة بات معها استدعاء الوزراء أو تقديم استجوابات مجرد مظاهر ديمقراطية صورية.

وإذا ما استعرضنا مضمون هذه الرقابة، نجد أنها اقتصرت غالبًا على أسئلة شفوية وكتابية قليلة التأثير، تأخّر الرد عليها في كثير من الأحيان، ما جعلها تفقد معناها ومردودها السياسي، فضلًا عن كونها لم تترتّب عليها أي مساءلة فعلية للوزراء أو تغييرات في السياسات الحكومية.[2]

ثالثًا: غياب المعارضة البرلمانية الفاعلة

من بين المؤشرات الدالة على محدودية فعالية الأحزاب السياسية، وخصوصًا أحزاب الأغلبية، في التأثير على صنع السياسات العامة، هو عدم تسجيل أي حالة رفض من طرف البرلمان الجزائري، عبر تاريخه الحديث، لبيان السياسة العامة التي تقدمها الحكومة عند بداية كل عهدة نيابية. كما لم يُسجل أن تم استخدام ملتمس رقابة ضد الحكومة من قبل النواب، وهو ما يعكس تواطؤًا ضمنيًا أو ضعفًا بنيويًا في أداء الرقابة المؤسساتية، ويؤكد أن البرلمان لا يشكل سلطة مضادة للسلطة التنفيذية، بقدر ما يكرّس حالة من التماهي معها.

هذا الغياب الفعلي للمعارضة البرلمانية، سواء من داخل أحزاب التحالف الرئاسي نفسها أو من الأحزاب الأخرى، يُفقد البرلمان صفته كفضاء للنقاش والتداول الديمقراطي، ويحول دون قيامه بوظيفته الأساسية كمؤسسة لصنع السياسات العامة وفقًا لمصالح المواطنين واحتياجاتهم.

---

[1] أحمد طرطار، **دور اللجان البرلمانية في تفعيل الاداء البرلماني**، مجلة الفكر البرلماني، العدد 17، سبتمبر 2007.

[2] غارو حسيبة، مرجع سابق، 209.

رابعًا: التفسير السياسي لأداء أحزاب التحالف

يمكن تفسير ضعف فعالية أحزاب التحالف الرئاسي في عملية صنع السياسات العامة بمجموعة من العوامل السياسية، أبرزها:

1. **الولاء المفرط للسلطة التنفيذية:** حيث تغلّب أحزاب التحالف مصالحها الحزبية الضيقة المرتبطة بالبقاء في السلطة، على مبدأ خدمة الصالح العام.
2. **الاعتماد على التزكية بدل المبادرة:** فالكثير من النواب لا يمتلكون روح المبادرة التشريعية، ويعتمدون على تعليمات وتوجيهات حزبية تأتي من الأعلى.
3. **غياب الثقافة البرلمانية والسياسية:** يعود ذلك إلى هشاشة التكوين السياسي للعديد من النواب، مما يؤثر سلبًا على مستوى النقاش وفعالية الأداء.
4. **إغلاق المجال العام أمام النقاش الحر:** وهو ما يحرم العملية السياسية من الحيوية اللازمة لصنع سياسات عمومية تعبّر عن الإرادة الشعبية الحقيقية.

المطلب الثاني: ضعف التنشئة السياسية داخل الأحزاب وتأثيرها على صنع السياسة العامة

تُعدّ التنشئة السياسية إحدى الركائز الجوهرية التي تقوم عليها فعالية العمل الحزبي، إذ تساهم في بناء قاعدة نُخبوية مؤهلة للمشاركة الواعية والفاعلة في العملية السياسية، وخاصة في مراحل صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العامة. غير أن المتأمل في الواقع الحزبي الجزائري يلاحظ غيابًا واضحًا، بل وخللاً بنيويًا، في منظومة التنشئة السياسية داخل معظم الأحزاب، سواء كانت موالية أم معارضة، ما أفرز نخبًا غير مهيّأة معرفيًا وسلوكيًا لممارسة أدوارها الدستورية والسياسية بشكل فعّال.[1]

أولًا: مفهوم التنشئة السياسية وأهميتها في بناء الفاعل السياسي

تشير التنشئة السياسية إلى ذلك المسار التربوي والتثقيفي الذي يهدف إلى إدماج الفرد في الحياة السياسية، عبر غرس القيم والمعارف والمواقف التي تُؤهله للمشاركة في الشأن العام. وتُمارَس هذه التنشئة من خلال عدة مؤسسات، كالعائلة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، غير أنّ الأحزاب السياسية تبقى من أبرز الفضاءات التي يُفترض أن تقوم بهذا الدور، لا سيما في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي، كما هو حال الجزائر.

[1] عبد الرزاق بوراوي، **النخبة السياسية في الجزائر: قراءة في مسار التشكل والأداء** (الجزائر: منشورات دار الهدى، 2017)، ص 152.

فالحزب السياسي لا يُفترض أن يكون مجرد هيكل تنظيمي أو وعاء انتخابي، بل مدرسة لإعداد الكوادر، ومصنعًا لإنتاج النخبة القادرة على إدراك تعقيدات الشأن العام والتفاعل معها. ومن هنا، تكتسب التنشئة السياسية داخل الأحزاب أهميتها، لأنها تُساهم في:

1. بناء وعي سياسي لدى المنخرطين.
2. تطوير مهارات التواصل والتفاوض واتخاذ القرار.
3. تمكين الأعضاء من فهم الآليات المؤسساتية والدستورية لصنع السياسات العامة.

غير أن هذا الدور بقي غائبًا إلى حدّ كبير في التجربة الحزبية الجزائرية، حيث يغلب على العلاقة بين القيادة والقاعدة الطابع الزبوني والولائي، لا التكويني والتثقيفي.[1]

ثانيًا: تجليات ضعف التنشئة السياسية داخل الأحزاب الجزائرية

يتجلّى ضعف التنشئة السياسية داخل الأحزاب الجزائرية في عدّة مظاهر واضحة، منها:

1. **غياب مدارس وهيئات التكوين السياسي:** أغلب الأحزاب، بما فيها الأحزاب الكبرى المكوّنة للتحالف الرئاسي، لا تمتلك مؤسسات دائمة أو مراكز تدريب سياسي لفائدة أعضائها. وحتى تلك التي أنشأت مراكز شكلية لهذا الغرض، فإنّ نشاطها بقي محدودًا في الزمن والمحتوى، ولا يرقى إلى التكوين العميق أو المنتظم.
2. **التركيز على الحشد الانتخابي بدل التكوين السياسي:** تنحصر ديناميكية النشاط الحزبي في الجزائر، في الغالب، في مواسم الانتخابات، حيث تُستنهض القواعد لدعم المرشحين دون إعدادهم سياسيًا أو تأهيلهم للقيام بمهام تشريعية أو رقابية فيما بعد. وتُقدّم الولاءات الشخصية والعلاقات الزبونية على الكفاءة والمعرفة.
3. **ضعف ثقافة المداولات الداخلية:** لا توجد داخل معظم الأحزاب فضاءات ديمقراطية حقيقية للتداول والنقاش الحر. فالمواقف تتخذ غالبًا من طرف القيادة العليا، ويتم تعميمها على القواعد بطريقة فوقية، مما يحرم المنخرطين من التمرّن على الحوار السياسي وتعلّم آليات بلورة المواقف وصنع القرار الجماعي.[2]

---

[1] زهير إبرير، **ضعف الأحزاب السياسية وأثره على المسار الديمقراطي في الجزائر**، مجلة رؤى استراتيجية، العدد 10 (2020): ص_ص 74–76.

[2] لخضر بلقاسم، **الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الجزائرية**، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 4، العدد 3 (2019)، ص 133.

4. **هشاشة التكوين المعرفي للنخب السياسية:** إنّ الكثير من البرلمانيين أو القيادات الحزبية لا يمتلكون الحد الأدنى من الإلمام بأدوارهم الدستورية ولا بفلسفة السياسات العامة، الأمر الذي ينعكس سلبًا على مردودهم في الهيئات المنتخبة. وغالبًا ما يغلب على مداخلاتهم الطابع الشعبوي أو الإنشائي، دون اقتراحات ملموسة أو مشاريع قانونية متكاملة.[1]

ثالثًا: أثر ضعف التنشئة السياسية على عملية صنع السياسة العامة

إنّ النتيجة المباشرة لضعف التنشئة السياسية تتمثل في غياب الفاعلية المؤسساتية للأحزاب، وتحوّلها إلى واجهات رمزية في المشهد السياسي بدل أن تكون أدوات ديناميكية للتأثير والتغيير. ويمكن تلخيص أثر ذلك على عملية صنع السياسات العامة كما يلي:

1. **قصور في المبادرة التشريعية:** نتيجة لضعف التكوين السياسي والقانوني، نادرًا ما تبادر الأحزاب باقتراح قوانين نوعية. وحتى عندما تفعل، تكون مقترحاتها محدودة التأثير أو غير ناضجة تقنيًا.
2. **غياب التأطير المجتمعي حول القضايا العمومية:** حيث تفشل الأحزاب في توجيه الرأي العام أو التعبئة حول خيارات بديلة، ما يضعف التفاعل الديمقراطي حول السياسات المقترحة.
3. **إضعاف الرقابة المؤسساتية:** إذ يفتقر النواب، من حيث المهارات والخبرة، إلى القدرة على مساءلة الحكومة أو تقييم برامجها، وهو ما يجعل البرلمان مؤسسة شكلية غير فعّالة.

وفي المحصلة، فإن غياب التنشئة السياسية المنظمة داخل الأحزاب يُفقد العملية الديمقراطية أحد أعمدتها الأساسية، ويؤدي إلى تكرار أزمة النخب، وتدوير الوجوه نفسها في مواقع السلطة، دون تقديم إضافة نوعية في صناعة السياسات العامة أو ضمان استمرارية الإصلاح.

[1] نذير عون، **السياسة العامة: مدخل نظري وتحليلي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص_ص 201–204.

المطلب الثالث: غياب الديمقراطية الداخلية وهيمنة القيادات التاريخية داخل الأحزاب

من أبرز الإشكالات البنيوية التي تواجه الأحزاب السياسية في الجزائر، ظاهرة غياب الديمقراطية الداخلية، وما يتبعها من هيمنة القيادات التاريخية أو الشخصية على مقاليد التسيير الحزبي، وهو ما يخلق مناخًا غير صحي داخل هذه التنظيمات، ويؤثر سلبًا على قدرتها في التفاعل مع المتغيرات المجتمعية، وبالتالي يُضعف مساهمتها النوعية في صياغة السياسات العامة.

أولًا: مظاهر غياب الديمقراطية الداخلية في الأحزاب

تقوم الديمقراطية الداخلية على مبادئ أساسية، مثل حرية التعبير داخل الحزب، الشفافية في تسيير الموارد، الانتخاب الدوري للهيئات القيادية، ومحاسبة المسؤولين. لكن الممارسة السياسية في الجزائر تُظهر أن كثيرًا من الأحزاب تتعامل مع هذه المبادئ بشكل انتقائي أو شكلي، ويتجلى ذلك في:

1. **الاحتكار القيادي:** معظم الأحزاب الجزائرية تعاني من احتكار القيادة من قبل شخصية واحدة تُسيّر الحزب لعقود متتالية، وغالبًا ما تكون هذه الشخصية من الجيل المؤسس، أو ممن يتمتعون برصيد نضالي تاريخي أو قرب من السلطة. وقد تتحول هذه الزعامة إلى مرجعية مقدسة، لا تقبل النقد أو التداول، في انتهاك صريح لمبدأ التداول الديمقراطي.[1]
2. **الانفراد باتخاذ القرار:** تغيب آليات اتخاذ القرار الجماعي، حيث تُهمّش المؤسسات الداخلية كالمجالس الوطنية أو اللجان التنفيذية، ويتم اختزال الحزب في شخص الأمين العام أو الرئيس. وحتى إن وُجدت هذه الهيئات، فإن دورها يبقى استشاريًا أو صوريًا.
3. **التضييق على المبادرات الداخلية:** لا تشجّع القيادة على بروز أصوات جديدة أو تيارات فكرية داخل الحزب، بل يُنظر إلى ذلك كتهديد للوحدة التنظيمية، ما يؤدي إلى طرد المعارضين، أو دفعهم إلى الانشقاق، وتشكيل أحزاب جديدة، تكرر نفس النمط في كثير من الأحيان.
4. **الانتخابات الداخلية المشوبة بالشكليات أو التزوير:** عادة ما تكون مؤتمرات الأحزاب مناسبة لتزكية القيادة القائمة، بدل أن تكون فرصة حقيقية لتجديد الدماء. وغالبًا ما تشوب هذه العمليات اختلالات تنظيمية، أو يتم إعدادها مسبقًا لضمان نتائج معينة.

[1] عبد الحليم دباغ، **الأحزاب السياسية في الجزائر: من النضال إلى المأسسة**، (الجزائر: دار القصبة، 2021)، ص 103.

ثانيًا: هيمنة القيادات التاريخية وجدلية الجمود والتجديد

القيادات التاريخية، رغم ما تحمله من رصيد نضالي وتجربة، إلا أنها في السياق الجزائري باتت تمثل عائقًا حقيقيًا أمام التجديد السياسي. فهذه الشخصيات غالبًا ما:

1. **ترفض التخلي عن السلطة الحزبية**، وتعتبر نفسها الحامية الشرعية للخط السياسي للحزب.
2. **تُقصي الكفاءات الشابة:** وهذا ما يحرم الحزب من طاقات واعدة.
3. **تُمارس الخطاب الأحادي:** الذي يفتقد إلى الحس النقدي أو الانفتاح، الأمر الذي يُضعف قدرة الحزب على التفاعل مع القضايا الجديدة.

وقد أدّى ذلك إلى بروز ما يُعرف بـ "الشيخوخة السياسية" داخل الأحزاب، وهي ظاهرة تتجلى في محدودية الإبداع، ضعف التجاوب مع الشباب، والابتعاد عن روح العصر، ما يجعل هذه الأحزاب غير قادرة على التفاعل مع متطلبات الإصلاح أو المبادرة في صنع السياسات العامة.[1]

ثالثًا: أثر غياب الديمقراطية الداخلية على فاعلية الأحزاب في صناعة السياسات

ينعكس غياب الديمقراطية الداخلية بشكل مباشر على دور الأحزاب في الفضاء السياسي، ويمكن ملاحظة ذلك في عدة مستويات:

1. **انعدام التمثيل الحقيقي للقواعد داخل الهياكل:** حيث تفقد القواعد الحزبية صوتها، ويتحول الحزب إلى أداة بيد القيادة فقط، مما يجعل مواقفه لا تعبّر عن قاعدته الاجتماعية الحقيقية، بل عن مزاج النخبة المتحكمة فيه.[2]
2. **تعطّل آليات النقد والتقييم الداخلي:** في غياب النقاش الديمقراطي، لا تخضع القيادة للمساءلة، ولا يتم تصحيح السياسات الخاطئة، ما يُبقي الحزب في حلقة مفرغة من التكرار والفشل.
3. **إضعاف دور الحزب في البرلمان والمجالس المنتخبة:** بما أن المرشحين يُنتقون على أساس الولاء لا الكفاءة، فإن تمثيل الحزب في المؤسسات التشريعية يكون شكليًا، وغير مؤهل لصياغة أو اقتراح سياسات عامة فعّالة.

---

[1] محمد لخضر حامدي، **الديمقراطية الداخلية في الأحزاب الجزائرية: بين النص والممارسة**، مجلة السياسة والقانون، (2018)، ص_ص 89–91.

[2] رابح لونيسي، **المأزق الحزبي في الجزائر: الأسباب والتحديات**، مجلة رؤى مستقبلية، العدد 7 (2020)، ص_ص 112–114.

4. **العزوف الشعبي عن العمل الحزبي:** نتيجة غياب الديمقراطية والشفافية، يتنامى شعور لدى المواطنين بأن الأحزاب ليست أدوات تغيير، بل مراكز نفوذ مغلقة، ما يُعزز ظاهرة العزوف السياسي والانخراط في الحركات الاحتجاجية بدل الأحزاب.

وبالتالي، فإن الديمقراطية الداخلية ليست مسألة تنظيمية فحسب، بل تمس جوهر الشرعية الحزبية وقدرته على التأثير في المجتمع والدولة على السواء. وكلما غابت هذه الديمقراطية، كلما تحوّل الحزب إلى جهاز مغلق، عاجز عن التجدد والتفاعل، وغير قادر على الإسهام الفعّال في هندسة السياسات العامة التي تستجيب لمطالب المواطنين.[1]

وعليه تواجه الأحزاب السياسية في الجزائر معيقات بنيوية وتنظيمية تحدّ من تأثيرها في صنع السياسة العامة، أهمها التبعية للسلطة التنفيذية، ضعف الرقابة البرلمانية، وغياب المبادرة التشريعية. كما تعاني من ضعف في التنشئة السياسية وافتقارها للتكوين الجاد، ما يؤدي إلى نخب غير مؤهلة.

ويُضاف إلى ذلك غياب الديمقراطية الداخلية وهيمنة القيادات التاريخية، مما يعرقل التجديد ويُعزز العزوف الشعبي، وتجاوز هذه التحديات يتطلب إصلاحًا عميقًا في البنية الحزبية وتعزيز بيئة سياسية ديمقراطية حقيقية.

[1] بلقاسم عياد، **شيخوخة النخبة السياسية وأثرها على الأداء الحزبي**، مجلة دراسات سياسية، العدد 16 (2021)، ص_ص 76–77.

المبحث الثاني: آفاق تفعيل دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر

رغم تعدد المبادرات القانونية والسياسية الرامية إلى إعادة بعث الحياة الحزبية في الجزائر، إلا أن فعالية الأحزاب السياسية في التأثير في مسار السياسات العامة لا تزال محدودة، ما يستوجب التفكير في آليات إصلاحية أكثر عمقًا وشمولًا. ويُعدّ تفعيل دور الأحزاب السياسية في صياغة وتنفيذ السياسات العامة أحد التحديات المركزية التي تواجه مسار التحول الديمقراطي في البلاد.

من هذا المنطلق، يسعى هذا المبحث إلى رصد آفاق سبل التفعيل الممكنة لهذا الدور عبر مقاربة شمولية تشمل إصلاح الإطار القانوني والمؤسساتي، وإعادة هيكلة العمل الحزبي، وتعزيز ثقافة المشاركة السياسية الفاعلة لدى المواطن، بما يسهم في بناء مشهد سياسي أكثر توازنًا واستجابة لتطلعات المجتمع.[1]

المطلب الأول: إصلاح الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم لنشاط الأحزاب السياسية

يُشكّل الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم لعمل الأحزاب السياسية القاعدة الأساس التي تُبنى عليها الممارسة الحزبية السليمة والمشاركة الفعلية في صناعة السياسة العامة. فكلما كانت القوانين والتشريعات مرنة وشفافة ومحفزة، كلما ساهمت في دعم التعددية السياسية وتعزيز وظيفة الأحزاب كوسيط بين الدولة والمجتمع، والعكس صحيح، إذ إن القوانين المقيّدة والنصوص الغامضة تنزع من الأحزاب استقلاليتها وتحولها إلى أدوات شكلية في مشهد سياسي مغلق أو موجه. وعليه، فإن إصلاح هذا الإطار هو ضرورة قصوى لتفعيل دور الأحزاب السياسية في الجزائر في سياق يتسم بالتحول السياسي والمجتمعي الذي عرفته البلاد بعد 2019.[2]

أولًا: إصلاح القانون العضوي للأحزاب السياسية

رغم أن الجزائر قد أقرت منذ التعددية السياسية في دستور 1989 مبدأ حرية إنشاء الأحزاب، فإن الممارسة ظلت محكومة بقيود قانونية صارمة، أبرزها ما نص عليه **القانون العضوي رقم 12-04** المتعلق بالأحزاب السياسية. هذا القانون، وإن كان يُقرّ بالتعددية وحرية العمل السياسي، إلا أنه يتضمن عدة بنود تُكرّس نوعًا من الرقابة والتضييق، سواء من حيث شروط التأسيس أو من حيث الرقابة الإدارية اللاحقة على نشاط الحزب. على سبيل المثال، يشترط القانون على مؤسسي الحزب أن يكونوا ممثلين

[1] **القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في 12 يناير 2012**، المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد 02، 2012.

[2] عادل خروبي، **الإطار القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر: قراءة نقدية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 20 (2020)، ص_ص53-55.

عن عدد معين من الولايات، وهو شرط لا يُبرَّر سياسيًا أو ديمقراطيًا، لأنه يقصي تلقائيًا النوى الحزبية ذات البعد المحلي أو الفئوي أو القاعدي، ويكرّس مركزية التمثيل السياسي.[1]

كما يمنح القانون سلطة حل الحزب لوزارة الداخلية، إما مباشرة أو عبر إحالة ملفه إلى القضاء، وذلك استنادًا إلى تهم فضفاضة كـ"المساس بالنظام العام" أو "الإضرار بالوحدة الوطنية"، وهي مفاهيم تفتقر إلى التحديد القانوني الدقيق، ما يفتح المجال أمام تفسيرات تعسفية تؤدي إلى كبح النشاط السياسي الحر[2]. لذلك، فإن أحد مداخل الإصلاح الأساسية هو إعادة صياغة هذا القانون بما يضمن حرية التأسيس على أساس الإخطار لا الترخيص، وتقييد سلطة الإدارة، وضمان الحماية القانونية للأحزاب في حالة النزاع مع السلطة التنفيذية.[2]

ثانيًا: تحرير مجال تمويل الأحزاب وتعزيز الرقابة

التمويل هو شريان الحياة لأي حزب سياسي. وفي السياق الجزائري، فإن **الاعتماد الكلي على تمويل الدولة** قد خلق علاقة تبعية بين الأحزاب والسلطة التنفيذية، حيث أن معظم الدعم يُمنح بحسب موقع الحزب من النظام، لا بناء على أدائه البرامجي أو قدرته التمثيلية. هذا الأمر أدى إلى تشويه وظيفة الأحزاب وتحويلها إلى أدوات طيّعة في يد الإدارة، مقابل ضمان البقاء في الساحة السياسية.[3]

وبالتالي، فإن إصلاح هذا الجانب يتطلب **إرساء منظومة تمويل شفافة ومتوازنة**، تقوم على مبادئ التمويل المختلط (العمومي والذاتي)، مع وضع سقوف واضحة للتمويل الخاص، وفرض التصريح الإجباري بالمصادر، وإلزام الأحزاب بتقديم تقارير مالية سنوية يتم تدقيقها من قبل جهة مستقلة كـ "مجلس المحاسبة" أو هيئة خاصة للشفافية السياسية. كما يجب ربط الدعم العمومي بمدى التمثيل الشعبي للأحزاب بناء على نتائج الانتخابات، مما يحفزها على العمل القاعدي والانخراط الجاد في التعبئة السياسية.[4]

---

[1] مصطفى سعيد، **تمويل الأحزاب السياسية في الجزائر: بين النصوص والتطبيق**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 15 (2021)، ص_ص 112-114.

[2] محمد لطرش، **الإصلاح السياسي في الجزائر: التمويل الحزبي نموذجًا**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 30 (2022)، ص_ص 77-79.

[3] نور الدين باهية، **إشكالية استقلالية السلطة الوطنية للانتخابات في الجزائر**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (2022)، ص_ص 72-76.

[4] بلقاسم بن عمار، **الوظيفة التشريعية للبرلمان الجزائري بين النص والتطبيق**، مجلة القانون والسياسة، (2019)، ص_ص 134-136.

ثالثًا: إصلاح البنية المؤسساتية الداعمة للعمل الحزبي

لا يمكن للأحزاب السياسية أن تساهم في صناعة السياسات العمومية دون وجود مؤسسات سياسية وإدارية، تؤمن بثقافة التشاركية وتتيح المجال للنقاش والتأثير. وفي هذا السياق، فإن إصلاح بنية المؤسسات الوطنية يُعد من أبرز العوامل المُحفزة لتمكين الأحزاب من أداء دورها، خاصة من خلال:

1. **تعزيز استقلالية السلطة الوطنية للانتخابات:** إذ أن مصداقية العمليات الانتخابية تشكل الإطار الأهم الذي يُعيد الثقة بين الأحزاب والناخبين. واستقلالية هذه السلطة لا يجب أن تكون فقط شكلية أو قانونية، بل فعلية على مستوى التعيينات، والموارد، وصلاحيات الرقابة، وآليات الطعن. لا بد من تقنين آليات مراقبة الانتخابات بمشاركة ممثلي الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.
2. **تفعيل أدوار البرلمان كفضاء حزبي لصناعة السياسة العامة:** من خلال تمكين الأحزاب الممثلة في البرلمان من أدوات رقابية وتشريعية قوية، مثل تشكيل لجان التحقيق، وحق المبادرة التشريعية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات. كما يجب مراجعة النظام الداخلي للبرلمان بما يضمن حرية الكتَل الحزبية في التكتل والاقتراح.
3. **إرساء آليات دائمة للتشاور السياسي:** كإنشاء مجالس وطنية للحوار السياسي تضم ممثلين عن الأحزاب المعتمدة وتشارك في صنع السياسات الكبرى، أو تفعيل دور المؤسسات الاستشارية مثل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ليكون فضاءً لصياغة المقاربات المشتركة بين الدولة والأحزاب بشأن القضايا الوطنية الكبرى، بدل أن يظل فضاءً بيروقراطيًا معزولًا.[1]

رابعًا: ضمان الإرادة السياسية كشرط للفعالية

إن أي إصلاح قانوني ومؤسساتي لا يمكن أن يبلغ أهدافه دون **إرادة سياسية عليا صادقة** تؤمن بالدور المركزي للأحزاب في عملية التنمية وصناعة القرار. فالأحزاب ليست خصمًا للدولة بل شريكًا أساسيًا في بناء الاستقرار والتقدم. يجب على السلطة أن تُعبّر عن هذه الإرادة من خلال الانفتاح الفعلي على الطيف السياسي الوطني، بما في ذلك الأحزاب غير الممثلة برلمانيًا، وتسهيل شروط مشاركتها في النقاش العمومي، ورفع وصاية الإدارة عن الحياة الحزبية.

[1] عبد القادر خميستي، "**المجالس الاستشارية في الجزائر: التحديات والآفاق**"، مجلة البحوث الاقتصادية والسياسية، (2021)، ص_ص 101-103

كما يتطلب ذلك توفير بيئة عامة مواتية للعمل السياسي: حرية الإعلام، حماية النشطاء، تجريم التضييق السياسي، وضمان الحريات النقابية والطلابية باعتبارها حواضن لتكوين النخب الحزبية الجديدة.[1]

المطلب الثاني: إعادة هيكلة وتنشيط الحياة الحزبية داخليًا وخارجيًا

تواجه الأحزاب السياسية في الجزائر تحديات داخلية هيكلية وتنظيمية لا تقلّ أهمية عن الإكراهات القانونية والمؤسساتية، إذ أن ضعف البُنية الداخلية وتآكل الروح الديمقراطية داخل العديد من التشكيلات الحزبية، بالإضافة إلى تراجع حضورها المجتمعي، كلها عوامل تُسهم في إضعاف وظيفتها التمثيلية وتهميش دورها في التأثير على السياسات العامة. من هنا، فإن تفعيل دور الأحزاب السياسية لا يمر فقط عبر إصلاح الإطار القانوني الخارجي، بل يتطلب أيضًا **عملية تجديد عميقة داخل الأحزاب نفسها**، تشمل الممارسة التنظيمية، والثقافة السياسية، وآليات التواصل مع المجتمع.[2]

أولًا: تجديد الهياكل الداخلية وتفعيل الديمقراطية الحزبية

تعاني الأحزاب الجزائرية، في غالبيتها، من **هيمنة الطابع الشخصاني والزعيماني** على بنائها التنظيمي، حيث تتحول إلى كيانات مرتبطة بشخص المؤسس أو "الرئيس"، بدل أن تكون مؤسسات جماعية تخضع لمبدأ التداول الديمقراطي على السلطة والمناصب داخل الحزب. هذه الهيمنة تقود إلى الانغلاق التنظيمي،[3] وتهميش الكفاءات، وتكرار الوجوه ذاتها، ما يفقد الحزب حيويته ويمنعه من تجديد نُخَبه ومواقفه.

إن إعادة هيكلة الحياة الداخلية للأحزاب تستوجب:

1. **عقد مؤتمرات دورية حقيقية** بدل المؤتمرات الصورية، على أن تكون شاملة لكل الهياكل القاعدية، وتنتج عنها قيادة منتخبة ديمقراطيًا، وفق لوائح واضحة وقابلة للرقابة الداخلية.
2. **إدماج الشباب والنساء** بشكل فعّال في مواقع القرار داخل الحزب، لا عبر التمثيل الرمزي فقط، بل من خلال مراجعة الأنظمة الداخلية لتوفير مسارات تصعيد حقيقية تعتمد الكفاءة والمبادرة لا الولاء.

---

[1] نعمان الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية**، (عمان: بدار الثقافة)، ص ص 398_399.

[2] سامي بوعزيز، **مأزق التنظيم الحزبي في الجزائر: دراسة في البناء الشخصاني للأحزاب**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، العدد 14 (2020)، ص_ص 51–53.

[3] فريدة زكريا، **إدماج الشباب والنساء في الأحزاب السياسية: بين الخطاب والممارسة**، مجلة قضايا الشباب والتنمية، العدد 11 (2022)، ص_ص 99–101.

3. **تفعيل آليات المحاسبة الداخلية** عبر لجان الانضباط وهيئات الرقابة المالية والإدارية، بحيث تخضع القيادة للمساءلة من طرف القواعد، بما يرسخ مبدأ المسؤولية ويمنع تغوّل القيادة.

من شأن هذه الإجراءات أن تُعيد الثقة داخل الجسم الحزبي نفسه، وتخلق مناخًا يُحفز المناضلين على المشاركة، ويضمن لحظة تداول سلسة على الزعامة.[1]

ثانيًا: تعزيز الانفتاح على المجتمع والتفاعل مع قضاياه

لا يمكن لحزب سياسي أن يؤدي وظيفته ما لم يكن مُتجذرًا في بيئته الاجتماعية، قريبًا من اهتمامات المواطنين وتطلعاتهم، ومنخرطًا في الدفاع عن قضاياهم اليومية. إلا أن الأحزاب الجزائرية قد فقدت إلى حد بعيد هذه الصلة، بسبب انكفائها على الصراعات الداخلية أو تقوقعها في المكاتب الوطنية، ما جعلها **نخبًا سياسية معزولة** عن الحقل المجتمعي[2].

لذلك، فإن إعادة تنشيط الحياة الحزبية خارجيًا تقتضي:

1. **فتح فروع محلية نشطة**، تكون مراكز إشعاع حزبي وتكوين سياسي وقنوات للتفاعل مع المواطنين في القرى والمدن، تُنظم لقاءات دورية ونقاشات عمومية حول السياسات العمومية والتحديات المحلية.

2. **إطلاق مبادرات تطوعية وتنموية وميدانية**، تُمكّن الحزب من إثبات دوره المجتمعي كقوة اقتراحية، بعيدًا عن الانتخابات والمناسبات السياسية فقط.

3. **استخدام الوسائط الرقمية والمنصات الاجتماعية** بشكل فعّال للتواصل مع الفئات الشابة، وتقديم خطاب سياسي مواكب ومُقنع، خاصة وأن الإعلام التقليدي لم يعد المنبر الوحيد للتأثير[3].

يُسهم هذا التوجه المجتمعي في إعادة بناء جسور الثقة بين الحزب والمواطن، كما يُعيد الاعتبار لفكرة الحزب كأداة سياسية تعكس انشغالات الناس وتدافع عنهم في المجال العام.

---

[1] عبد الحق بولحية، "**الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية الجزائرية: قراءة في الأبعاد والممارسات**"، دفاتر العلوم السياسية، العدد 26 (2021)، ص_ص 65–68.

[2] محمد بن عيسى، "**الأحزاب السياسية والمجتمع المدني: قطيعة أم إعادة تشكيل؟**"، المجلة المغاربية للعلوم السياسية، العدد 19 (2019)، ص_ص 74–76.

[3] عادل مرازقة، "**التحول الرقمي والعمل الحزبي في الجزائر: آفاق التفاعل والتأثير**"، مجلة الدراسات السياسية والإعلامية، العدد 08 (2022)، ص_ص44–46.

ثالثًا: بناء الرؤية البرنامجيّة والخطاب السياسي الجاد

من المظاهر الكبرى لعجز الأحزاب الجزائرية، ما يُلاحَظ من **غياب الرؤى البرنامجيّة المتكاملة،** حيث تُكتفى أغلب الأحزاب بخطابات عمومية أو شعارات فضفاضة لا تقوم على تحليل علمي للواقع، ولا تُقدّم بدائل واضحة للسياسات العامة القائمة. كما أن بعضها يكرّس **الخطاب الانتهازي أو الشعبوي** لكسب قاعدة انتخابية ظرفية، ما يفقدها مصداقيتها لاحقًا.[1]

من هنا، فإن تفعيل أداء الأحزاب يستلزم:

1. **بناء مراكز دراسات وأقسام للبحث والتخطيط داخل الأحزاب،** تكون مسؤولة عن تحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي، واقتراح السياسات العمومية، وصياغة البرامج الانتخابية على أسس علمية.
2. **تكوين الكوادر السياسية** عبر دورات تدريبية ومرافقة شبابية تضمن تدرجًا نضاليًا وفكريًا، بما يسمح ببروز قيادات فكرية وكفاءات قادرة على خوض النقاش العمومي وتقديم البدائل.
3. **الابتعاد عن ازدواجية الخطاب،** بحيث يتطابق الخطاب الموجه للإعلام والمجتمع مع المواقف داخل المؤسسات الرسمية، ما يعزز الانسجام ويُعيد الثقة للناخب في جدية الحزب.

رابعًا: الانخراط في ديناميكيات التحالف والعمل الجماعي

في سياق سياسي معقّد ومتغير مثل السياق الجزائري، فإن الأحزاب الصغيرة والمتوسطة لن تتمكن من التأثير منفردة، بل يجب أن تتجه نحو التحالفات البرامجية لا المصلحية، وتُؤسس جبهات موضوعاتية حول قضايا كبرى (مثل التعليم، العدالة الاجتماعية، التنمية المحلية...) تسمح لها ببلورة موقف جماعي، وتوسيع قاعدتها المجتمعية والانتخابية. هذا لا يعني تذويب الخصوصيات، بل تحويل التعدد إلى قوة اقتراح.[2]

إن ثقافة العمل المشترك والتنسيق بين الأحزاب يجب أن تكون خيارًا استراتيجيًا، لا مجرد ردّ فعل ظرفي أو تقني، وهو ما يتطلب مراجعة الذهنيات الحزبية نحو مزيد من الانفتاح والتواضع السياسي.

---

[1] ناصر لوصيف، **من الشعبوية إلى البدائل: أزمة الخطاب الحزبي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتحليل السياسي، العدد 20 (2021)، ص_ص 88–90.

[2] سمير عاشور، **التحالفات الحزبية في الجزائر: نحو أفق استراتيجي جديد؟**، المجلة العربية للدراسات السياسية، العدد 31 (2023)، ص_ص55–58.

المطلب الثالث: الهيمنة المطلقة للسلطة التنفيذية على العمل التشريعي

تشكل الهيمنة المفرطة للسلطة التنفيذية على العملية التشريعية أحد أبرز المعيقات التي تواجه الأحزاب السياسية في الجزائر، مما يقلص من قدرتها على التأثير الفعلي في صنع السياسة العامة.[1] هذه الهيمنة تنعكس في عدة جوانب رئيسية تستعرض فيما يلي:

أولاً: التوجيه الدائم للبرلمان من قبل السلطة التنفيذية

على الرغم من أن الدستور الجزائري يمنح للبرلمان سلطة وضع جدول أعماله التشريعي، إلا أن الواقع العملي يعكس تأثيراً قوياً للهيئة التنفيذية على تحديد ملامح هذا الجدول. فعلى سبيل المثال، تُعقد اجتماعات بين مكتب المجلس الشعبي الوطني وممثل عن الحكومة يتم فيها تحديد الأولويات التشريعية وترتيب الموضوعات التي سيتم بحثها. وهذه الممارسة تجعل البرلمان في موقف تبعية نسبي، حيث تتشكل أجندته وفقاً لرغبات الحكومة، مما يقلص من استقلاليته ويحول دون ممارسته دور الرقابة والتشريع بحرية.[2]

ثانياً: ضعف آليات الرقابة البرلمانية وتهميش البرلمان في المجال المالي

تواجه وسائل الرقابة البرلمانية، مثل الأسئلة الشفوية والكتابية، والاستجوابات، واللجان التحقيقية، قيوداً عديدة تؤثر على فعاليتها. فهذه الأدوات تفتقر إلى الطابع الردعي، خاصة مع تأخر ردود الوزراء على الأسئلة البرلمانية، مما يؤدي إلى فقدان جدواها وتأثيرها الحقيقي. بالإضافة إلى ذلك، تسيطر السلطة التنفيذية بشكل كامل على الجوانب المالية، حيث تقتصر مشاركة البرلمان في هذا المجال على حدود ضيقة، مما يعوق دوره الرقابي على الميزانية والمصروفات العامة.[3]

ثالثاً: تدخل السلطة التنفيذية في تأسيس وتنظيم الأحزاب السياسية

يتمتع الوزير المكلف بالداخلية بصلاحيات واسعة تمكّنه من التدخل المباشر في إجراءات تأسيس الأحزاب السياسية، من قبول أو رفض طلبات التأسيس، إلى مراقبة نشاطها وتنظيمها الداخلي، وفقاً لقانون الأحزاب السياسية رقم 12-04. يعوق هذا التدخل استقلالية الأحزاب ويحد من قدرتها على التطور والعمل بحرية، مما يؤدي إلى تقييد حركتها وتقليص فعاليتها في الممارسة السياسية.

---

[1] **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، 1996، المواد 122-124.

[2] **قانون الأحزاب السياسية** رقم 12-04، 2012.

[3] عبد الحميد بوحني، **البرلمان الجزائري: الواقع والآفاق**، مجلة العلوم السياسية، العدد 15، 2018، ص_ص 45-67.

رابعاً: التوازن غير المتكافئ بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

تشكل هذه الهيمنة التنفيذية على التشريع تهديداً حقيقياً لمبدأ الفصل بين السلطات، وهو الركيزة الأساسية لأي نظام ديمقراطي. إذ تتحول السلطة التشريعية إلى مجرد أداة تنفيذية لحكومة الأغلبية أو الرئيس، مما يجعل عملية التشريع تفتقر إلى الحوار السياسي الحقيقي والتعددية الفكرية التي من شأنها أن تثري صناعة القرار العام. وينتج عن ذلك ضعف في الممارسة الديمقراطية، وتراجع في ثقة المواطنين في المؤسسات السياسية.[1]

خامساً: انعكاسات الهيمنة التنفيذية على تطور الحياة الحزبية

يؤثر هذا الواقع بشكل مباشر على فعالية الأحزاب السياسية، التي تجد نفسها مقيدة في أدائها وفي مساهمتها في صياغة السياسات العامة. فقد تحولت العديد من الأحزاب إلى مجرد أدوات دعم للسلطة التنفيذية، خاصة تلك التي تشكل جزءاً من التحالف الرئاسي، مما يحول دون قيامها بدورها الرقابي والتشريعي الذي يكفل التوازن السياسي. كما أن هذا التقييد يحد من إمكانيات المعارضة في ممارسة دورها السياسي بشكل فعال، مما يضعف المنافسة الحزبية ويحد من الحريات السياسية.

في الختام، لا يمكن القول بأن هناك استقلالية حقيقية للبرلمان في الجزائر، إذ أن قوة التدخل التنفيذي تضعف دور الأحزاب السياسية وتحد من قدرتها على المشاركة الفاعلة في صنع السياسة العامة. لذلك، فإن إصلاح العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وخلق توازن حقيقي بينهما يمثلان مدخلاً أساسياً لتعزيز الديمقراطية وتفعيل دور الأحزاب في النظام السياسي الجزائري.[2]

[1] فاطمة الزهراء بن سدرين، **تحديات الديمقراطية في الجزائر: البرلمان وصناعة القرار**، دار النشر الجامعية، 2020، ص_ص 98-112.

[2] هشام لعروسي، **الهيمنة التنفيذية وأثرها على التشريع في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر العلوم السياسية 2019، ص _ص 23-34.

خلاصة الفصل الثالث:

يُبرز هذا الفصل أنّ الأحزاب السياسية في الجزائر تعاني من جملة من المعيقات البنيوية والوظيفية التي تحدّ من فعاليتها في التأثير على صناعة السياسات العامة. وقد شملت هذه المعيقات ضعف فعالية أحزاب التحالف الرئاسي رغم امتلاكها الأغلبية، غياب المعارضة البرلمانية الفاعلة، وافتقار الأحزاب إلى التنشئة السياسية المنتجة، ما أدى إلى إنتاج نخب غير مهيّأة للقيام بأدوارها التشريعية والرقابية.

كما أن غياب الديمقراطية الداخلية وهيمنة القيادات التاريخية زاد من ضعف بنية الأحزاب، وعمّق الفجوة بينها وبين المجتمع، مما ساهم في عزوف شعبي متزايد عن العمل الحزبي. ويُضاف إلى ذلك الهيمنة المطلقة للسلطة التنفيذية على المسار التشريعي، حيث تحوّلت الأحزاب، في كثير من الأحيان، إلى أدوات لإضفاء الشرعية على قرارات الحكومة بدل أن تكون فاعلًا مستقلًا ومبادِرًا.

في المقابل، استشرف الفصل في مبحثه الثاني سبل تفعيل دور الأحزاب من خلال إصلاح الإطار القانوني والمؤسساتي، وتحرير الحياة الحزبية من الوصاية الإدارية، وتحديث البنية الداخلية للأحزاب عبر الديمقراطية والتكوين، والانفتاح المجتمعي، وبناء رؤى برنامجيّة جادة. كما أُبرزت ضرورة إصلاح العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بما يعيد التوازن إلى النظام السياسي ويُتيح للأحزاب ممارسة أدوارها بفعالية واستقلالية.

وعليه تبقى فعالية الأحزاب في الجزائر رهينة بإصلاحات عميقة تُمكّنها من التحوّل إلى مؤسسات فاعلة في صياغة القرار العمومي، عبر تعزيز التشاركية السياسية، ورفع وصاية السلطة التنفيذية، وتجديد العمل الحزبي من الداخل.

الخاتمــة

تناولت هذه الدراسة موضوع "دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر"، انطلاقًا من أهمية الأحزاب كفواعل أساسية داخل النظم السياسية الحديثة، وذلك بالنظر إلى وظائفها في تأطير المواطنين، والمساهمة في بناء الشرعية الديمقراطية، وصياغة السياسات العمومية. وقد سعت الدراسة إلى تحليل وتحقيق هذا الموضوع عبر طرح إشكالية مركزية مفادها: "إلى أي مدى تسهم الأحزاب السياسية في الجزائر في صنع السياسة العامة؟"، والتي تفرعت عنها جملة من الأسئلة الفرعية المرتبطة بالإطار النظري والقانوني، وبالآليات المؤسسية للمساهمة الحزبية، وبالقيود والعراقيل التي تعيق هذا الدور.

سعت هذه الدراسة إلى مقاربة هذه الإشكالية من خلال توظيف مجموعة من الاقترابات النظرية والمنهجية، شملت اقتراب النظم السياسية، واقتراب الفواعل، واقتراب السياسات العامة، إلى جانب مناهج متعددة تمثلت في المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن، مع الاعتماد على أدوات التحليل الوثائقي، وتحليل الخطاب السياسي والإعلامي، ما منح الدراسة عمقًا تحليليًا متعدد الأبعاد.

توزعت الدراسة على ثلاثة فصول رئيسية؛ عالج الأول الإطار النظري والمفاهيمي المتعلق بالأحزاب السياسية والسياسة العامة، بينما ركّز الثاني على دراسة الإطار القانوني والتنظيمي لعمل الأحزاب في الجزائر، مع تحليل سبل مساهمتها في صنع السياسات عبر السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما عبر دورها المعارض. أما الفصل الثالث، فقد خُصص لتقييم واقع هذه المساهمة، وتشخيص التحديات البنيوية والسياسية التي تواجهها الأحزاب، مع رصد سبل تعزيز أدائها في صنع القرار العمومي.

وبذلك، شكّلت هذه الدراسة محاولة علمية لتحليل دور الأحزاب الجزائرية من حيث تموقعها في النسق السياسي، ومساهمتها الواقعية في بناء السياسة العامة، في ظل التعددية الحزبية، والتحولات التي يعرفها المشهد السياسي منذ الحراك الشعبي لسنة 2019.

أثبتت المعالجة النظرية والتحليلية للمضمون أن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، والمتمثلة في مدى إسهام الأحزاب السياسية في الجزائر في صنع السياسة العامة، تعكس واقعًا معقدًا ومتشابكًا، اتّسم بعدم التوازن بين المبادئ المقررة في النصوص القانونية، وبين الممارسة الفعلية على مستوى العملية السياسية. وقد جاءت نتائج البحث لتؤكد الفرضية الأساسية القائلة بأن مساهمة الأحزاب السياسية الجزائرية في صنع السياسة العامة تبقى محدودة، نتيجة تداخل عدة عوامل قانونية، سياسية، ومؤسساتية، يأتي في مقدمتها هيمنة السلطة التنفيذية، وضعف البنية التحتية للعمل الحزبي، وهشاشة الثقافة الديمقراطية داخل الفاعلين الحزبيين.

أما فيما يخص الفرضيات الفرعية، فقد بينت الدراسة الآتي:

أكدت نتائج المبحث الأول أن العلاقة بين الأحزاب والسياسة العامة تحكمها أسس نظرية تؤكد أهمية الأحزاب كقنوات تمثيل ومشاركة في الأنظمة الديمقراطية، إلا أن هذا الدور يبقى مشروطًا بمدى توفر بيئة مؤسساتية تضمن حرية التنظيم والتعددية الحقيقية، وهي شروط تعاني من النقص في السياق الجزائري.

تم تأكيد الفرضية المتعلقة بالإطار القانوني والتنظيمي، حيث بيّنت الدراسة أن الترسانة القانونية الجزائرية، رغم اعترافها بالتعددية الحزبية، إلا أنها تفرض جملة من القيود البيروقراطية والسياسية التي تحد من فعالية الأحزاب، سواء من حيث التأسيس أو النشاط أو التمويل، مما ينعكس سلبًا على أدائها السياسي.

فيما يتعلق بفرضية ضعف مساهمة الأحزاب عبر السلطتين التشريعية والتنفيذية، فقد أظهرت النتائج أن الأحزاب السياسية، سواء كانت ضمن التحالف الحاكم أو في المعارضة، تواجه صعوبات بنيوية تحدّ من فاعليتها، أبرزها انحصار المبادرة التشريعية في يد الجهاز التنفيذي، وانعدام الاستقلالية الفعلية للبرلمان، مما يفرغ مساهمة الأحزاب من مضمونها التقريري أو الرقابي.

أما الفرضية الأخيرة التي تشير إلى التحديات الداخلية والخارجية، فقد ثبتت بدورها من خلال التحليل، إذ تواجه الأحزاب ضعفًا على مستوى التكوين السياسي، وتراجعًا في الثقة الجماهيرية، وضعفًا في تجديد الخطاب والوسائل الاتصالية، فضلاً عن الضغوط السياسية والتنظيمية المفروضة من السلطة التنفيذية.

يتبيّن من خلال الدراسة أن الفرضيات التي تم وضعها كانت قريبة إلى حد كبير من الواقع الذي كشفت عنه نتائج البحث، مما يضفي مزيدًا من المصداقية على الإشكالية المطروحة، ويعزز من وجاهة الاستنتاجات المتعلقة بضعف تأثير الأحزاب في عملية صنع السياسات العامة في الجزائر.

وبعد التحقق من فرضيات الدراسة والإجابة عنها اعتمادًا على المعطيات النظرية والميدانية، تم استخلاص جملة من النتائج التي تعكس واقع دور الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة في الجزائر يمكن تلخيص أبرز هذه النتائج فيما يلي:

- تُعاني الأحزاب السياسية في الجزائر من ضعف ملموس في التأثير على صنع السياسات العامة، رغم كثرتها وتعددها.

- يعود هذا الضعف إلى هيمنة السلطة التنفيذية، خاصة مؤسسة الرئاسة، إلى جانب تبعية العديد من الأحزاب للسلطة وغياب استقلاليتها.
- تتسم التعددية الحزبية بطابع شكلي، حيث لا تعكس تعددية فعلية في عملية اتخاذ القرار أو التأثير في محتوى السياسات العامة.
- تسهم الأحزاب في السياسة العامة عبر البرلمان من خلال التشريع، والمشاركة في الحكومات الائتلافية، أو القيام بدور المعارضة الرقابي.
- يَحدُّ غياب التنسيق الفعّال بين الأحزاب وصناع القرار من فعاليتها، ويُضعف قدرتها على تنفيذ برامجها السياسية عند وصولها إلى السلطة.
- تواجه الأحزاب تحديات تنظيمية داخلية تشمل ضعف الكفاءة، غياب الديمقراطية الداخلية، وهيمنة الزعامات الفردية.
- لا تزال عملية صنع السياسة العامة في الجزائر تتم بمعزل عن الأحزاب، على الرغم من كونها من الناحية النظرية إحدى أهم قنوات المشاركة السياسية.

وانطلاقًا من النتائج المتوصّل إليها، توصلت الدراسة إلى تقديم جملة من التوصيات التي قد تسهم في تعزيز دور الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة في الجزائر، وذلك كما يلي:

- ✓ تعزيز استقلالية الأحزاب السياسية عن السلطة التنفيذية، بما يسمح لها بلعب أدوار حقيقية في صياغة السياسات بدل الاكتفاء بأدوار شكلية أو انتخابية.
- ✓ مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بالأحزاب، خاصة ما يتعلق بآليات تمويلها، وضمان شفافيتها، وإتاحة المجال لتعبيرها عن برامجها بحرية.
- ✓ تفعيل آليات الحوار بين الأحزاب والمؤسسات الرسمية، وخاصة البرلمان والحكومة، بهدف إدماج الرؤى الحزبية في صنع السياسات العمومية.
- ✓ تعزيز الثقافة السياسية داخل الأحزاب، من خلال تكوين الأعضاء، وتشجيع البحث في السياسات العامة، حتى تتمكن من المساهمة بفعالية في صناعة القرار.

- ✓ تشجيع الأحزاب على إعداد برامج واقعية وقابلة للتطبيق، بدل التركيز على الخطاب الشعبوي أو الوعود غير القابلة للتحقيق.
- ✓ العمل على تحسين العلاقة بين المواطن والأحزاب، من خلال استعادة الثقة عبر الأداء، والالتزام، والمصداقية في الطرح والممارسة.

قائمة المصادر والمراجع

❖ **المصادر:**

أ) الدساتير:

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1976.
2. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1996.

ب) القوانين:

1. القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في 12 يناير 2012، المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد 02، 2012.
2. القانون رقم 12-104 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد 2 المؤرخة في 15 يناير 2012.
3. قانون الأحزاب السياسية رقم 12-04، 2012.

❖ **المراجع:**

أ) الكتب:

1. الإمام سلمى، بارة سمير، **صنع السياسات العامة دراسة في المفاهيم والمنهجية**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014).
2. أندرسون جيمس، **صنع السياسات العامة**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010).
3. برهان ولدان أحمد، **تحليل وصنع السياسات العامة**، (عمان: الآن للنشر والتوزيع، 2018.
4. بن سدرين فاطمة الزهراء، **تحديات الديمقراطية في الجزائر: البرلمان وصناعة القرار**، دار النشر الجامعية، 2020.
5. بوجلال عبد الحميد، **النظام السياسي الجزائري: تحليل بنيوي**، (دار الهدى، الجزائر، 2003).
6. بوحنية عبد الكريم، **التحول الديمقراطي في الجزائر: بين النص الدستوري والممارسة السياسية** (دار اليازوري، عمان، 2016).
7. بوراوي عبد الرزاق، **النخبة السياسية في الجزائر: قراءة في مسار التشكل والأداء**، (الجزائر: منشورات دار الهدى، 2017).
8. حاروش نور الدين، **الأحزاب السياسية**، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009).
9. الحمداني قحطان أحمد سليمان، **الأساس في العلوم السياسية**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004).
10. الخطيب نعمان أحمد، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006).

11. الخطيب نعمان، **الوجيز في النظم السياسية**، (عمان: بدار الثقافة).
12. دباغ عبد الحليم، **الأحزاب السياسية في الجزائر: من النضال إلى المأسسة** (الجزائر: دار القصبة، 2021).
13. ربوح ياسين، **الأحزاب السياسية في الجزائر –التطور والتنظيم**، (الجزائر: دار بلقيس للنشر 2010).
14. رشوان حسين عبد الحميد أحمد، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط**، (الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2008).
15. زغدود علي، **الأحزاب السياسية في الدول المعاصرة**، (الجزائر: متيجة للطباعة، 2007).
16. الشرقاوي سعاد، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2007).
17. صايل الخطايبة زكي، **مدخل إلى علم السياسة**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2010).
18. عبد الفتاح عبد الكافي إسماعيل، **أسس ومجالات العلوم السياسية**، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2012).
19. عبيد حسين، **الأنظمة السياسية –دراسة مقارنة –**، (بيروت: دار المنهل اللبناني 2013).
20. العزاوي وصال نجيب، **مبادئ السياسة العامة**، (دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2003).
21. عطا الله خالد، **السياسات العامة بين التخطيط والتنفيذ الجزائر أنموذجا**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018).
22. العوالمة نائل عبد الحافظ، **تحليل السياسات العامة مدخل نظامى**، (عمان: مركز احمد ياسين غالي، 1999).
23. العواملة نائل عبد الحافظ، **تحليل السياسات العامة: مدخل نظامي**، 1999.
24. عون نذير، **السياسة العامة: مدخل نظري وتحليلي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
25. الفهداوي، فهمي خليفة، **السياسة العامة منظور على في البنية والتحليل**، (عمان: دار المسيرة للنشر والطباعة، 2016).
26. الفهداوي، فهمي خليفة، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001).
27. القريوتي محمد قاسم، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**، (عمان: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2006).

28. لطرش مصطفى، **النظام الحزبي في الجزائر بين التعددية الشكلية والممارسة الفعلية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2018.
29. متولي عبد الحليم، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**، الإسكندرية منشأة المعارف، 2001.
30. محمد محي سعد، **دور الدولة في ظل العولمة**، (الإسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، 2004).
31. مراد أحمد، **النظام الحزبي في الجزائر: دراسة تحليلية** (دار الخلدونية، الجزائر، 2010).
32. مصطفى الحسين أحمد، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، (عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2002).
33. مهنا محمد نصر، **في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية**، (الإسكندرية، 2005).
34. ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع).
35. ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، (قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006).
36. ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي –دراسة تطبيقية في الجزائر**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010).
37. ناجي عبد النور، **تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر –مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة**، 2008–2009.

ب) المجلات العلمية:

1. إبرير زهير، **ضعف الأحزاب السياسية وأثره على المسار الديمقراطي في الجزائر**، مجلة رؤى استراتيجية، العدد 10 (2020).
2. باهية نور الدين، **إشكالية استقلالية السلطة الوطنية للانتخابات في الجزائر**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (2022).
3. بلقايم لخضر، **الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الجزائرية**، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 4، العدد 3 (2019).
4. بلكعيبات مراد، **دور الأحزاب السياسية في تفعيل الإصلاحات في الجزائر**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة عمار الثليجي –الاغواط –قسم الحقوق، المجلد 7، العدد 2، 2014 .
5. بن زاغو عبد العزيز، **الحراك الشعبي في الجزائر: المظاهر والدلالات**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 23 ،2019.

6. بن عمار بلقاسم، **الوظيفة التشريعية للبرلمان الجزائري بين النص والتطبيق**، مجلة القانون والسياسة، (2019).
7. بن عيسى محمد، **الأحزاب السياسية والمجتمع المدني: قطيعة أم إعادة تشكيل؟**، المجلة المغاربية للعلوم السياسية، العدد 19 (2019).
8. بوحني عبد الحميد، **البرلمان الجزائري: الواقع والآفاق**، مجلة العلوم السياسية، العدد 15، 2018.
9. بوعزيز سامي، **مأزق التنظيم الحزبي في الجزائر: دراسة في البناء الشخصاني للأحزاب**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، العدد 14 (2020).
10. بولحية عبد الحق، **الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية الجزائرية: قراءة في الأبعاد والممارسات**، دفاتر العلوم السياسية، العدد 26 (2021).
11. جبار عبد العزيز، **قانون الأحزاب السياسية في الجزائر: قراءة في القانون العضوي 12-04**، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 9 (2020).
12. حامدي محمد لخضر، **الديمقراطية الداخلية في الأحزاب الجزائرية: بين النص والممارسة**، مجلة السياسة والقانون، .(2018)
13. الحمداني قحطان أحمد سليمان، **الأساس في العلوم السياسية**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004).
14. خروبي عادل، **الإطار القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر: قراءة نقدية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 20 (2020).
15. خليفة عبد الكريم، **التعددية الحزبية في الجزائر: من التأسيس إلى التهميش**، مجلة السياسة والمجتمع، العدد 12 (2020).
16. خميستي عبد القادر، **المجالس الاستشارية في الجزائر: التحديات والآفاق**، مجلة البحوث الاقتصادية والسياسية، (2021).
17. دحماني فوزية، **دور الأحزاب السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، العدد 15 ،2021.
18. زكريا فريدة، **إدماج الشباب والنساء في الأحزاب السياسية: بين الخطاب والممارسة**، مجلة قضايا الشباب والتنمية، العدد 11 (2022).
19. سعيد مصطفى، **تمويل الأحزاب السياسية في الجزائر: بين النصوص والتطبيق**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 15.(2021)

20. سعيدي مروان، **إصلاح النظام السياسي في الجزائر بعد الحراك الشعبي: الآفاق والتحديات**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 507.(2020)

21. طرطار أحمد، **دور اللجان البرلمانية في تفعيل الأداء البرلماني**، مجلة الفكر البرلماني العدد 17 سبتمبر 2007.

22. عاشور سمير، **التحالفات الحزبية في الجزائر: نحو أفق استراتيجي جديد؟**، المجلة العربية للدراسات السياسية، العدد 31 (2023).

23. عياد بلقاسم، **شيخوخة النخبة السياسية وأثرها على الأداء الحزبي**، مجلة دراسات سياسية، العدد 16 (2021).

24. لطرش محمد، **الإصلاح السياسي في الجزائر: التمويل الحزبي نموذجًا**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 30.(2022)

25. لوصيف ناصر، **من الشعبوية إلى البدائل: أزمة الخطاب الحزبي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتحليل السياسي، العدد 20 (2021).

26. لونيسي رابح، **المأزق الحزبي في الجزائر: الأسباب والتحديات**، مجلة رؤى مستقبلية، العدد 7 (2020).

27. مرازقة عادل، **التحول الرقمي والعمل الحزبي في الجزائر: آفاق التفاعل والتأثير**، مجلة الدراسات السياسية والإعلامية، العدد 08 (2022).

28. نوصري أحمد، **دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 2015، المجلد 37، العدد 2.

ج) **الأطروحات والدراسات الجامعية:**

1. ابتسام عياش، أريام ورفلة، **تمويل الأحزاب السياسية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون، جامعة 08 ماي 1945 –قالمة –، 2015–2016.

1. البار أمين، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية_ دراسة حالة الجزائر 1997–2007**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010–2011.

2. بوراس عفاف، **السياسات العامة الصحية في الجزائر (1999–2009)**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي، 2014–2015.

3. بوزيد نوال، **التحول السياسي في الجزائر ومسألة التعددية الحزبية**، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2017.
4. بوزيد نوال، **الحراك الشعبي في الجزائر ومسألة تمثيل الأحزاب السياسية**، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2020.
2. بونوة نادية، **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر (1989-2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسات عامة.
3. توازي خالد، **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن خدة الجزائر، 2005-2006.
5. جابر ناصر، **السياسة العامة والحكم الراشد في الجزائر**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
6. جعدان جمعة، عامري عائشة، **دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة لسانس، تخصص: سياسات مقارنة، جامعة الطاهر مولاي بسعيدة، 2014-2015.
7. جعدان جمعة، عامري عائشة، **دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص سياسات مقارنة، جامعة الطاهر مولاي بسعيدة، 2014-2015.
8. سماحي حنان، **الفواعل الرسمية واليات تقييم السياسة العامة في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص: سياسات عامة وتنمية، جامعة مولاي الطاهر -سعيدة-، 2014-2015.
4. ضميري عزيزة، **الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2007-2008.
5. غاروا حسيبة، **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة -دراسة حالة الجزائر (1997-2007)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري -تيزي وزو-، 2012-2013.
9. قادري أميمة، **دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، تخصص: سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي، 2014-2015.

6. قرقاح ابتسام، **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر –باتنة، 2009.

10. مختاري يزيد، معمري محمد، **التعددية الحزبية في الجزائر (1989–2013)**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012–2013.

11. مراكشي فاطمة، **دور المساءلة والشفافية في ترشيد السياسات العامة في الجزائر –مع التركيز على حالة المجلس الشعبي الوطني (2012–2015)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: صنع السياسات العامة، جامعة الجيلالي بونعامة، 2014–2015.

1. مزرود حسين، **الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر 1989–2010**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2012–2011.

12. واعة حنان، **إصلاح السياسة العامة في الجزائر –قطاع التشغيل نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة، جامعة محمد خيضر –بسكرة –كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014–2015.

د) **المؤتمرات العلمية:**

1. لعروسي هشام، **الهيمنة التنفيذية وأثرها على التشريع في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر العلوم السياسية، 2019.

فهرس الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المراكز التي يشغلها الوزير والأدوار التي يلعبها	69

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الآية القرآنية

الاهداء

الشكر والعرفان

مقدمة.....1

الفصل الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للأحزاب السياسية والسياسة العامة.....10

تمهيد:.....11

المبحث الأول: الإطار النظري للأحزاب السياسية.....12

المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية وعوامل نشأتها.....12

أولا: مفهوم الأحزاب السياسية.....12

ثانيا: عوامل نشأة الأحزاب السياسية.....17

المطلب الثاني: تصنيف البنية الحزبية.....18

أولا: تصنيف الأحزاب السياسية.....18

ثانيا: تصنيف النظم الحزبية.....21

المطلب الثالث: الأدوار السياسية والتنموية للأحزاب.....25

أولاً: الأدوار السياسية للأحزاب.....26

ثانياً: الأدوار التنموية للأحزاب.....27

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة العامة.....28

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة ومجالاتها.....29

أولا: مفهوم السياسة العامة من منظور ممارسة القوة.....29

ثانيا: مجالات السياسة العامة.....35

المطلب الثاني: خصائص ومكونات صنع السياسة العامة 37
أولا: خصائص السياسة العامة 37
ثانيا: مكونات السياسة العامة..... 39
المطلب الثالث: الفواعل الرسمية وغير الرسمية في رسم السياسة العامة..... 40
أولًا: المؤسسات الرسمية (الحكومية)..... 41
ثانيًا: المؤسسات غير الرسمية (غير الحكومية): 42
خلاصة الفصل الأول 46
الفصل الثاني: مكانة الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة 47
تمهيد: 48
المبحث الأول: الأسس القانونية والتنظيمية لعمل الأحزاب في الجزائر..... 49
المطلب الأول: الإطار القانوني والدستوري للأحزاب السياسية..... 49
أولا: شروط تأسيس الأحزاب السياسية 49
ثانيا: إجراءات تأسيس الأحزاب السياسية 51
ثالثا: السياق الدستوري والتشريعي لتأسيس الأحزاب السياسية في الجزائر 53
رابعا: الضمانات القانونية لحق تكوين الأحزاب السياسية 54
خامسا: الضمانات الإدارية في تكوين الأحزاب السياسية في الجزائر 54
سادسا: دور الرقابة على دستورية القوانين في ضمان حرية تكوين الأحزاب 55
المطلب الثاني: مكانة الأحزاب السياسية في النظام السياسي الجزائري 55
أولا: الأحزاب في مرحلة الحزب الواحد(1989 – 1962) 56
ثانيا: مرحلة التعددية السياسية(2011 – 1989) 56

ثالثا: الإصلاحات الشكلية وتقييد الفعل الحزبي(2019 – 2011) 57
رابعا: مكانة الأحزاب في مرحلة الحراك الشعبي 57
المطلب الثالث: مظاهر التعددية الحزبية في الجزائر 59
أولا: الانتقال التاريخي من النظام الحزبي الواحد إلى التعددية السياسية: 59
ثانيا: التشريع والإطار القانوني الداعم للتعددية 60
ثالثا: تعدد الأحزاب وتنوع أيديولوجياتها 60
رابعا: تنوع التمثيل في المؤسسات السياسية والبرلمانية 61
خامسا: الدور السياسي الفعلي للأحزاب 61
سادسا: تعدد المرجعيات الإيديولوجية وأثرها على الديمقراطية 61
سابعا: مظاهر أخرى تدعم التعددية الحزبية 62
ثامنا: أهمية التعددية الحزبية في الأنظمة الديمقراطية 62
المبحث الثاني: مظاهر وصور مشاركة الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة 63
المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة من خلال السلطة التشريعية..... 63
أولا: وظائف السلطة التشريعية 65
ثانيا: وظائف أخرى 66
المطلب الثالث: دور الأحزاب السياسية في تفعيل السياسة العامة من خلال المعارضة 71
أولا: الدلالة اللفظية 71
ثانيا: الدلالة الوظيفية 71
خلاصة الفصل الثاني 74
الفصل الثالث: تقييم دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر 75

تمهيد: 76
المبحث الأول: المعيقات التي تواجه الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر 77
المطلب الأول: فعالية أحزاب التحالف الرئاسي في صنع السياسة العامة 77
أولًا: الإطار الدستوري للصلاحيات التشريعية 77
ثانيًا: محدودية الدور التشريعي لأحزاب التحالف الرئاسي 78
ثالثًا: غياب المعارضة البرلمانية الفاعلة 78
رابعًا: التفسير السياسي لأداء أحزاب التحالف 79
المطلب الثاني: ضعف التنشئة السياسية داخل الأحزاب وتأثيرها على صنع السياسة العامة 79
أولًا: مفهوم التنشئة السياسية وأهميتها في بناء الفاعل السياسي 79
ثانيًا: تجليات ضعف التنشئة السياسية داخل الأحزاب الجزائرية 80
ثالثًا: أثر ضعف التنشئة السياسية على عملية صنع السياسة العامة 81
المطلب الثالث: غياب الديمقراطية الداخلية وهيمنة القيادات التاريخية داخل الأحزاب 82
أولًا: مظاهر غياب الديمقراطية الداخلية في الأحزاب 82
ثانيًا: هيمنة القيادات التاريخية وجدلية الجمود والتجديد 83
ثالثًا: أثر غياب الديمقراطية الداخلية على فاعلية الأحزاب في صناعة السياسات 83
المبحث الثاني: آفاق تفعيل دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر 85
المطلب الأول: إصلاح الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم لنشاط الأحزاب السياسية 85
أولًا: إصلاح القانون العضوي للأحزاب السياسية 85
ثانيًا: تحرير مجال تمويل الأحزاب وتعزيز الرقابة 86
ثالثًا: إصلاح البنية المؤسساتية الداعمة للعمل الحزبي 87

رابعًا: ضمان الإرادة السياسية كشرط للفعالية 87
المطلب الثاني: إعادة هيكلة وتنشيط الحياة الحزبية داخليًا وخارجيًا 88
أولًا: تجديد الهياكل الداخلية وتفعيل الديمقراطية الحزبية 88
ثانيًا: تعزيز الانفتاح على المجتمع والتفاعل مع قضاياه 89
ثالثًا: بناء الرؤية البرنامجيّة والخطاب السياسي الجاد 90
رابعًا: الانخراط في ديناميكيات التحالف والعمل الجماعي 90
المطلب الثالث: الهيمنة المطلقة للسلطة التنفيذية على العمل التشريعي 91
أولاً: التوجيه الدائم للبرلمان من قبل السلطة التنفيذية 91
ثانياً: ضعف آليات الرقابة البرلمانية وتهميش البرلمان في المجال المالي 91
ثالثاً: تدخل السلطة التنفيذية في تأسيس وتنظيم الأحزاب السياسية 91
رابعاً: التوازن غير المتكافئ بين السلطتين التشريعية والتنفيذية 92
خامساً: انعكاسات الهيمنة التنفيذية على تطور الحياة الحزبية..... 92
خلاصة الفصل الثالث 93
الخاتمة 95
قائمة المصادر والمراجع..... 100
فهرس الأشكال..... 108

الملخص

ملخص باللغة العربية:

تُعد الأحزاب السياسية من أبرز الفواعل التي تساهم في بناء الحياة السياسية وتنشيطها، كما تمثل ركيزة أساسية ضمن منظومة الأنظمة الديمقراطية الحديثة. فهي تؤثر بشكل مباشر في ديناميكية النظام السياسي واستقراره من خلال أدوارها المتعددة، سواء في التعبير عن الإرادة الشعبية، أو في نقل المطالب الاجتماعية إلى دوائر صنع القرار. وتُعدّ وظيفتها في تأطير المواطنين وفتح قنوات المشاركة السياسية من أبرز الوظائف التي تضطلع بها، حيث تمثل صلة وصل مؤسسية بين القاعدة الشعبية والسلطة.

تنطلق هذه الدراسة من محاولة تحليل مدى مساهمة الأحزاب السياسية في الجزائر في صياغة السياسة العامة، باعتبارها من أبرز الفواعل غير الرسمية التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار السياسي. كما تسعى إلى إبراز العلاقة التفاعلية التي تربط هذه الأحزاب بكل من الدولة والمجتمع، وخاصة في ظل تبنّي الجزائر للتعددية الحزبية ضمن مسار التحول الديمقراطي. ورغم التعدد الحزبي الواضح وتنوع المشهد السياسي، إلا أن فعالية هذه الأحزاب في التأثير على السياسة العامة ما تزال محدودة، وذلك نتيجة لاستمرار هيمنة السلطة التنفيذية ومؤسسة الرئاسة، وهي هيمنة تم تكريسها ضمن النصوص الدستورية.

الكلمات المفتاحية :الأحزاب السياسية، السياسة العامة، التعددية الحزبية، النظام السياسي، الجزائر، المشاركة السياسية، السلطة التنفيذية، التحول الديمقراطي.

Summary:

Political parties are among the most influential actors in shaping and revitalizing political life, forming a fundamental pillar of modern democratic systems. They have a direct impact on the dynamics and stability of the political system through their multiple roles, including expressing popular will and transmitting social demands to decision-making centers. One of their most prominent functions is political mobilization and citizen engagement, as they serve as an institutional link between the grassroots and the governing authorities.

This study aims to analyze the extent of political parties' involvement in Algeria in the formulation of public policy, considering them as key informal actors influencing the decision-making process. It also seeks to highlight the interactive relationship between political parties, the state, and society, especially in light of Algeria's adoption of political pluralism as part of its democratic transition. Despite the apparent diversity and number of political parties, their actual effectiveness in shaping public policy remains limited, due to the continued dominance of the executive branch and the presidency—an authority reinforced by constitutional provisions.

Keywords: Political parties, public policy, party pluralism, political system, Algeria, political participation, executive power, democratic transition.